جـــامعة الـــــجزائر -2-

كـلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قـــسم التـــاريخ

العلاقـات التجاريـة بين الدولـة العثمانيـة وفرنسـا خـلال القـرن 10هـ/ 16م.

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث.

إعـداد الطـالب :	إشراف الأستـــاذ :
محمد الصالح بالخير .	د / تـوفيق دحمـاني .

السنـــة الدراسيـــة : 1435-1436هـ / 2014-2015م.

جـــامعة الـــــجزائر -2-

كـلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قـــسم التـــاريخ

العلاقـات التجاريـة بين الدولـة العثمانيـة وفرنسـا خـلال القـرن 10هـ/ 16م.

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث.

إعـداد الطـالب : محمد الصالح بالخير.

إشراف الأستـــاذ : د / تــوفيق دحمـاني .

لجنة المناقشة:

أ.د/ إبراهيم سعيود	رئيسا
د/ توفيق دحماني	مقررا
د/ ليلى خيراني	عضوا
د/ نجوى طوبال	عضوا

السنـــة الدراسيــة : 1435-1436هـ / 2014-2015م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلــى كل من :

والدي الكريمين، أمدهما الله بالصحة والعافية،

وبارك الله في عمرهما.

إخوتي وزوجتي وأبنائي الأعزاء، وأخص بالذكر

الكتكوتة بلقيس.

أصدقاء الدراسة والعمل، وأخص بالذكر:

محمد الصالح طيباوي،وخليل.

زملاء دفعة الماجستير تخصص تاريخ حديث: 2012/ 2013م،

جامعة الجزائر 02.

وطلبة العلم كافة.

الطالب: محمد الصالح بالخير.

شكـــــر وعرفــان

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور توفيق دحماني، الذي لم يدخر جهداً في متابعة مسار هذا العمل، منذ أن كان مشروعاً إلى نهايته، فقدم لي الكثير من النصائح والتوجيهات العلمية والمنهجية .كما زودني بالكثير من المصادر والمراجع المهمة، فجزاه الله على ما قدم خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الذين قاموا بتأطيري خلال السنة التحضيرية في الماجستير، وأخص بالذكر المرحوم الدكتور أبو القاسم سعد الله.

ويطيب لي، أن أتقدم أيضاً بالشكر الجزيل إلى عمال المكتبة الوطنية بالحامة على تعاونهم ومساعدتهم لي.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الخالص إلى رئيس لجنة المناقشة وأعضائها جميعا، على تحملهم عبء قراءة مذكرتي وتصويبها.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد العون كيفما كانت من أجل إعداد هذا العمل وإخراجه بهذا الشكل.

الطالب: محمد الصالح بالخير.

المقـدمـة:

شهدت الدولة العثمانية خلال القرن 16م/ 10هـ، أوج تطورها وازدهارها، خاصة في فترة حكم السلطان العثماني سليمان القانوني (1520–1566م)، الذي اعتبر عصره أبرز عصور الدولة العثمانية؛ حيث شهدت سنوات حكمه توسعا مهما, وأصبحت أقاليم الدولة العثمانية منتشرة في قارات العالم الثلاث.

وقد كان لظهور الدولة العثمانية الأثر الكبير على العالم بأسره، خاصة على أوربا، التي كانت تعيش آنذاك انقسامات سياسية وصراعات دينية, ولذلك تنوعت مواقف الدول الأوربية من الدولة العثمانية تبعا لحالة كل دولة؛ ففي الوقت الذي كان "شارلكان" إمبراطور الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة, وملك اسبانيا والنمسا في صراع مع العثمانيين، سعى "فرانسوا الأول"، ملك فرنسا إلى كسب ود العثمانيين وربط علاقات معهم. ومما ساعد على توثيق عُرى الاتصال بين الطرفين, تلك المنافسة الشديدة بين "فرانسوا الأول"، و"شارلكان" من جهة، والعداء المستحكم بين سليمان القانوني و"شارلكان" من جهة ثانية.

وقد كان للاتصال العثماني الفرنسي منعطفا جديدا في تاريخ العلاقات بين الطرفين, إذ يعتبره المؤرخون بداية للعلاقات الرسمية. كما أن تلك المعاهدة التي عقدت بين الدولة العثمانية بصفتها دولة مسلمة, وفرنسا المسيحية، كان الهدف منها محاربة العدو المشترك، ممثلا في الملك الإسباني "شارلكان"، وكذا تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية متعددة.

بدت العلاقات العثمانية الفرنسية في بداياتها جد متميزة، وتحكم فيها الوضع العام الفرنسي في أوربا، حيث كان ملك فرنسا "فرنسوا الأول"، في أمس الحاجة إلى دعم الدولة العثمانية ضد إسبانيا والإمارات الإيطالية، وتوجت هذه العلاقة بالدعم العسكري بقيادة خير الدين بربروس، الذي ساهم في تحرير السواحل الفرنسية وأهمها نيس وطولون وغيرهما.

كما أن الدولة العثمانية في حد ذاتها كانت في حاجة إلى اختراق أوربا المسيحية، وإيجاد موطئ قدم لها فيها، مع ما مثلته إسبانيا من تحديات كبرى لها بشكل عام، ولبلاد المغرب بشكل أخص.

لقد سارت العلاقات العثمانية الفرنسية وفق المنهج الذي رسمته معاهدات الامتيازات لسنة 1535م/942هـ، والتي تجددت عدة مرات فيما بعد؛ أهمها تلك التي أبرمت سنة 1569م/977هـ، والتي منحت امتيازات واسعة لفرنسا لاسيما في المجالين التجاري والديني.

لقد أفاد نظام الامتيازات الدولة الفرنسية كثيرا، حيث أنقذ بعض مقاطعاتها من المجاعة, وساهم كثيرا في تشغيل معاملها في الجنوب (مرسيليا). وهذا الامتياز لا يشكل في حد ذاته عنصرا جديدا في العلاقات العثمانية الفرنسية، وإنما الوضع المتميز الذي أصبحت تتمتع به فرنسا في الدولة العثمانية، هو الحدث البارز والأكثر أهمية، وكذا الحقوق التي اكتسبها رعاياها في أقاليم الدولة العثمانية.

دواعي اختيار الموضوع :

أردت طرق موضوع العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال القرن 16م/ 10هـ، لأسباب أجملتها في النقاط التالية :

- الرغبة الجامحة في نفسي لدراسة هذا الموضوع الذي استهواني منذ أن كنت طالبا، خاصة موضوع الامتيازات العثمانية الممنوحة للدول الأوربية عموما ولفرنسا خصوصا، لذلك أردت ولوج هذا الموضوع لتحقيق رغبتي في الاطلاع أكثر على حيثيات الموضوع وكل ما تعلق به.
- عدم إيفاء الدراسات المعاصرة، والمتوفرة في المكتبة الجزائرية, الموضوع حقه خاصة أثر الامتيازات على الدولة العثمانية عموما وإيالاتها خصوصا .
- إثراء المكتبة الجزائرية، والمساهمة في كتابة موضوع يميط اللثام عن الكثير من الجوانب الغامضة في تاريخ الأقاليم التابعة للدولة العثمانية كسوريا ومصر وتونس وبشكل خاص الجزائر في الفترة موضوع البحث.
- تسليط الضوء على جزء من العلاقات التجارية الفرنسية الجزائرية, سواء خلال ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية أو خلال ميولها نحو الاستقلال عنها .
- دراسة مسار الامتيازات الفرنسية منذ سنة 1535م/942هـ، وكيف استغلتها هذه الأخيرة وحولتها إلى حقوق مكتسبة لابد من الدفاع عنها.
- التعرف على أهم معاهدات الامتياز المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا, وخاصة الاقتصادية منها، وكيف كانت سيفا مسلطا على رقاب العثمانيين في مرحلة ضعفهم.
- إبراز الجوانب السلبية للامتيازات الأجنبية, وكيف كانت أحد الأسباب التي أدت إلى إضعاف الدولة العثمانية, من خلال التدخل في شؤونها الداخلية.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة :

اخترت القرن السادس عشر ميلادي/ العاشر هجري، كإطار زماني لموضوع دراستي هذه، نظرا لأهمية هذا القرن على الساحة الدولية آنذاك، حيث شهد تحولات مهمة على جميع الأصعدة، لعل من أهمها بزوغ نجم الدولة العثمانية خاصة في فترة حكم السلطان العثماني سليمان القانوني، كدولة إسلامية استطاعت الوصول إلى القارة الأوربية والإفريقية بفضل فتوحاتها، فضلا على إرباك العالم المسيحي أجمع وعلى رأسه الإمبراطورية الرومانية المقدسة بقيادة الإمبراطور "شارلكان" في الحوض الغربي للمتوسط، أما الإطار المكاني للأحداث التي سنعالجها فيتمثل في الدولة العثمانية وفرنسا بالإضافة إلى دول حوض البحر المتوسط عموما، وبشكل خاص الجزائر وكذا تونس ومصر وسوريا.

إشكاليـة الدراسة :

اختلفت الآراء حول تفسير ظاهرة الامتيازات الأجنبية، التي منحتها الدولة العثمانية لبعض الدول الأوربية منذ القرن 16م/10هـ ، وهي في أوج قوتها –دون النظر إلى النتائج التي تترتب على تطبيقها مستقبلا– بدواعي تاريخية معينة أملتها ضرورات العصر، كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا التي منحتها الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني، معاهدة امتياز سنة 1535م/ 942هـ.

وهناك من يرى أن الدولة العثمانية منحت هذه الامتيازات لكسب أهداف سياسية وعسكرية وإستراتيجية، حققت البعض منها على أرض الواقع، وساهمت في الحفاظ على توازنها أمام القوى الأوربية الحديثة الصاعدة، بل وأخرت كثيرا استعمار العديد من أقاليمها وإيالاتها.

وهناك من يذهب إلى القول بأن الدولة العثمانية لم تكن من الحكمة والذكاء في تعرضها لذلك، بحيث أن ما منحته من امتيازات كان سببا من أسباب ضعفها، ومعولا من معاول هدمها وانحطاطها، حتى غدت تدعى بالرجل المريض.

لكل هذا وغيره ، لا يمكننا أن ننظر إلى الامتيازات في نهاية الدولة العثمانية وفي مرحلة ضعفها، بنفس المنظار على ما سبق من قرون، خاصة في طور قوتها، ونعطي تفسيرا تعميميا، ونتيجة مسبقة، ونقوم بعملية إسقاط على كل الفترة العثمانية، وهذا من قاعدة أن التاريخ يكتب بروح العصر، ووفق الزمان الذي حدثت فيه الواقعة؛ فلكل حادث حديث، ولكل مقام مقال.

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

– بماذا نفسر التقارب العثماني الفرنسي في مرحلة قوة الأولى وضعف الثانية خلال القرن 16م/10هـ ؟

– وما هي خلفيات ذلك التقارب ؟ وما طبيعته ؟ ولماذا فرنسا دون غيرها من الدول الأوربية ؟

– وما هي نتائج معاهدة الامتيازات على العلاقات بين البلدين عامة، والعلاقات التجارية على وجه الخصوص ؟

– وهل استطاعت الدولة العثمانية أن تستغل هذه الامتيازات في علاقاتها التجارية أحسن الاستغلال ؟ أم أن العكس هو الذي حدث ؟

– وما آثـــار معاهدات الامتيازات على الدولة العثمانية ؟ وعلى إيالاتها في كافة مناحي الحياة وبشكل خاص الناحية التجارية ؟

المنهج المتبع في الدراسة :

أحاول أن أتتبع في هذه الدراسة، المنهج التاريخي الوصفي, تحليلا ودراسة ونقدا ومقارنة ومقاربة، بعيدا عن الذاتية والأحكام الفردية قدر الإمكان. معتمدا في ذلك على القراءة المتأنية لمختلف المصادر التاريخية والمراجع التي تمكنت من الحصول عليها وبلغات مختلفة .

الخطة المعتمدة في الدراسة :

تناولت الدراسة بالبحث والتدقيق مقدمة وأربعة فصول متفرعة إلى مباحث ومطالب متعددة، وخاتمة وملاحق وفهارس عامة.

وقد كان محتوى المذكرة متنوعا تبعا للفصول المدروسة؛

فتناول الفصل الأول موضوع: " **أصول العلاقات العثمانية الفرنسية** "، بحيث درست فيه وعالجت قضية التقارب العثماني الفرنسي في عهد سليمان القانوني. وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية.

تناول المبحث الأول: معاهدات الامتيازات الأجنبية، واندرج تحت هذا المبحث عناوين فرعية أولها ماهية الامتيازات الأجنبية؛ وثانيها ظروف إبرام معاهدات الامتيازات؛ وتطرقت في العنوان الثالث إلى أهم الدوافع السياسية والاقتصادية التي تم من خلالها منح الامتيازات الأجنبية لبعض الدول الأوربية وأولها فرنسا.

أما المبحث الثاني فحمل عنوان؛ جذور الامتيازات العثمانية، وتفرع إلى عناوين فرعية أولها: النشأة التاريخية للامتيازات الأجنبية، والذي تناول الجذور التاريخية لظهور معاهدات الامتيازات في الدولة العثمانية، وصولا إلى عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، وثانيها: طبيعة معاهدة الامتياز لسنة 1535م/942هـ وأهميتها. أما العنوان الثالث: فتم فيه إدراج موقف الدول الأوروبية من التحالف العثماني الفرنسي، وكيف أصبح "فرانسوا الأول" ملك فرنسا، منبوذا من قبل الأمم المسيحية، لإقدامه على التعاون مع دولة مسلمة .

أما المبحث الثالث فموسوم بالمناخ الدولي للامتيازات الأجنبية، وتفرع لعناوين جزئية أولها: الأوضاع العامة للدولة العثمانية في ظل حكم السلطان سليمان القانوني، وثانيها: الأوضاع العامة لفرنسا في نفس الفترة خاصة في عهد الملك الفرنسي "فرانسوا الأول". أما العنوان الثالث: فتمثل في موضوع أوضاع الإمبراطورية الإسبانية، في فترة حكم الإمبراطور "شارلكان". أما العنوان الرابع فتمثل في موضوع تجسيد التقارب العثماني الفرنسي على أرض الواقع، من خلال تطبيق بنود معاهدة الامتياز الستة عشر، والشروع في تنفيذها ميدانيا في كافة أنحاء الدولة العثمانية.

أما الفصل الثاني، فموسوم بـ: "**التجارة والامتيازات في الدولة العثمانية**"، وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، تناولت في المبحث الأول التجارة العثمانية مع أوربا، واندرج تحت هذا المبحث ثلاثة عناوين فرعية، أولها الأصول الأولى للتجارة الأوربية مع الدولة العثمانية، وتطرقت فيه إلى العلاقات التجارية الأولى التي ربطت الدولة العثمانية بالأوربيين، وعلى رأسها الإمارات الايطالية. وثانيها دور الجاليات الأوربية في التجارة بين الدولة العثمانية وأوربا، وتناولت فيه دور الأجانب وخاصة التجار منهم في تنشيط التجارة بين الدولتين. وثالثها يتمثل في طرق التجارة الرئيسية بين الشرق والغرب، وعالجت فيه أبرز الطرق التجارية التي كانت تمر بالدولة العثمانية أو التي كانت تسلكها الدولتين في التجارة.

أما المبحث الثاني فعنونته بـ: "الامتيازات التجارية مع فرنسا"، وقد حاولت فيه تسليط الضوء على العلاقات العثمانية الفرنسية في إطار الامتيازات الممنوحة للفرنسيين سنة 1535م/942هـ، وتفرع على هذا المبحث ثلاثة عناوين: أولها تطرق لأبرز المعاهدات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا وعلى رأسها معاهدة سنة 1528م/ 935هـ، ومعاهدة 1535م/ 942هـ، وقد فصلت في المعاهدتين، مع التركيز على حيثيات الشق التجاري. وثانيها تناولت فيه أهم الوسائل المستخدمة في التبادل التجاري بين الطرفين، وتطرقت فيه بإسهاب إلى الملاحة والنقد والأوزان والمقاييس. أما العنوان الثالث، فأدرجت فيه طبيعة المبادلات التجارية بين الدولتين وركزت فيه على أهم صادرات وواردات الطرفين.

أما الفصل الثالث فحمل عنوان: "**نماذج من التجارة المتوسطية بين فرنسا وأقاليم الدولة العثمانية**"، وقد اخترت إيالة الجزائر كنموذج عن بلاد المغرب، مع الإشارة إلى كل من تونس، وبلاد الشام (سوريا)، وكذلك مصر. واندرج تحت هذا الفصل مبحثين؛ فالأول تمثل في العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية، وتطرقت فيه إلى بداية الامتيازات التجارية الفرنسية في الجزائر، ثم عرجت على تأسيس الباستيون (حصن فرنسا)، ثم ذكرت أهم الصادرات والواردات بين الجزائر وفرنسا. أما المبحث الثاني، فشمل العلاقات التجارية السورية الفرنسية، وتناولت فيه دور الموانئ والمدن السورية في التجارة بين الشرق والغرب، ثم سلطت الضوء على أهم المواد التجارية المتبادلة بين سوريا والغرب.

أما الفصل الرابع، فتطرقت فيه بالدراسة والبحث موضوع: "**الآثار العامة للعلاقات التجارية على الدولتين وانعكاساتها**"، وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على التوالي: الأول تناولت فيه: النتائج الايجابية للعلاقات التجارية، على الدولة العثمانية وفرنسا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وأضفت الجوانب الدينية والثقافية بالنسبة لفرنسا، مع التركيز أكثر على الدولة العثمانية، بغية تبرير منح الامتيازات، وأن لها جوانب ايجابية كثيرة.

وتطرقت في المبحث الثاني إلى الآثار السلبية للعلاقات التجارية بين البلدين على الدولة العثمانية اقتصاديا وسياسيا، ووضحت فيه الآثار السلبية لمعاهدات الامتيازات، التي لم تكن في فترة حكم سليمان القانوني (1520-1566م)، بل كانت في الفترات التي تلته.

المبحث الثالث، وعرجت فيه على انعكاسات العلاقات التجارية بين البلدين على بعض أقاليم الدولة العثمانية، وحاولت إبراز الجوانب الايجابية والسلبية على إيالات الدولة العثمانية التي كانت لها علاقة مع الدولة الفرنسية.

وانتهت هذه الدراسة بخاتمة عبارة عن جملة من الاستنتاجات المهمة، والتي كانت خلاصة الفصول موضوع البحث.

وأتبعت المذكرة ببعض الملاحق التي رأيت أنها مهمة ومفيدة للموضوع، وجاءت متنوعة من صور ووثائق وجداول وخرائط وغيرها.

وفي الأخير أدرجت فهارس متنوعة؛ من فهرس للأعلام، وآخر للقبائل والجماعات، وفهرس للأماكن والبلدان، كل هذا خدمة للطلبة والباحثين.

دراسة مصادر البحث ومراجعه:

إن هذه الدراسة المتعلقة بموضوع العلاقات التجارية، وما يتبعها من موضوعات من قبيل الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية، قد تم إعدادها بالعودة إلى جملة من المصادر والمراجع المتنوعة، وباللغتين العربية والأجنبية. وكانت بعض الكتب في غاية الأهمية في إتمام هذا البحث، يمكن إجمال بعضها فيما يلي:

أ- المصادر العربية والمعربة.

- **كتاب الغزوات لمؤلف مجهول:** خاصة في فصله الأول المتعلق بالجزائر على اعتبار أنه مصدر أساسي في النصف الأول من القرن السادس عشر، وقد ساعدني في فهم الأحداث في الفترة موضوع الدراسة، خاصة ما تعلق بالصراع العثماني الاسباني.

- **كتاب وصف إفريقيا:** للحسن بن محمد الوزان، حيث يعتبر من المصادر الأساسية خلال القرن السادس عشر، وأرخ لكل بلدان المغرب الإسلامي. كما تطرق بالوصف لكل مناطقها. وقد استعنت به في شرح بعض المفاهيم والمصطلحات التي لها علاقة بالدراسة.

- **كتاب الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا:** لأبي القاسم الزياني، حيث يعد من المصادر القريبة من الفترة المدروسة. وهو مصدر مهم في وصف المدن والأنهار والبحار سواء في المشرق أو المغرب. وقد استخدمته في التعريف ببعض البلدان والمناطق والأنهار، وأيضا في التعرف على السنوات الهجرية المطابقة للسنوات الميلادية حيث أدرجها في آخر كتابه على شكل جدول.

- **كتاب إفريقيا:** "لمارمول كربخال"، بالرغم من أن صاحبه اقتبس الكثير من المعلومات عن الحسن الوزان، إلا أنه يعد من المصادر المهمة للقرن السادس عشر، وقد أدرجته هو الآخر في التعريف ببعض المفاهيم والمصطلحات محل الدراسة.

- **كتاب طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**: للأغا بن عودة المزاري، ويعد من المصادر القريبة من الأحداث المعالجة، وقد استفدت من جزئه الثاني، في التعرف على بعض الأحدث المهمة، التي وقعت في أوربا، ولها علاقة بالدراسة

كهزيمة "فرانسوا الأول" في موقعة بافيا الشهيرة، كما استعنت به في التعريف ببعض الملوك والأمراء الفرنسيين.

ب- المصادر الأجنبية:

أول مصدر أجنبي أردت العودة إليه، والاستفادة من محتواه كان كتب "هايدو"، الذي لا غنى لأي باحث في القرن السادس عشر الميلادي من العودة إليه.

- Fray Diego de Haedo: ***Topographie et Histoire générale d'Alger***, Traduit de l'espagnol par MM. Le Dr. Monnereau et A. Berbrugger, Alger, 1870.
- ....: ***Histoire des rois d Alger***, traduite et annotée par H. D. De Grammont, Adolphe Jourdan Libraire éditeur, Alger, 1881.

ج- المراجع العربية والمعربة:

أما عن أهم الدراسات المعربة التي استفدت منها أيما استفادة، فيمكن إجمالها فيما يلي:

كتاب التاريخ المالي للدولة العثمانية: لشوكت باموك، وهو دراسة مهمة جدا، ولا يمكن الاستغناء عنها، لتخصص كاتبها في الجانب المالي للدولة العثمانية، والتي هي محل الدراسة، وقد استعنت به في التعرف على الوسائل المستخدمة في التعامل التجاري بين الدولتين.

كتاب التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية: لـ: "خليل ايناجيك ودونالد كواترت"، وهو مرجع أساسي ويتكون من جزأين، وقد استعنت بهما في الكثير من المعطيات الاقتصادية المتعلقة بالدولة العثمانية كالجداول الإحصائية، وطبيعة المواد المتبادلة بين الطرفين، فضلا على التعرف على طرق التجارة وغيرها.

كتاب التجارة بين أوربا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية: لـ: "كات فليت"، وهو الآخر دراسة مفيدة، ساعدتني في التعرف على جذور الامتيازات التجارية القديمة، التي منحتها الدولة العثمانية لبعض الإمارات الأوربية في النصف الثاني من القرن الخامس عشر.

كتاب التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792–1830م: لمحمد العربي الزبيري، وهو مرجع بارز في الشق التجاري الخاص بالجزائر في العصر العثماني. وقد استعنت به في التعرف على أوائل النشاط التجاري الفرنسي على الأراضي الجزائرية، كما أفادني كثيرا في التعرف على أهم صادرات وواردات الجزائر نحو فرنسا.

كتاب تاريخ الدولة العثمانية: لمحمد فريد بك المحامي، والذي يعد كتابا مهما في الأحداث السياسية البارزة خلال القرن السادس عشر، ولا يمكن للباحث والدارس للدولة العثمانية أن يستغني عنه. وقد أفادني خاصة في التعرف عل طبيعة العلاقات العثمانية الفرنسية، وكيف تم الاتصال بين الطرفين. كما تعرفت من خلاله على بنود معاهدة الامتياز لسنة 1535م/ 942هـ، فضلا على المعاهدات الأخرى اللاحقة.

وكتاب الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنيين السادس عشر والسابع عشر: لليلى الصباغ، وهو مرجع مهم جدا، يتميز بالتحليل والمقارنة والاستشهاد للعديد من الأحداث، سواء المتعلقة ببلاد الشام أو الدولة العثمانية، وقد استعنت به في التعرف على تاريخ الامتيازات العثمانية وطبيعتها، وظروف ودوافع منحها، فضلا على التعرف على بلاد الشام في الفترة العثمانية في شقها التجاري، بالإضافة إلى تحديد أهم واردات وصادرات بلاد الشام من مختلف السلع والمواد نحو أوربا.

المراجع الأجنبية:

عدت في دراستي إلى كتاب في غاية الأهمية لمؤلفه: "البارون دو تيستا"، واستفدت منه في الأحداث السياسية البارزة خلال القرن السادس عشر وقد استعنت به في التعرف على أهم المواجهات الحاسمة بين الملك الفرنسي "فرانسوا الأول"، والإمبراطور الاسباني "شارلكان"، في إطار المنافسة حول قيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة .

- Le Baron I. DE TESTA, ***Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères depuis le premier traité conclu en 1536 entre Soléyman 1 et François 1 jusqu'à nos jours***, 2 Tome, Amyot éditeur des Archives Diplomatique, Paris, 1864.

وهناك كتاب المؤرخ هامر من الكتب القيمة، التي لا يمكن الاستغناء عنها، خاصة في الفترة محل الدراسة. وقد أفادني في التعرف على الكثير من الأحداث والمعارك والفتوحات، التي لها علاقة بموضوعي، خاصة بالنسبة للدولة العثمانية وعلاقتها بفرنسا. واعتمدت بشكل خاص على الجزء 17.

- J . DE HAMMER, ***Histoire de l'Empire Ottomane depuis son origine jusqu'à nos jours***, Traduit de l'Allemand par J.-J. Hellert, Bellizard, Barthes, 18 Tome, Dufour et Lowell, Paris, 1835.

وتعتبر كتب المؤرخ "بول ماصون"، من الكتب القيمة، التي تعنى بتطور العلاقات التجارية بين فرنسا وبلدان المغرب العربي. وقد استفدت من الكتابين في التعرف على الأصول الأولى للامتيازات الفرنسية في كل من الجزائر وتونس، بالإضافة إلى ظروف تأسيس حصن فرنسا (الباستون) بالشرق الجزائري، من طرف شركة "لانش"، فضلا على أهم واردات وصادرات الجزائر نحو فرنسا كالمرجان والحبوب وغيرهما، وكذا من خلال بعض الجداول الإحصائية خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر.

- Paul MASSON, ***Histoire des établissements et du commerce Français dans l'Afrique Barbaresques (1560-1793)***, LIBRAIRIE HACHETTE & C°, Paris, 1903.
- ………………., ***Les compagnies du corail; Etude historique sur le commerce de Marseille au siècle et les origines de la colonisation Française en Algérie, Tunisie,*** Imprimerie Barlatie, Marseille, Fantemoing-Editeur, Paris, 1908.

وهناك كتاب مهم جدا، يتناول البحر المتوسط والدول المتوسطية في عهد فليب الثاني، ولا يمكن الاستغناء عنه في هذه الدراسة، وهو كتاب "فرناند بروديل"، وقد استعنت به في التعرف على أبرز الأحداث الهامة المتعلقة "بفرانسوا الأول"، فضلا عن أنه عالج الأصول الأولى للتجارة العثمانية مع أوربا. كما أشار أيضا إلى أهم صادرات وواردات بلاد الشام نحو أوربا، وكذا تطرقه إلى دور المشرق العربي كوسيط تجاري بين أقصى الشرق والغرب .

- Fernand Braudel, ***La Méditerranée et le monde méditerranée a l'époque de Philippe 02,*** 2 Tome, Armand Colin, Paris, 1966.

ومن الكتب المهمة التي تعنى بتاريخ الجزائر في الفترة العثمانية، كتاب الجزائر تحت السيطرة التركية، لمؤلفه، "دوغرامون"، حيث تناول فيه أبرز الأحداث السياسية والعسكرية التي جرت في الجزائر. كما أشار للكثير من المعطيات الاقتصادية الخاصة بالشرق الجزائري. وقد اعتمدت عليه في التعرف على الأصول الأولى للتجار الفرنسيين في الجزائر، من خلال تأسيس حصن "الباستيون"، وإنشاء شركة "لانش" سنة 1561م، بالإضافة إلى تناوله لأبرز صادرات الجزائر ووارداتها نحو فرنسا، وعلى رأسها المرجان والحبوب.

- H.-D. De Grammont, ***Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)***, Ernest Leroux, éditeur; Paris, 1887.

وأخيرا هناك كتاب مهم جدا، تناول كل ما يتعلق بالامتيازات الأجنبية الممنوحة من قبل الدولة العثمانية للعديد من الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا وقد استفدت منه في التعرف على تاريخ ظهور الامتيازات الأجنبية، وكيفية حصول التقارب العثماني الفرنسي، والذي انتهى بمعاهدة هامة جدا، خدمت كثيرا الملك الفرنسي "فرانسوا الأول"، على اعتبار أنه أول اتفاق رسمي بين الدولة العثمانية، ودولة أوربية.

- Gustave Cirilli, ***Le régime des capitulations**: **son histoire, son application, ses modifications***, par un ancien Diplomate, Paris, 1898.

الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع :

إن موضوع العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال القرن السادس عشر، من المواضيع الأقل دراسة عند الباحثين وطلاب الدراسات العليا الجدد، فمن خلال بحثي عن المواضيع والدراسات السابقة والتي لها علاقة مباشرة بموضوعي، لم تصادفني أية دراسة مباشرة تتطرق للعلاقات التجارية بين البلدين، اللهم إلا بعض الإشارات الطفيفة والتي استعنت بها من أجل إتمام عملي هذا.

أما العلاقات السياسية بين الطرفين والتي جعلتها كفصل تمهيدي، فالدراسات فيها متعددة ومتنوعة، وسأشير هنا لأبرز الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوعي :

- رسالة دكتوراه لعبد المجيد قدور، المعنونة بـ: "**الجاليات الفرنسية ودورها الاقتصادي والسياسي في الجزائر أواخر العهد العثماني**".
- رسالة دكتوراه لياسر قاري ابن عبد العزيز، والتي حملت عنوان: "**دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**".
- رسالة ماجستير للدكتورة عائشة غطاس، الموسومة بـ: "**العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م/11هـ**".
- رسالة ماجستير لكمال حسنة، بعنوان: "**العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789–1807م**".
- رسالة ماجستير لفاطمة بوجلطي، بعنوان: "**انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م**".
- رسالة ماجستير لسهيلة علوش، بعنوان: "**حصن الباستيون والسلطات المحلية في الجزائر العثمانية**".
- رسالة ماجستير لمحمد بن سعيدان، بعنوان: "**علاقات الجزائر مع فرنسا 1659–1756م**".

وأخيرا وليس آخرا، فإن إكمال هذه المذكرة وإخراجها بهذا الشكل، قد اعترضته جملة من الصعوبات من قبيل؛ صعوبة ضبط الموضوع ودراسته بشكل منهجي علمي دقيق، نظرا للرؤى المتباينة بين كل من الدولة العثمانية وفرنسا من جهة، وكذا لمحتوى المادة التاريخية الموجودة في المصادر والمراجع سواء كانت عربية، أو فرنسية من جهة أخرى.

كما واجهتني بعض الصعوبات في عملية نقل المادة التاريخية من الكتب المدونة باللغة الأجنبية، باعتبار أن بعض المصادر والمراجع كتبت بلغة قديمة تعود إلى القرنين الخامس والسادس عشر الميلاديين، فضلا على قلة المصادر العربية في الفترة محل الدراسة .

إضافة إلى كل ذلك واجهتني صعوبة التنقل المستمر والدائم من الجنوب الجزائري إلى الجزائر العاصمة سعيا وراء الحصول على المادة التاريخية لموضوعي، مع ما في ذلك من مشقة البعد عن أهلي وشغلي.

لكن رغم كل ذلك فقد رفعت لواء التحدي، وتجشم عناء كل ذلك، وتمكنت بحول الله تعالى وقدرته من تذليل تلك المصاعب، وكذا بمساعدة بعض الأصدقاء والإخوان.

ولا يفوتني في الأخير، التقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور توفيق دحماني، على ما قدمه لي من مساعدات مختلفة، وتوجيهات كثيرة كانت عونا لي في هذه الدراسة.

وآمل في الأخير أن أكون وفقت في إعداد دراسة، تكون مرجعا للطلبة والباحثين في الجامعة الجزائرية، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

تم بحمد الله وعونه

تـقرت في: 21/09/ 2014م.

قائمة المختصرات (*Abréviations*)

باللغة العربية:

الرمز	المعنى
تح:	تحقيق
ج:	جزء
د.م.ج:	ديوان المطبوعات الجامعية
د . ت:	دون تاريخ
ع/:	عدد
ص:	صفحة
ط:	طبعة
م:	ميلادي
مج:	المجلد
م.و.ك:	المؤسسة الوطنية للكتاب
هـ:	هجري

باللغة الأجنبية :

P	**Page**
PP	**Plusieurs Pages**
T	**Tome**
N°	**Numéros**
S.D	**Sans Date**
Ed	**Edition**
R.A	**Revue Africaine**

الفصل الأول:

أصـول العلاقـات العثمانيـة الفرنسيـة:

- المبحث الأول: معاهدات الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية.

- المبحث الثاني : جذور الامتيازات في الدولة العثمانية.

- المبحث الثالث : المنـــاخ الـدولي للامتيـازات.

الفصل الأول:

أصـول العلاقـات العثمانيـة الفرنسيـة:

- المبحث الأول: معاهدات الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية.

- المبحث الثاني : جذور الامتيازات في الدولة العثمانية.

- المبحث الثالث : المنـــاخ الـدولي للامتيـازات.

نعالج في هذا الفصل أصول العلاقات العثمانية الفرنسية، والتقارب العثماني الفرنسي في عهد سليمان القانوني. وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، تناول الأول معاهدات الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية، واندرج تحت هذا المبحث عناوين فرعية أولها ماهية الامتيازات الأجنبية، وقد عرجت في هذا العنوان على أهم المفاهيم السياسية و القانونية لمصطلح الامتيازات الأجنبية، وكيف تم فهمها وتفسيرها سواء بالنسبة للمؤرخين الغربيين أو المؤرخين المشارقة. وثانيها ظروف إبرام نظام الامتيازات، وقد تعرضت في هذا العنوان لأبرز الظروف الداخلية والدولية التي ساهمت بشكل كبير في عقد معاهدات الامتياز، خاصة بالنسبة للجانب الفرنسي الذي كان الحلقة الأضعف في المعادلة السياسية بين الدولة العثمانية وأوربا. أما العنوان الثالث فتطرقت فيه إلى أهم الدوافع السياسية والاقتصادية والإستراتجية التي من خلالها تم منح الامتيازات الأجنبية لبعض الدول الأوربية وخاصة فرنسا، التي كانت في حاجة ماسة للدعم العثماني وخاصة في شقه العسكري.

أما المبحث الثاني فهو بعنوان جذور الامتيازات العثمانية، ويندرج تحت هذا المبحث عناوين فرعية أولها النشأة التاريخية للامتيازات الأجنبية، وقد تناولت في هذا العنوان الجذور التاريخية لظهور نظام الامتيازات في الدولة العثمانية وصولا إلى عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، وثانيها طبيعة معاهدة الامتياز لسنة 1535م /942هـ، المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا وقد أشرت في هذا العنوان إلى أهمية هذه المعاهدة لكلا الطرفين، بالإضافة إلى أبرز بنودها الستة عشر، كما تم التعليق على هذه البنود وكيف كان أغلبها لصالح فرنسا دون الدولة العثمانية وكأن هذه الأخيرة هي الحلقة الأضعف، أما العنوان الثالث فتم إدراج موقف الدول الأوربية من معاهدة الامتيازات، وكيف أصبح "فرانسوا الأول" ملك فرنسا منبوذا من قبل الأمة المسيحية لإقباله على التعاون مع دولة مسلمة كافرة.

أما المبحث الثالث فهو بعنوان المناخ الدولي للامتيازات الأجنبية، ويندرج تحت هذا المبحث عناوين فرعية أولها الأوضاع العامة للدولة العثمانية في ظل حكم السلطان سليمان القانوني، وقد تناولت في هذا العنوان الأوضاع الخارجية للدولة العثمانية وكيف ازدادت رقعتها الجغرافية، وأصبحت أكثر اتساعا في ظل حكم سليمان القانوني، وثانيها الأوضاع العامة لفرنسا في نفس الفترة خاصة في عهد الملك الفرنسي "فرانسوا الأول"، الذي كان في صراع كبير مع الإمبراطور الاسباني "شارلكان" هذا الأخير الذي استطاع أن يتغلب على ملك فرنسا، ويلحق به هزائم كثيرة كان لها الأثر البارز على

فرنسا التي لم تجد حلا لمشاكلها المتعددة سوى الاستنجاد بالسلطان العثماني سليمان القانوني، كي يخلصها من هيمنة "شارلكان" وبالتالي يرد لها الاعتبار على الساحة الدولية، أما العنوان الثالث فتمثل في الأوضاع العامة للإمبراطورية الاسبانية وتطرقت فيه إلى ظروف وصول "شارلكان" لسدة الحكم وكيف أصبح إمبراطوراً للإمبراطورية الرومانية المقدسة، فضلاً على صراعه مع الملك الفرنسي "فرانسوا الأول" حول الأقاليم الايطالية. أما العنوان الرابع فتناولت فيه التقارب العثماني الفرنسي على أرض الواقع، من خلال تطبيق بنود معاهدة الامتياز الستة عشر، والشروع في تنفيذها ميدانيا على كافة أرجاء الدولة العثمانية .

ومما سبق يمكن أن نتساءل:

- ما مفهوم الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية ؟
- وما هي ظروف ودوافع منح الامتيازات رغم أن المانح (الدولة العثمانية) أقوى بكثير من الممنوح (فرنسا) ؟
- وما هي الجذور التاريخية الأولى لنشأة الامتيازات الأجنبية ؟
- وما طبيعة المعاهدة الشهيرة بين الدولة العثمانية وفرنسا سنة 1535م/942هـ ؟
- وما هو موقف الدول الأوربية من هذه المعاهدة ؟
- وكيف كان المناخ الدولي في تلك الفترة ؟
- وما هي الأوضاع العامة للأطراف الرئيسية، والممثلة في الدولة العثمانية وفرنسا وإسبانيا ؟

المبحث الأول : معاهدات الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية:

أ– ماهية الامتيازات:

يعتبر القرن السادس عشر ميلادي، العاشر الهجري بالنسبة للدولة العثمانية، قرناً محورياً إذ شهد تغيرا كبيراً على جميع المستويات، وعرف أيضاً بقرن المجابهات الحربية بين مختلف الأطراف، فهو بلا شك قرن التَحولات الضخمة في الأنظمة السياسية والاتصالات المباشرة والبعثات التي حصلت بين أطرافه عبر البحر الأبيض المتوسط، وهو أيضاً قرن التحالفات الظرفية والمنافع العاجلة[1].

وقد بلغت الدولة العثمانية في عصر السلطان سليمان القانوني[2] ذروة المجد والتطور في مختلف المجالات, وهذا ما أشار إليه المؤرخ الفرنسي "لاجوان كيير"(La Jon quiere) بقوله « إن عصر سليمان القانوني لم يكن له نظير؛ سواء من جهة الفنون والآداب، أو من جهة المفاخر الحربية سوى عصر "لويس الرابع عشر" في فرنسا، مع الفرق بأن دور سليمان انتهى كما بدأ في عُنجهية الظفر، ولم تكن نهايته إدباراً وبدايته إقبالاً »[3]، حيث تمكنت الدولة من بسط سيطرتها على أغلب مناطق العالم الإسلامي، وبعض الدول في منطقة جنوب شرق أوربا. وقد ربطتها علاقات خاصة مع أوربا، على اعتبار أن جزء من أراضيها قد امتد نحوها [4]، وبالتالي فقد سعت الدولة العثمانية إلى نسج علاقات متعددة مع الدول الأوربية، لعل من أهمها علاقاتها المتميزة مع فرنسا في إطار ما عرف بالامتيازات

---

1 – إدريس الناصر رائسي، **العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر**، دار الهادي للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 2007م ، ص 55 .

2 – ولد سنة 1494م (900هـ)تولى الخلافة في 4 شوال 926هـ، وهو عاشر السلاطين العثمانيين، وفي عهده بلغت الدولة العثمانية أوج الكمال والقوة، يلقبه علماء الافرنج بسليمان العظيم (Le Grand) أو سليمان الفاخر (Le Magnfique) توفي سنة 1566م، للمزيد أنظر:

– إبراهيم بك حليم، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، 1988م، ص 87.

– شكيب أرسلان، **تاريخ الدولة العثمانية**، تح وتعليق حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق، 2001م، ص 151.

3 – نقلا عن: – شكيب أرسلان ، المرجع نفسه، ص 164.

4 – محمد السيد أشرف صالح، **أصول التاريخ الأوربي الحديث**، دار واتا للنشر الرقمي، قطر، 2009م، ص 157.

الأجنبية (*LES CAPITULATONS*)[1], ومن هذا المنطلق ما هو التعريف الأدق لهذا المصطلح؟ وما مدلوله القانوني ؟ [2].

تجدر الإشارة في البداية إلى أن هذا المصطلح، هو محل خلاف بين المؤرخين[3]، لما له من دلالة تاريخية وسياسية واقتصادية، حسب توظيفه طبعا، وللخروج من هذه الإشكالية ينبغي الرجوع إلى الوراء لاستعراض تاريخ إقامة الأجانب ونشاطهم في خارج بلادهم، لأنه من المتعارف عليه أن الامتيازات الأجنبية لم تكن بالشيء الجديد للدولة العثمانية، وإنما سبقتها إليها دولة المماليك والتي بدورها منحت تسهيلات تجارية لكل من البندقية[4] وجنوة[5] في مصر والشام[6].

وبالتالي يمكن القول إن الامتيازات التي أقدمت الدولة العثمانية على منحها لبعض الدول الأوربية، وعلى وجه الخصوص الدولة الفرنسية، لم تكن سابقة تاريخية، بقدر ما هي إرث حضاري

---

1 – تعرف عند العثمانيين بكلمة عهد نامة (Ahdnamé)، تتعلق بالتجارة المستعملة على صيغة قوانين في التعامل مع الأوربيين من قبل السلاطين العثمانيين الذين كانوا يتحالفون ضد البنادقة، وأول الامتيازات المضمونة كانت مع فرنسا سنة 1535م أبرمها السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566م). للمزيد أنظر:

- Gabor Agoston and Bruce Masters, ***Encyclopedia of the ottoman Empire***, Fact On File, U.S.A, 2009, pp118-119

- Daniel Goffman, ***The Ottoman Empire and Early Moderne Europe***, Cambridge University Press, 2004, p 193.

2 – أق كوندز أحمد وأوزاتورك سعيد، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب**، مكتبة *Amro Turan*، استانبول، 2008م ص 488.

3 – ياسر قاري ابن عبد العزيز، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، جامعة أم القرى بمكة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ج1، رسالة دكتوراة، 2001م، ص 101.

4 – البندقية : (فينيسيا)، تقع في شمال شرق ايطاليا على البحر الأدرياتيكي وهي عبارة عن مجموعة من الجزر، وقد امتد سلطانها في القرن العاشر إلى الشاطئ الشرقي من البحر الادرياتيكي فشمل الساحل اليوغسلافي وألبانيا وجزء من اليونان وبعض جزر ايجة، للمزيد أنظر :

– محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العثمانية**، تح إحسان حقي، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 1981م،ص 163.

5 – جنوة :مدينة قديمة جدا، يقال أنها أنشئت سنة 707 قبل الميلاد، واستولى عليها الرومانيون سنة 22 قبل الميلاد، وظلت تابعة لهم لحين سقوط الدولة الرومانية، واتخذت من التجارة مهنة ونافست جمهوريتي بيزا والبندقية، للمزيد أنظر :

– محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 162.

6 – ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 102 .

عالمي نابع من أهداف إستراتيجية، ونتيجة لظروف تاريخية أملتها المصلحة العامة للدولة، فنظام الامتيازات لم يكن جديدا بالنسبة للأجانب، وإنما هو نظام قديم أدخلت عليه بعض التعديلات، نتيجة لتطور العلاقات الدولية، خاصة في القرن السادس عشر ميلادي (10هـ)[1].

أما بالنسبة لمصطلح الامتيازات الأجنبية، فقد عرفها الأستاذ عبد العزيز الشناوي بأنها معاهدات تتضمن المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية، ولممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول في سريان هذه المبادئ عليهم[2].

بينما عرفها المؤرخ خليل إينالجيك على أنها عهد أمان أعطي رسميا من قبل رئيس الجماعة الإسلامية في مقابل التعهد بالصداقة من قبل غير المسلمين، وغالبا ما كان العثمانيون يميلون إلى تفسير مثل هذا التعهد على أنه نوع من التحالف[3].

أما الباحث أحمد إسماعيل ياغي، فرأى أن الامتيازات الأجنبية هي عبارة عن قواعد تنظم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية، ولم تصبح امتيازات حقا مشروعا إلا عندما زاد عدد الرعايا الأجانب وأصبح لديهم الحرية التامة في السكن والعمل[4].

بينما تذكر الباحثة ليلى الصباغ أن الامتيازات الأجنبية أشبه ما تكون بعهود الأمان أو الذمة التي منحها المسلمون في السابق لأهل الكتاب والمستأمنين[5].

---

[1] – ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 91.

[2] – **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**،ط2،المكتبة الأنجلو مصرية،ج2، القاهرة، 200م،ص40.

[3] – خليل إينالجيك ودونالد كواترت، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، ترجمة عبد اللطيف الحارس، ج1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م، ص 288.

[4] – **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م، ص 180.

[5] – **الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، ج1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989م، ص 229.

وفي المقابل ذكر المؤرخ البريطاني "ايدون بيرز" (Edon Beers) على أن نتائج سياسة الدولة العثمانية بخصوص الرعايا المقيمين في أراضيها، بسياسة العهود أو الامتيازات، مشيرا إلى أنها بمثابة أسس وقواعد حددت وضع الأجانب في الدولة العثمانية، وأبرزت التسهيلات الممنوحة لهم[1].

أما أحد الباحثين الغربيين ألا وهو "دانيال قوفمان"(Daniel Goffman)، فرأى أن الامتيازات الأجنبية عبارة عن اتفاقيات تجارية كانت تستعمل بين العثمانيين والحكومات الأجنبية[2].

في الوقت الذي فسرها آخر بأنها مخرج مؤقت للعداوة المستحكمة، وبالتالي فهي بمثابة صلح أو هدنة مؤقتة زمنيا.

بينما أشار الباحث محمد أنيس إلى أن مصطلح الامتيازات الأجنبية قد أخطأ في تقدير فهمه، فالدولة العثمانية لم تقطع للرعايا الأوربيين امتيازات، وإنما ميزتهم عن رعياها فقط، وليس في ذلك ميزة لهم، وبالتالي رأى أنه من المستحسن تسميتها بالمعاهدات المنظمة لحياة الأوربيين على الأراضي العثمانية [3].

وقد ذكر بعض المؤرخين الأوربيين أن معاهدات الامتيازات الأجنبية تعود جذورها التاريخية إلى الحكام البيزنطيين، الذين كانوا يمنحون بعض الامتيازات لرعايا البندقية، وبالتالي فحسب رأيهم إن الدولة العثمانية قد سلكت نهج الدولة البيزنطية في عقد معاهدات الامتياز، إلا أن هذا لا يعني أن العثمانيين قد قلدوا الدولة البيزنطية تقليدا أعمى[4].

أما الباحث "هرشلاغ فراي" (*Hrchillag Fry*) فذكر أن الامتيازات الأجنبية هي عبارة عن تنازلات وتسهيلات وضمانات اقتصادية تمنحها دولة معينة للرعايا الأجانب المقيمين على أراضيها، كما هو الشأن بالنسبة للدولة العثمانية، وبالتالي فهو اعتراف ضمني بالقانون الدولي، والذي

---

[1] – نقلا عن: – ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 97.

[2]- Daniel Goffman, Op.cit, p 236 .

[3] – محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي(1514– 1914م)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985م، ص 15.

[4] – محمد عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص 40.

كان معروفا منذ القدم، وقد عمل به الرومان والبيزنطيون، ومارسته الشعوب القديمة كالصين ومصر[1].

وقد استعمل مصطلح الامتيازات الأجنبية للدلالة على الاتفاقيات والمعاهدات الممنوحة من طرف الدولة العثمانية، خاصة عندما كانت في أوج قوتها، لبعض الدول الأوربية بشأن رعياها المقيمين على أراضيها[2]، فمصطلح الامتيازات الأجنبية يشير إلى المعاملة القانونية والقضائية الخاصة، التي تقررت للأجانب المقيمين على الأراضي العثمانية، والتي كانت في البداية عبارة عن تسوية أوضاع الأوربيين المتواجدين في الدولة العثمانية، وقد عهد لهم بحماية أرواحهم وتجارتهم، لكنها في الحقيقة الباب الذي ولجت منه الدول الأوربية لتحقيق أهدافها على الأراضي العثمانية، خاصة في شقه المتعلق ببسط سلطانها على الدولة العثمانية وإضعافها وبالتالي لم تكن هذه المعاهدات الممنوحة للأوربيين مكسبا للعثمانيين بقدر ما كانت البذرة الأولى لاضمحلال الدولة العثمانية مستقبلا، حتى أصبحت تلقب بالرجل المريض.

وبالتالي يمكن القول أن نظام الامتيازات لم يكن وليد الدولة العثمانية بل كان موجودا في عدة مناطق مختلفة من العالم، لكن جذوره الأولى ترجع إلى القانون البيزنطي، ومنه القانون الروماني الذي استمدت منه، ولأنها تعد من الشروط الأساسية للتبادل التجاري الدولي، لذلك فهي تعتبر بمثابة حصانة للرعايا والتجار العاملين في تلك الدول[3].

---

[1] – ز، ي هرشلاغ، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**، ترجمة مصطفى الحسنى، دار الحقيقة، بيروت 1973م، ص 59.

– René Pinon, ***L'Europe et L'empire ottoman***, les aspects actuels de la question d'orient, Librairie Académique, Paris, 1908, p 546.

[2] – Cirilli Gustave, ***Le régime des capitulations**: **son histoire**, **son application**, **ses modifications***, par un ancien Diplomate, Librairie Plon, Paris, 1898, p 09.

[3] – ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 92.

وفي الأخير يمكن القول إن هناك تباين كبير، في تحديد مفهوم الامتيازات الأجنبية، بين الباحثين الشرقيين والغربيين، إذ يرى كل فريق منهم أنها تعني خضوع أسلافهم من أتباع الديانة التي ينتمون إليها لسلطان الطرف الآخر وتقديمهم للتنازلات التجارية أو القضائية، وهذا يظهر المدى الذي وصلت إليه عدوى التعصب التي لحقت بالمؤرخين المتجردين للحقيقة العلمية وبالتالي فإن هذا السجال الدائر لا يعدو سوى أن يكون أحد حلقات سلسلة ردود الأفعال للاستعمار الحديث وآثاره السلبية على المجتمعات الشرقية من جهة، ودفاع الغربيين عن تصرفات أسلافهم والسعي إلى تبريرها بأي شكل من جهة أخرى.

وعلاوة على ذلك فإن الامتيازات الأجنبية لم تكن تشكل خطرا كبيرا على الدولة العثمانية في بدايتها، لأنها كانت عبارة عن أحكام تطبق على رعايا الدول الأجنبية، التي كانت تقيم على أراضي الدولة العثمانية، والتي كانت لهم مهام معينة ولفترة محدودة، ثم ظهرت مساوئها فيما بعد من جراء الانفتاح الكبير لبلدان الشرق الأدنى على مصراعيه للهجرات الأوروبية المتتالية(1).

---

[1] - علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية**، المكتب الإسلامي، ط 3، بيروت، 1994م، ص 106.

- Cirilli Gustave, Op.cit, pp 09-10.

ب – ظروف إبرام معاهدات الامتيازات :

شرع في العمل بنظام الامتيازات الأجنبية منذ سنة 1536م/ 943هـ، في إطار التحالف الذي أبرمه السلطان سليمان القانوني مع نائبة ملك فرنسا ووالدة "فرانسوا الأول" (*François 1er*)[1]. وقد عقد هذا التحالف في ظروف قاهرة وخاصة جدا، حيث كان الملك "فرانسوا الأول" في مواجهة حاسمة مع "شارلكان" (*Charles Quint*)[2]، هذا الأخير الذي كان يحاصر فرنسا من كل الجهات، وقد استطاع أن يلحق هزيمة كبيرة بملك فرنسا، والأكثر من ذلك أنه استطاع أسره، ومن ثمَ اقتيد كأسير حرب، وسيق مباشرة إلى مدريد، حيث سجن في أحد قصورها[3].

وفي خضم هذه الأحداث المتسارعة، استنجدت والدة الملك فرانسوا الأول، "لويز سافوا" بالسلطان العثماني سليمان القانوني، مخاطبة إياه قائلة: ‹‹ **أتضرع إليك أيها الإمبراطور العظيم**

---

1 – ولد سنة 1494م، أصبح ملك فرنسا سنة 1515م، دخل في صراع حاد مع "شارلكان" بسبب ادعائه أن له حقوقا على ولاية ميلان الايطالية من جهة جده، مما دفعه إلى التقرب من السلطان العثماني سليمان القانوني إلى غاية وفاته سنة 1547م، للمزيد أنظر : – محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق ، ص 203 .

– الآغا بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا**، تح يحي بوعزيز، ج2، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 64.

2 – ابن فليب لوبو، وماري ولد سنة 1500م، توفي أبوه وعمره ست سنوات، أجداده هم "مكسيمليان" ملك النمسا، و"فرديناند" و"إيزابيلا"، أصبح ملكا على اسبانيا سنة 1516م. دخل في صراع مع "فرانسوا الأول"، و"هنري الثامن" ملك انجلترا، حول قيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، و التي أصبح قائدها سنة 1519م، إلى غاية وفاته سنة 1558م. وكان يعرف في المصادر العثمانية بكارلوس، واشتهر في المصادر العربية باسم "شارل الخامس" أو "شارلكان"، ملك اسبانيا وألمانيا، معاصر للسلطان سليمان القانوني،كان أعظم ملوك أوربا في النصف الأول من القرن 16م. للمزيد أنظر :

- Jean Babelon, **Charles-Quint (1500-1558)**, éditions Sefi, Paris 1947, pp 186-187.

– محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 204.

– خير الدين بربروس، **مذكرات خير الدين بربروس**، ترجمة، محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 73.

3 – محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق ،ص209. – الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 64.

– عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، الجزائر، 1984م، ص 04.

– **Histoire de France**, *Source*: http://fr.wikipedia.org/w/index.php?oldid=51276774. P 15.

- Le Baron I. DE TESTA, ***Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères depuis le premier traité conclu en 1536 entre Soléyman 1 et François 1 jusqu'à nos jours***, 2 T, Amyot éditeur des Archives Diplomatique, Paris, 1864, pp 01-05.

لإظهار كرمك أن تعيد إليَ ولدي». [1] وأرسلت له أول بعثة مباشرة بعد انهزام ابنها في تلك المعركة الشهيرة، لكن البعثة توقفت في البوسنة، لأن أميرها أوقفهم وقام بقتل المبعوث الفرنسي ومن معه، واستحوذ على الأموال والهدايا التي كانت بحوزتهم[2].

ثم أعقبتها بعثة ثانية ترأسها "الكونت جون فرانجيباني"، الذي نجح في الوصول إلى استانبول حاملا معه رسالتين إلى السلطان العثماني، الأولى من الملكة، حيث ترجته أن ينقذ ابنها، والثانية من الملك "فرانسوا الأول"، يطلب فيها المساعدة. وقد أجبر "شارلكان" الملك "فرانسوا الأول" على توقيع معاهدة مدريد في 14 جانفي 1526م/ 933هـ، والتي كانت ذات شروط مجحفة، من أجل إطلاق سراحه[3].

---

[1] – شمس الدين الكيلاني: **العثمانيون والأوربيون في القرن السادس عشر**، مجلة الاجتهاد، ع/ 43، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، 1999م، ص 126.

[2] – André BRUNEAU, ***Traditions et politique de la France au levant***, Félix Alcan, Paris 1932, p.22 .

- J . DE HAMMER, ***Histoire de l'Empire Ottomane depuis son origine jusqu'à nos jours***, Traduit de l'Allemand par J.-J. Hellert, Bellizard, Barthes, Dufour et Lowell, 18 T, Paris, 1835, p 140.

- Hüseyin GÜMÜS, ***"Le français dans les territoires de l'empire ottoman"***, *in,* Synergies Turquie, n° 2 – 2009, pp. 107-111.

- E. Charrière, ***Négociations de la France dans le levant***, Correspondance, Mémoires et actes diplomatiques, 4T, Imprimerie Nationale, Paris, 1848, T1, p 114.

- Le Baron I. DE TESTA, Op.cit, pp 02-05.

– لامب هارولد، **سلطان الشرق العظيم سليمان القانوني**، ترجمة شكري محمود نديم، الدار العربية للموسوعات، القاهرة،2007م، ص 139.

[3] – Huguette Meunier, «***François 1er et Soliman a Écouen***» in, Les collections de l'Histoire, N 45, Paris, 2009, p 27

– يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة عدنان محمود سلمان، ج1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، 1988م، ص 268.

– أندري كلو، **سليمان القانوني**، تعريب البشير بن سلامة، دار الجليل، بيروت، 1991م، ص 207-204.

تلقى السلطان العثماني هذا الطلب بارتياح كبير، ورأى أنها فرصة سانحة لتحقيق أهدافه وطموحاته، فطمأن المبعوث الفرنسي أنه سيهاجم "شارلكان" برا وبحرا، ومنحه رسالة ليقدمها للملك الفرنسي، يحثه فيها على أن يتشجع، كما وعده بأن يناقش كل المسائل التي عرضها مبعوثه، وكانت فرنسا ترغب في تدخل السلطان سليمان القانوني لصالحها، بغية فك الحصار المفروض عليها، وذلك من خلال فتح جبهة ضد المجر. وقد كان لها ذلك بالفعل، حيث استطاع السلطان العثماني الاستحواذ على المجر في 13 نوفمبر 1526م (933هـ)[1]، واستطاعت جنوده أن تصل إلى غاية أسوار مدينة فيينا النمساوية، وبالتالي تمكنت الدولة العثمانية من الولوج داخل دول أوربا الوسطى، وهو ما سمح لفرنسا بالظهور كدولة قومية خلال القرن السادس عشر[2].

وقد كان الأسطول العثماني في الحوض الغربي للمتوسط، يؤمن الحدود الجنوبية لفرنسا من أي هجوم محتمل عليها، بينما كانت هي منشغلة بتأمين الجبهة الشمالية من أجل حماية فرنسا. وقد ترتب على هذا التحالف الظرفي، بين فرنسا والدولة العثمانية، أن هذه الأخيرة قد منحت هبة سلطانية، بعد عشر سنوات من التحالف السياسي والعسكري بينهما. وبعد الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة العثمانية في سبيل حماية فرنسا والذود عن أراضيها، ضد توسعات الملك "شارلكان"، الذي تصد له سليمان القانوني على جبهتين، الأولى في أوربا الوسطى، وقد تكفل بها السلطان بنفسه. أما الثانية، فكانت في البحر المتوسط، وأوكل المهمة إلى خير الدين بربروس، وبالتالي فقد كان من المفروض أن يحصل السلطان العثماني على امتيازات من دولة فرنسا، التي وقف إلى جانبها ضد تحرشات الملك "شارلكان". لكن الذي وقع هو العكس، حيث وافق السلطان سليمان القانوني على منح امتيازات تجارية لفرنسا على الأراضي العثمانية[3]، كان لها آثار سياسية وقانونية مستقبلا، وفق

---

[1] – كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، 1968م، ص 451.

[2] – Colin Imber, ***The Ottoman Empire 1300-1650***, The Structure of Power, Palgrave Macmillan, Great Britain, 2002, pp 51-52.

– محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط2، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008م. ص 190- 191.

[3] – Louis. COLOMER, ***Le rôle de Marseille dans les relations politiques et économiques de la France avec les pays d'orient,*** Imprimerie, J. Fournier, Toulouse, 1929, p 29.

– وللمزيد انظر **الملحق رقم**: **07**.

معاهدة وقعها ممثل فرنسا في الآستانة آنذاك المسيو "جون دو لافوري"، مع الصدر الأعظم إبراهيم باشا، في فيفري سنة 1535م/ 942هـ، سميت منذ ذلك الوقت بنظام الامتيازات الأجنبية[1].

ومن المتعارف عليه آنذاك، أن منح الامتيازات الأجنبية لم يكن عملا مذموما، ولا ينقص من قيمة السيادة العثمانية، لأن هذا النظام الذي أقدمت عليه الدولة العثمانية لم يكن بالشيء الجديد، حيث سبقها إليه البيزنطيين، كما تشير إليه المراجع، بالإضافة إلى أن محمد الفاتح عندما فتح القسطنطينية، أقر بجملة الامتيازات التجارية التي كانت تتمتع بها كل من جنوة والبندقية في العهد البيزنطي، كما سمح أيضا لباقي المدن الايطالية بالاستفادة من ذلك، بغية تحفيز التجارة الخارجية، مع أوربا والشرق عموما[2].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الهبات المقدمة من قبل السلطان العثماني، قد تطورت وتعقدت وأخذت منحى آخر، حيث تحولت إلى قيود وأغلال وحقوق مكتسبة، تكبل الدولة العثمانية من الداخل والخارج، خاصة في مرحلة ضعفها[3].

---

[1] – THEOPHILE LAVALLEE, ***Histoire l'Empire Ottoman***, Garnier frères libraries- editeurs, Paris ,1855, pp 230-231.

– F.Charles Roux, ***France et Afrique du nord avant 1830***, Les précurseurs de la conquête, Librairie Félix Algan, Paris,1932, p 49.

– Charles Féraud, **Histoire de la province de Constantine**, La Calle, Typ. De l'association ouvrière V. Aillaud et Cie, Alger, 1877, p 89.

– أندري كلو، المرجع السابق، ص 219. – إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 299.

– روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**, ترجمة بشير السباغي،ج1، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر، القاهرة، 1993م، ص336.

– أنظر أيضا : **الملحق رقم : 06**.

[2] – كات فليت، **التجارة بين أوربا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية**، تعريب أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004م، ص 260.

[3] – علي حسون، المرجع السابق، ص 106.

ج – دوافع منح الامتيازات الأجنبية :

يعتبر عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، ذروة مجد الدولة العثمانية، ومكانتها المرموقة بين دول العالم آنذاك، كما يعد عصره أبرز العصور الذهبية للدولة العثمانية، حيث شهدت مرحلة حكمه توسعا عظيما، لم تشهده الدولة العثمانية من قبل. وفي خضم هذه التألق والمجد، وقع التحالف العثماني الفرنسي في إطار الامتيازات الأجنبية التي تكرم بها الباب العالي على فرنسا منذ 1535م/ 942هـ [1]. ولقد أثار هذا الامتياز العديد من التساؤلات، في جميع الأوساط خاصة العلمية منه، حول خلفيات ودوافع منح هذه الامتيازات من قبل السلطان العثماني، وبالتالي اختلفت الآراء وتعددت التفاسير بين المؤرخين حول الدوافع والأسباب الحقيقية لهذا التحالف رغم التناقض الصارخ بينهما، خاصة في العقيدة[2].

وقد ذكر الباحث المعاصر محمود شاكر، أن هناك دافعين رئيسيين لإبرام معاهدة الامتيازات. أولهما السعي إلى تشتيت اتفاق الدول الصليبية ضد الدولة العثمانية، عبر إغراء بعضها بامتيازات خاصة وصلاحيات كبيرة، من شأنها أن تحدث انقسام في صفوف الدول الصليبية. وثانيهما تمكين موانئ البحر المتوسط من القيام بالدور الحيوي الذي كانت تمارسه في عالم الملاحة والتجارة وذلك في مقابل بعض التسهيلات من جانب السلطان سليمان القانوني[3].

بينما ذكر المؤرخ والباحث علي حسون أن دافع السلطان هو استعادة اسبانيا وإرجاعها لحظيرة المسلمين، وبالتالي إصلاح وضع المسلمين هناك، ونظرا لموقع فرنسا المتاخم للحدود الشمالية لاسبانيا من جهة، ولعدم وجود منفذ بري آمن للمنطقة وضرورة الاعتماد على الطريق البحري الأقرب

---

[1] - A. Edward Van Dyck, ***Report Edward A. van dyck, Consular Clerk of the United States at Cairo upon the Capitulation of the Ottoman Empire since the year 1150;*** Government printing office part I, Washington,1881, p 15.
- Daniel Goffman, Op.cit, p 183.
- عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة الأوربية للطباعة والنشر، بيروت، ب ت، ص57.

[2] – ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 140.

[3] – **التاريخ الإسلامي العهد العثماني**، المكتب الإسلامي، ط 3، بيروت، 1991م، ص 105.

إلى الهدف من جهة أخرى، لم يكن أمام السلطان من بد سوى الاستعانة بفرنسا العدو التقليدي "لشارلكان"[1].

أما الباحث محمد سهيل طقوش فرأى أن دافع عقد معاهدة الامتياز يعود إلى عاملين رئيسيين: الأول توجيه السلطان العثماني رسالة إلى ملوك أوربا ملخصها أن من يتحالف معه، سيحصل على تسهيلات اقتصادية وسياسية متعددة، وهذا بصرف النظر عن معتقداته الدينية. أما الثاني فهو رغبة السلطان في تنشيط الموانئ الشرقية لبلاد الشام ومصر، والتي تضررت بفعل تحول طرق التجارة الدولية نحو رأس الرجاء الصالح، بفضل الكشوفات الجغرافية الجديدة[2].

بينما توصل مجموعة من الباحثين إلى نتيجة مفادها أن رغبة السلطان سليمان القانوني في إيجاد موطئ قدم له في غرب أوربا لمواجهة خصمه "شارلكان"، تحققت في شخص الملك "فرانسوا الأول"، خاصة بعد انتقال موازين القوى إلى دول غرب أوربا القوية اقتصاديا وسياسيا نتيجة الكشوفات الجغرافية الكبيرة. وقد ساهم ذلك المنهج المبتكر في تأجيج الصراعات الأوربية، وأشغل دول القارة بالتنافس فيما بينها على جميع المستويات بعيدا عن أراضي الدولة العثمانية[3].

---

[1] - المرجع السابق، 118.

[2] - محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 198.

- Félix Meneveau , ***Histoire moderne, 1498-1715, avec introduction sur l'Europe du Xe au XVe siècle,*** Imprimerie et librairie Classiques, Paris, 1903, p 96 .

- يذكر عبد العزيز محمود عبد الدايم أن البرتغال أصبحت تنقل منتجات الهند وعلى الأخص التوابل على سفنها إلى لشبونة حيث كان يتلقفها التجار الأوربيين لتوزيعها في البلاد الأوربية، مما نتج عنه اختفائها إلى حد بعيد من أسواق الإسكندرية، التي كانت تزخر بالمنتوجات والسلع الهندية، وبالتالي انتقل مركز التجارة الشرقية من الإسكندرية إلى لشبونة.

للمزيد أنظر: - **مصر في عصري المماليك والعثمانيين**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1996م، ص 245.

[3] - نادية مصطفى محمود، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص 27.

وقد حاول بعض المؤرخين أن يوجد مبرر لهذه الهبة السلطانية، كما تقول ليلى الصباغ، فذكرت بأن الدولة العثمانية، وهي في قمة عطائها، قد تكرمت بهذا الامتياز من وجهة شفقة وعطف، من سيد عظيم وكريم، اتجاه أمير غربي صغير، بينما فسرها آخر بالبعد الاقتصادي البحت، خاصة عندما أدركت الدولة العثمانية، الانعكاسات السلبية لتحول طريق تجارة الشرق الأقصى من المتوسط إلى طريق الرجاء الصالح، وإدراكها للدور المحوري الذي يلعبه التجار الأجانب في تنشيط المبادلات التجارية بينها وبين الأمم الأخرى، لذلك قدمت الدولة العثمانية مجموعة من التسهيلات والتنازلات في إطار علاقاتها التجارية مع الأجانب هدفها إنعاش الحركة التجارية داخل البلاد وخارجها[1].

أما المؤرخ يوسف الثقفي فيرى أن الدوافع الحقيقية لهذه المعاهدة تنحصر في دوافع سياسية واقتصادية ودينية. أما الدافع السياسي فيتمثل في رغبة السلطان سليمان القانوني في تحييد فرنسا من السجال الواقع بينه وبين الدول الأوربية، وقد رأت فرنسا في هذا الدعم والتحالف سندا لها ضد أسرة الهابسبورغ التي أسرت ملكها من قبل. أما البعد الاقتصادي فيتمثل في رغبة الدولة العثمانية في تنويع سلعها المستوردة ومصادرها بالإضافة إلى زيادة وارداتها الضريبية، في الوقت الذي تطلعت فيه فرنسا إلى تعويض عجز قوتها البحرية في مضاهاة نظيرتها الأوربية ومنه التميز والانفراد عن الممالك الأوربية بالتجارة مع الدولة العثمانية.بينما يتجلى الدافع الديني في ميول فرنسا وحماسها للتنصير، وخدمة المبشرين، وإعانتها للحملات الصليبية قديما وحديثا[2].

---

[1] – ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 197.
– نادية مصطفى محمود، المرجع السابق، ص 197.
– إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 270 .
– عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، تقديم عبد الرحمان المودن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008م، ص 213.

[2] – **معاهدة الامتيازات العثمانية لعام 941 هـ / 1535م**، دار الثقافة للطباعة والنشر، مكة، 1411هـ، ص 95.
– Charles A Frazee, ***Catholics and Sultans The church and The Ottoman Empire 1453-1923***, Cambridge University Press London, 1983, pp 68-69.

وفي سياق البحث عن دوافع منح الامتيازات، يرى الباحث قيس جواد العزاوي أن الدولة العثمانية قد استفادت بتقديم الامتيازات لفرنسا: **‹‹إذ أن العلاقات الوطيدة مع فرنسا سوف يترتب عليها المزيد من التأثير في شؤون أوربا الغربية، وبوجه خاص في ايطاليا. كما أن منح الامتيازات لفرنسا من الممكن رؤيته كمحاولة لحث فرنسا على عدم الاشتراك في العمليات البحرية المسيحية التي يقودها "شارلكان" ضد الدولة العثمانية في البحر المتوسط››** [1].

ويذكر الباحث إسماعيل أحمد ياغي أن منح الامتيازات من طرف السلاطين العثمانيين للتجار الأجانب كان الهدف منه تنشيط التجارة ورواجها بين الدولة العثمانية وممتلكاتها، وبين الدول الأوربية، ولم تكن هذه الامتيازات تعطي للتجار الأجانب أي حق للاستعلاء على الرعايا المحليين كما حدث وفسرت بعد ذلك في القرن التاسع عشر، وبالتالي كان يرى أنه من الأجدر أن تسمى هذه الامتيازات قواعد تنظيم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية[2].

بينما يرى المؤرخ يلماز أوزتونا أن معاهدة الامتيازات، عبارة عن مساعدة من أجل تنمية فرنسا عسكريا واقتصاديا، وبالتالي الحيلولة دون وقوعها فريسة سهلة لإسبانيا وألمانيا. وهكذا منح الديوان الهمايوني فرنسا بعض الامتيازات التجارية التي من شأنها تقويتها ببعض الميزات التي لم يُعترف بها لغيرها من الدول[3].

ويؤكد الباحث قيس جواد العزاوي أن هذا التقدير هو الأقرب إلى الحقيقة التاريخية، استنادا لرسالة ابن "فرانسوا الأول"، "هنري الثاني" ملك فرنسا إلى السلطان سليمان القانوني والتي جاء فيها: **‹‹لم يبق لدى فرنسا أي أمل في المساعدة من أي مكان آخر عدا حضرة سلطان العالم، حيث أن حضرة سلطان العالم قد قدم من قبل مساعداته لمرات عديدة. إن فرنسا ستكون ممتنة إلى الأبد لو سوعدت بمقدار من النقود والبضاعة، وستطبق شهرة الكرم التركي العالم أجمع. إن مثل هذه المساعدة تعتبر لا شيء بالنسبة إلى سلطان العالم››**. وهذا اعتراف ضمني من ملك فرنسا بأن السلطان العثماني سبق له أن ساعد بلاده، والتي لا أمل لها سوى استمرار

[1] – **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**, ط2، الدار العربية للعلوم, بيروت، 2003م، ص 22.

[2] – المرجع السابق، ص 182.

[3] – المرجع السابق، ج1، ص 300.

المساعدات العثمانية. وفي هذا دليل قطعي على أن صفقة الامتيازات التي منحت لفرنسا دون غيرها من الدول، كانت بالفعل من أجل تنمية فرنسا[1].

وبناء على ما سبق يمكن القول إن لجوء السلطان العثماني سليمان القانوني إلى عقد معاهدة الامتيازات الأجنبية مع دولة فرنسا خلال القرن السادس عشر، كانت تدفعه عوامل كثيرة تراوحت بين الجانب السياسي والاقتصادي والعسكري والديني، [2] ولكنها ليست كلها على درجة واحدة من الأهمية. إذ انقسمت إلى دوافع مباشرة وجلية، تمثلت في رغبة الطرفين في مواجهة العدو المشترك لهما، وإقامة علاقات تجارية ثنائية، وأخرى غير مباشرة، المراد منها تحقيق أهداف بعيدة المدى، تلخصت في إذكاء نار الصراع الديني المحتدم بين الإمبراطورية الكاثوليكية، وبعض الجيوب الصغيرة في القارة الأوربية، وفتح جبهة أخرى على "شارلكان" عبر الأراضي الفرنسية المتاخمة[3].

---

[1] - المرجع السابق، ص 23.

[2] - Gustave Cirilli, Op.cit , p 55.

[3] - إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 258-259 .
- ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 183-184.
- شمس الدين الكيلاني، **العثمانيون والأوربيون**، مجلة الاجتهاد، المرجع السابق، ص 113.

المبحث الثاني : جذور الامتيازات العثمانية:

أ- النشأة التاريخية للامتيازات الأجنبية :

إن اتساع رقعة الدولة العثمانية وتشعب علاقاتها الدولية مع دول أوربا حتم على العثمانيين تطوير مواردهم المالية، من خلال توفير احتياجاتها من السلع لمواجهة الحروب المستمرة من جهة، والحفاظ على حقوق الرعية من جهة ثانية، ونظرا لحداثة عهدها وقلة خبرتها في مجال التجارة الدولية وانشغالها بالجهاد والفتوحات، فقد اتبعت طريقة جديدة تمكنها من تحقيق هدفها، وذلك بالسماح للتجار الأجانب من رعايا الممالك الأوربية بمزاولة نشاطهم التجاري على أراضيها[1].

هيمنت على التجارة العالمية آنذاك، كل من إمارتي جنوة والبندقية الايطاليتين. وقد كان للبنادقة أسطول بحري ضخم، شكل خطرا حقيقيا على العثمانيين، فمنذ القرن الرابع الهجري العاشر ميلادي، والبنادقة يسيطرون على التجارة بين الغرب الأوربي والعالم الإسلامي، وقد استطاعوا فتح خط تجاري هام نحو بلاد الشام ومصر، وهذا بفضل زيادة حجم تبادلهم التجاري[2].

أدرك السلطان العثماني أورخان خطر البنادقة، لذلك استبق الأحداث، وأقام علاقات اقتصادية متميزة مع إمارة جنوة، التي كانت تربطها علاقات وثيقة مع العثمانيين منذ سنة 1311م/ 711هـ، [3] بغية كسر احتكارهم وهيمنتهم على التجارة الدولية في حوض المتوسط، حيث منح إمارة جنوة سنة 1352م (753هـ) حق امتياز إنتاج مادة الألوم التي تعد العنصر الأساسي في صناعة الأقمشة الأوربية في منطقة مانيسا[4].

---

1 - ياسر قاري، المرجع السابق, ج1، ص 63.

2 - A. EDWARD VAN DYCK, Op.cit, p12.

- شمس الدين الكيلاني: **المتوسط وعلاقات الإسلام والغرب على مشارف الحقبة المعاصرة (سفن، وتجارة، وحرب)**، مجلة تسامح، مج 02، ع/ 06، سلطنة عمان، 2004م، ص 01.

3 - كات فليت، المرجع السابق، ص 30.

4 - مانيسا: هي إحدى مقاطعات الدولة العثمانية، تقع في الجزء الغربي لها، وهي قريبة من منطقة إيجة. للمزيد أنظر:

- الموسوعة الحرة ويكيبيديا (*ar.wikipedia.org*).

- ياسر القاري، المرجع السابق، ج1،ص 64.

- Daniel Goffman, Op.cit, p 183.

وبمجيء السلطان العثماني مراد الأول، أرسلت له إمارة راجوزه[1] في سنة 1365م (767هـ) رسلاً أمضوا معه معاهدة ودية وتجارية، خاصة بعد ازدياد الفتوحات العثمانية بشكل ملفت. وقد تعهدوا فيها بدفع جزية سنوية قدرها خمسمائة دوكا ذهبيا، لذلك تعتبر أول معاهدة رسمية تم إمضاؤها بين العثمانيين والدول المسيحية. وقد استمر البنادقة في كسب ود وصداقة السلاطين العثمانيين وهذا بغية الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية وممتلكاتهم في حوض البحر المتوسط[2].

وقد نجح البنادقة من جديد مع السلطان العثماني في الحصول على مجموعة من الامتيازات التجارية وذلك منذ سنة 1368م/ 770هـ، كما تناولوا مع السلطان العثماني مسألة إنشاء قاعدة تجارية لهم في أشقودرة، [3] وأرسلوا لهذا الغرض مبعوثا خاصا، كان عليه أن يحصل لصالح مواطنيه على الإعفاء من رسوم الدخول والخروج في تلك القاعدة. وفي سنة 1384م/ 786هـ، شوهدت بعثة تركية في جمهورية البندقية، بينما مثل مبعوث بندقي في بلاط مراد الأول. ثم تعددت المحادثات بين الطرفين بخصوص معاهدات الصداقة، وتم تجديد الامتيازات مع إضافة تنازلات جديدة، وخاصة فيما يتعلق بتصدير القمح، فضلا على تأكيد الرغبة في السلام المنشود[4].

تعتبر إمارة البندقية في مقدمة الإمارات صاحبة النشاط التجاري في المشرق العربي بوجه عام أوائل العصر العثماني الأول، ويعد نشاطها التجاري هذا امتدادا لنشاطها التجاري في العصر الوسيط، وخاصة بين القرن الثالث عشر والخامس عشر، كما لعبت دور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب، وبالتالي فإنها كانت تحتكر التجارة المتوسطية، لكن تحول طريق التجارة العالمية من الشرق إلى طريق الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس، كانت له انعكاسات سلبية على جمهورية البندقية، فضلا على الصراع المحتدم بينها وبين الدولة العثمانية، هذه الأخيرة التي استطاعت أن تستحوذ على

---

1 – راكواز(*Raguse*) هي الآن بلدة يوغسلافية، وتسمى اليوم دوبروڤنيك، وتقع على شاطئ البحر الأدرياتيكي. وقد أثرت ثراء كبيرا من تجارتها مع الدولة العثمانية، وهي شبه قلعة مبنية على شاطئ البحر. للمزيد راجع/
– محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 131 .

2 – محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق، ص 132.

3 – مدينة تقع في شمالي غرب ألبانيا، للمزيد أنظر:
– الموسوعة الشاملة (1/52)، موقع الإسلام، http://www.al-islam.com .

4 – خليل إينالجيك ودونالد كواترت، المرجع السابق، ص 294.
– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 86 .

مناطق جنوب شرق أوربا، وبالتالي فقدت البندقية الكثير من جزرها في شرقي المتوسط، لكنها في الأخير، سلمت بالأمر الواقع وهو تفوق الدولة العثمانية عليها في هذا الجزء من البحر المتوسط[1].

وبحكم شدة التنافس التجاري بين البندقية وجنوة فقد بادرتا إلى تجديد الاتفاقيات المبرمة سابقا مع تولي السلطان العثماني بايزيد الأول الحكم، هذا الأخير الذي أقر بالامتيازات السابقة التي تحصلت عليها إمارة البندقية في جزر افسيس وميليت. كما استقبل السلطان أيضا مبعوثين عن إمارتي جنوة وراجوزه حيث طلبوا منه مواصلة مزاولة أنشطتهم الاقتصادية على أراضيه مقابل الدخول تحت إمرته[2].

وفي عهد السلطان العثماني محمد الأول شرع هذا الأخير في تجديد المعاهدات السابقة مع إمارة البندقية سنة 1413م/ 816هـ، وبذلك يكون قد أرسى قواعد ونظم الامتيازات لصالح رعايا الدول الأجنبية على أراضي الدولة العثمانية وبالخصوص البنادقة والجنويين[3].

وفي فترة حكم السلطان محمد الثاني، الذي شهد حكمه حدثا تاريخيا عظيما، ألا وهو فتح القسطنطينية سنة 1453م/ 857هـ، والذي أحدث تغيرا كبيرا في مجريات التاريخ في تلك الفترة، لكن الامتيازات التي منحها والقوانين التي وضعها، لا تقل أهمية على الأحداث السابقة، لكونها اقترنت بالدولة لقرون عديدة، سمحت لرعايا الدول الأجنبية بالتغلغل في اقتصادها[4].

[1] – أحمد ياغي اسماعيل، المرجع السابق، ص 189.

– إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 244 .

[2] – ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 65.

[3] – نفسه، ص 66.

[4] – Daniel Goffman, Op.cit, p 176.

–كات فليت، المرجع السابق ص 260-261.

ولما فتح السلطان العثماني سليم الأول مصر سنة 1517م/ 923هـ، أبرم مع ممثلي البندقية في 14 فيفري من نفس السنة معاهدة تجارية منحتهم نفس الامتيازات، التي كانوا يتمتعون بها في عهد سلاطين المماليك، ومن أهمها أن ممثل البندقية الذي كان يقيم في الإسكندرية، هو الذي يفصل في شؤون رعاياه، ويفض منازعاتهم المالية والشخصية طبقا لقوانين البندقية، ثم توسعت هذه المعاهدة بين الطرفين سنة 1521م/ 928هـ، حيث تقرر بموجبها منح رعايا البندقية، امتيازات شبيهة بما كانت تحصل عليه الجمهورية من الدولة البيزنطية قبل سقوطها سنة 1453م/ 857هـ، لكن في جميع أراضي الدولة العثمانية[1].

وعلى إثر ذلك تعتبر البندقية أول دولة أوربية تحصل من الدولة العثمانية على ما عرف بالامتيازات الأجنبية، والتي كانت بمثابة قواعد وقوانين تنظم شؤون إقامة الرعايا الأجانب في الولايات العثمانية وتعاملهم مع سلطتها[2].

وبعد استعراضنا لجذور الامتيازات الأجنبية، التي منحتها الدولة العثمانية منذ نشأتها عبر مختلف الأزمنة، يتبين لنا أن العهود والمواثيق والتسهيلات التي تكرمت بها الدولة العثمانية لصالح بعض الإمارات والدول الأوربية، كانت في معظم فقراتها وبنودها، ليست شيئا جديدا في العلاقات الدولية، بقدر ما كانت استمرارا لتقليد دولي سارت عليه الأمم الغابرة في العصور القديمة والوسطى[3].

---

[1] – Le Baron I. DE TESTA, Op. cit, p 87

-إسماعيل سرهنك : **من حقائق الأخبار عن دول البحار**،ج1، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2009م، ص533 .

– عبد العزيز محمود عبد الدايم، المرجع السابق، ص 246.

– محمد عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 24-25.

[2] – أحمد ياغي إسماعيل، المرجع السابق، ص 180.

[3]- Géraud Poumarède, «***Négocier près la Sublime Porte, Jalons pour une nouvelle histoire des capitulations franco-ottomanes***», in, L'Invention de la Diplomatie (Moyen Age-temps modernes), Sous la direction de Lucien Bély, PUF, Paris, S.D, pp 73-75.

– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 200 .

– للمزيد أنظر : **الملحق رقم : 09.**

ب – طبيعة معاهدة الامتيازات لسنة 1535م :

إن العوامل التي شجعت الدولتين العثمانية والفرنسية على إبرام هذه المعاهدة لم تكن على وفاق تام مع طبيعة بنود المعاهدة، على أساس أن الجوانب السياسية التي ربما كانت العنصر البارز في توقيعها لم تظهر بوضوح في بنود المعاهدة، التي اشتملت على ستة عشر بندا كان أغلبها إجحافا في حق العثمانيين خاصة البند الرابع والخامس والسادس والسابع[1].

وقد تمتعت فرنسا في ظل هذه المعاهدة من الجانبين القانوني والعملي بمركز متفوق ومرموق في ولايات الدولة العثمانية، حيث أتاحت لها فرصة تحقيق مصالحها التجارية والسياسية والقضائية، لم تكن تحلم بها أية دولة أوربية.

ولا ريب أن معاهدة سنة 1535م/ 942هـ، انطوت على إجحاف كبير بمصالح الدولة العثمانية، كما ذكرنا آنفا، وهذا ما يأخذ على السلطان العثماني سليمان القانوني المشرع لهذه المعاهدة، لأنه أظهر سخاء كبيرا في منح الامتيازات لفرنسا[2].

بنود معاهدة الامتيازات سنة 1535م[3]:

وقد نصت معاهدة الامتياز بين الطرفين على البنود التالية:

البند الأول ونص على: ‹‹قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدَة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات... ››.

---

1 – قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 20.

2 – محمد عبد العزيز الشناوي، **أوربا في مطلع العصور الحديثة**، ج1، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969م، ص 735.

– مصطفى الغاشي : **العلاقات الفرنسية العثمانية خلال القرن السادس عشر وانعكاساتها المستقبلية، قراءة في معاهدة 1535م**، مجلة كلية الآداب، ع/ 08، تيطوان، 1998م، ص79 -95 .

3 – هذه المعاهدة أسست لقاعدة علاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية، وتم الاتفاق على نشر هذه المعاهدة في كل من استانبول والإسكندرية ومرسيليا وكافة أرجاء المقاطعات البحرية العثمانية والفرنسية. للمزيد أنظر:

– Charles Féraud, Op.cit, p 90.

البند الثاني وتضمن: ‹‹يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع غير الممنوع الاتجار فيها ولسيرها ونقلها برا وبحرا من مملكة إلى أخرى، مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديما..››.

البند الثالث: ‹‹كلما يعين ملك فرنسا قنصلا في مدينة القسطنطينية أو في بيرا [1] أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الآن بمدينة الإسكندرية، يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة، ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية..››.

البند الرابع: ‹‹لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان، ضدَ التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا، أو الحكم عليهم فيها، ما لم يكن مع المدَعين سندات بخط المدَعى عليهم، أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي، أو القنصل الفرنساوي، وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعاوى أو شهادة مقدَمها إلا بحضور ترجمان القنصل ››.

البند الخامس: ‹‹لا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية، سماع أي دعوى جنائية أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا، بناء على شكوى الأتراك، أو جباة الخراج، أو غيرهم من رعايا الدولة العلية، بل على القاضي، أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي، محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي››.

---

[1] – بيره *Pirée* هي ميناء في مدينة أثينا، للمزيد أنظر:

– محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 224.

البند السادس: «لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم، فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق بيك، [1] أو الصوباشي، [2] أو غيرهم من المأمورين، بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي.. ».

البند السابع: «لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين، أو اشترى منه بضائع، أو استدان منه نقودا ثم خرج من الممالك العثمانية، قبل أن يقوم بما تعهد به، فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب، أو أي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقا.. ».

البند الثامن: «لا يجوز استخدام التجار الفرنساوين، أو مستخدميهم، أو خدامهم، أو سفنهم، أو مدافعهم، أو التجارة جبرا عنهم، في خدمة جلالة السلطان الأعظم، أو غيره في البر والبحر، ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم...».

البند التاسع: «يكون لتجار فرنسا، ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم، وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية، فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها، ولو توفي ولم يوص، فتسلم تركته إلى وارثه، أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل..».

البند العاشر: «بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة، فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهما أو إقليم تابع لسلطتهما في حالة الرق، سواء أكان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب، يصير إخراجهم فورا من حالة الاسترقاق إلى بحبوحة الحرية.. ».

---

[1] – هو الحاكم المدني لمركز إداري، وهو دون الولاية وفوق القضاء، والسنجق هو العلم، أو الراية، والسنجق بك معناها هنا سيد السنجق، للمزيد أنظر:

– محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 225.

[2] – هو لفظ فارسي مركب من صو: ومعناه الجند، وباشي: ومعناه رئيس، وهو موظف عثماني كبير كان بمثابة الحاكم العسكري المحلي أو نائب الوالي العثماني وهو مسؤول عن حفظ النظام في منطقته، للمزيد أنظر:

– مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص 296.

– عبد الرحيم بنحادة، المرجع السابق، ص 332.

– كات فليت، المرجع السابق، ص 339 .

– خليل انالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 242.

البند الحادي عشر: ‹‹لو تقابلت دونانمات [1] إحدى الدولتين المتعاقدتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى، فعلى هذه المراكب تنزيل قلوعها ورفع أعلام دولتها، حتى إذا علمت حقيقتها لا تحجزها، أو تضايقها السفن الحربية، أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة..››.

البند الثاني عشر: ‹‹إذا وصلت إحدى المراكب الفرنساوية، سواء بطريق الصدفة أو غيرها، إلى إحدى موانئ، أو شطوط الدولة العلية، تعطى ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء، مقابل دفع الثمن المناسب، بدون إلزامها تفريغ ما بها من البضائع لدفع الأثمان.. ››.

البند الثالث عشر: ‹‹لو كسرت أو غرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة، أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر، فمن ينجو من هذا الخطر، يبقى متمتعا بحريته، لا يمانع في أخذ ما يكون له من الأمتعة وغيرها، أما لو غرق جميع من بها، فما يمكن تخليصه من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه..››.

البند الرابع عشر: ‹‹لو هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين، واحتمى في بيت، أو مركب أحد الفرنساويين، فلا يجبر الفرنساوي، إلاّ على البحث عنه في بيته، أو مركبه، ولو وجد عنده، يعاقب الفرنساوي بمعرفة قنصله ويردّ الرقيق لسيده ...››.

البند الخامس عشر: ‹‹كل تابع لملك فرنسا، إذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية مدَة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع، لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أيا كان اسمها...››.

البند السادس عشر: ‹‹يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا، تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور، تمضي من تاريخ إمضائها، مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها، والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا، بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة..››.[2]

[1] – دوننمة أو دونانمة ويجمعهما على دوننمات ومعناها الأسطول، للمزيد أنظر:
– محمد فريد بك، المرجع السابق، ص 228.

[2] – محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 224 – 229.

ومن خلال عرض هذه البنود يتضح لنا جليا، على أن المعاهدة لم تكن مضرة بالدولة العثمانية كما يتبادر إلى الذهن، وأما التباين في الحقوق الممنوحة للطرفين، فسببه اختلاف مصالح الدولة وأهدافها من وراء عقد تلك المعاهدة. ويمكن أن يعد هذا الحديث إجابة عن كثير من التساؤلات التي شغلت أذهان الباحثين والمؤرخين، حول تنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على الرعايا الأجانب المقيمين على أراضيها.

وبالإضافة إلى ما تم ذكره من البنود فقد اشترط أيضا "فرانسوا الأول"، أن يكون لبابا روما وملك انجلترا وملك ايقوسيا[1]، الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا ذلك، بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان، ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم[2].

---

[1] – هي ايكوسيا Ecosse ويسميها الانكليز سكوتلاند Scotland، وهي الجزء الشمالي من أراضي المملكة المتحدة، وقد كانت آنذاك دولة مستقلة، للمزيد أنظر :

– محمد فريد بك المحامي، ص 229.

[2] – يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500 – 1830م**، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009م، ص 43.

– يذكر "بروديل" أن الانجليز تحصلوا هم أيضا على اتفاقية امتيازات في شهر جوان 1580م تتكون من 35 بندا، وهذا بعد مفاوضات ومحادثات طويلة. ومن خلال هذه الاتفاقية أصبح للانجليز حق حرية ممارسة التجارة، فضلا على حرية تنقل رعاياها في كافة أرجاء الدولة العثمانية، ومنذ هذا التاريخ أصبح الانجليز ينافسون الفرنسيين في الشرق. للمزيد أنظر:

- Fernand Braudel، ***La méditerranée et le monde méditerranée a l'époque de Philippe 02 T***, Armand Colin, Paris, 1966, T1, p 564.
- E. Charrière, Op.cit, T4, p 242.
- Géraud Poumarède, Op.cit, pp 71-72.

وأجمعت عدة مصادر على أن هذه المعاهدة تمثل نقلة نوعية متميزة بين الطرفين، فمن ناحية يرى البعض أن معاهدة 1535م/ 942هـ، كانت أول معاهدة تعددت فيها الامتيازات الممنوحة في أراضي الدولة العثمانية[1]، ومن جانب آخر فإن المعاهدة تضمنت تجديدات في علاقات المسلمين بالمسحيين من الناحية التجارية والقانونية، وفي بعض قواعد الشرع الإسلامي المنظمة لهذه العلاقات.

بينما يذكر البعض الآخر مرونة المعاهدة وإظهارها لمدى استعداد السلطان العثماني للتنازل وإلى تعديل بعض المبادئ الشرعية المنظمة لعلاقات الإسلام بالمسيحية، حيث وضعت المعاهدة المبرمة بين الطرفين، الملك الفرنسي ومن يمثله على قدم المساواة مع السلطان العثماني ومن يمثله. كما نصت على إقامة سلام فاعل ومضمون بين السلطان والملك مدة حياتهما وليس عشر سنوات فقط. كما تم إعفاء الفرنسيين من الضريبة المفروضة على أهل الذمة[2]، فضلا عن حق ممارسة شعائرهم الدينية وحق محاكمتهم بموجب قوانينهم[3].

ويرى الباحث يوسف الثقفي أن الدولة العثمانية بإبرامها لهذه المعاهدة قد ساهمت في إيجاد سلبيات عديدة نتيجة لعدم مراعاتها لأمور تخص كيان الدولة الإسلامية، وأن الوازع الديني قد لعب دورا ضئيلا، لأن طبيعة المعاهدة لا تحفز مبدأ الجهاد ضد المسحيين الكفرة، بل تعطي للرعايا الفرنسيين امتيازات لم يحصل عليها حتى العثمانيون أنفسهم[4].

---

[1]- Brunswir Benoit, ***Etudes pratiques sur la Question d'Orient; reformes et Capitulations***, Veuve Berger-Levrault et Fils, Paris, 1869, p173.

– وقد قام السفير "جون دي لافوري" بإضافة بند إضافي للمعاهدة تتعلق بالجزائريين وممارستهم للقرصنة، والسماح للفرنسيين بالصيد المرجان والسمك بشكل حصري، في السواحل الإفريقية بين الجزائر وتونس. للمزيد أنظر:

- Charles Féraud, Op.cit, p 91.

[2] – أهل الذمة بمعنى العهد والآمان والضمان والحرمة والحق، وسمي أهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم، والذمة هي الآمان ولهذا سمي المعاهد ذميا لأنه أعطى الآمان على ذمة الجزية التي تأخذ منه . للمزيد أنظر :

– سلوى علي ميلاد، **وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983 م، ص 07.

[3] – Gustave Cirilli, op.cit, p 214-215

[4] – المرجع السابق، ص 148.

وبقيت هذه المعاهدة سارية المفعول، حتى قام هنري الثاني[1]، بتعزيزها مضيفا لها معاهدة جديدة مع السلطان سليمان القانوني سنة 1553م /961هـ متعلقة بالحرب البحرية. ولعل الأخطر من كل ما تم ذكره آنفا، أن تقليدا جديدا سمح به السلطان، حين أتاح لسفير فرنسا المسيو "جبريل درامون" زيارة بيت المقدس ومقابلة الرهبان والقساوسة، وجعل جميع الكاثوليك المقيمين بأراضي الدولة العثمانية تحت حماية فرنسا[2].

كما تجددت مرة أخرى مع "شارل التاسع"[3] ملك فرنسا في سنة 1569م /977هـ، الاتفاقيات التي أبرمت بين الدولتين في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، ففي فترة حكم السلطان سليم الثاني، الذي اتبع نهج أبيه، حيث ما أن طلب سفير فرنسا "كلود ده بورج"، تأكيد الامتيازات السابقة،[4] حتى بادر الباب العالي لإجابة طلباته وزاد عليها المنح التالية :

1- إعفاء كل فرنسي من دفع الخراج الشخصي.

2- أن تكون المراكب العثمانية ملزمة بمساعدة ما يرتطم من السفن الفرنسية على شواطئ الدولة العثمانية ويحفظ ما بها من الرجال والمتاع.

3- السماح للإرساليات الكاثوليكية بسكنى أراضي الدولة.

4- منح القناصل الفرنسيين حق التحري عن الأرقاء الفرنسيين في بلاد الدولة، وإطلاق سراحهم وطلب مجازاة الفاعلين[5].

---

[1] - هو ابن "فرانسوا الأول"، ولد سنة 1518م، وأصبح ملك فرنسا بعد وفاة أبيه سنة 1547م، وقد توفي سنة 1559م، للمزيد أنظر:
- الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 65.

- Félix Meneveau, Op.cit, pp 74-75.

[2] - قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 20. - محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 242 .

[3] - هو ثاني أولاد هنري الثاني وكاترين دي مديسي، ولد سنة 1550م وتولى سنة 1560م بعد موت أخيه فرانسوا الثاني ولعدم بلوغه سن الرشد عينت والدته وصية عليه، للمزيد أنظر :
- محمد فريد بك، المرجع السابق، ص 254. - الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 66.

[4]- Gustave Cirilli, Op.cit, p 73 . - Daniel Goffman, Op.cit, p 183.

- محمد جميل بيهم، **فلسفة التاريخ العثماني**، مطبعة مكتبة صادر، بيروت، 1954م، ص 92

[5] - محمد جميل بيهم ، المرجع السابق، ص 92.

أصبحت فرنسا سيدة التجارة المتوسطية، وفي جميع المناطق التابعة للدولة العثمانية. وقد استغلت تلك المعاهدات في بعث العديد من الإرساليات الدينية الكاثوليكية إلى كافة مناطق الدولة العلية الموجود بها مسيحيون، خاصة في بلاد الشام لتعليم أبنائهم وتربيتهم على محبة فرنسا، وبهذا العمل تكون فرنسا قد وضعت حجر الأساس، وبشكل قانوني ورسمي، للوصاية الفرنسية على المسحيين المقيمين في بلاد الشام، تلك الوصاية التي قيدت الدولة العثمانية في تلك الفترة، ومازالت آثارها بادية إلى غاية يومنا هذا[1].

والجدير بالذكر أن اتفاقية 1535م /942هـ، معاهدة تجارية عادية، كما تذكر الباحثة ليلى الصباغ « لأن عنصر المعاملة بالمثل قائم في عدد من بنودها، على الرغم من محاولة بعض الحقوقيين تغطية هذه الناحية ونفيها، ولقد ثبت أن أصل هذه المعاهدة الأول مفقود، ويبدو أنه فقد بعد فترة قصيرة من توقيعها، أي ربما جميع البنود في الأصل الضائع، ينطبق عليها مبدأ المعاملة بالمثل.. »[2].

وبناء على ما سبق، نستنتج أن معاهدة 1535م /942هـ [3]، لا تحتوي على امتيازات خاصة بفرنسا لوحدها، لأنه لو كانت كذلك لما كان الملك "فرانسوا الأول" من السذاجة أن يفتحها للبابا وملك انجلترا وملك سكوتلاندا، لذلك فهي تعتبر امتدادا لأوضاع كان يتمتع بها الأجانب، في الكثير من الدول المسيحية، وفي الدول الإسلامية قبل مجيء الأتراك العثمانيون، وبالتالي فهي عرف شبه دولي، أقرته الدولة العثمانية وسارت على نهجه[4].

---

1 – فائقة محمد حمزة عبد الصمد، **أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوربا**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1989م، ص 113 .

2 – الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 211.

3 – محمد محمود السروجي، **التنافس بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط**، مجلة المؤرخ العربي، ع/ 04، بغداد، 1977م ، ص 21.

4 – ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 214.

ج- موقف الدول الأوروبية من معاهدة الامتيازات :

كان "فرنسوا الأول" ملك فرنسا يشعر بحرج كبير في علاقاته مع السلطان العثماني سليمان القانوني، حيث كانت تتجاذبه عاطفتان متعارضتان. الأولى فهي مصلحة بلاده العليا، والثانية المشاعر الدينية لكونه مسيحي الديانة، وكاثوليكي المذهب. وقد كان يدرك في قرارة نفسه أنه بحاجة ماسة لدعم العثمانيين كقوة عسكرية رائدة، تخلصه من عدوه "شارلكان"، وفي نفس الوقت كان يعلم أن هذا التقارب والتحالف مع السلطان العثماني سيضعه في موقف لا يحسد عليه أمام أوربا المسيحية، التي كانت تنظر إلى الإمبراطور "شارلكان" المدافع الشرس عن الكاثوليكية من جهة، وقائد الحملات الصليبية ضد العثمانيين من جهة ثانية. بينما كان الملك الفرنسي "فرانسوا الأول"، سلبيا اتجاه الكنيسة الكاثوليكية، بل زاد على ذلك من خلال التحالف مع "الأتراك"، [1] الذين كانوا في نظر الرأي العام المسيحي مصدر خطر على الكنيسة البابوية، وعلى الشعوب الأوربية قاطبة، لكن الملك الفرنسي كان ينفي دائما، أمام ممثلي البابا، وأمراء الألمان، و"هنري الثامن" ملك انجلترا، أنه على علاقة مع العثمانيين، وفي نفس الوقت كان يرسل مبعوثين سياسيين يستنجدون في الخفاء بالسلطان العثماني ليضاعف من جهوده الحربية ضد الإمبراطور "شارلكان" وحلفائه [2].

وفي خضم الظروف القاهرة التي كان يمر بها الملك الفرنسي "فرانسوا الأول"، والانتصارات الساحقة التي كان يحققها الجيش العثماني على عدة جبهات، لم يجد الملك بدا غير التحالف مع السلطان العثماني سليمان القانوني، في إطار المعاهدة المعروفة بالامتيازات الأجنبية سنة 1535م /942هـ [3]، وكان من المتوقع أن يستقبل هذا التحالف بين الطرفين بالسخط الأوربي العام، باعتباره اتفاقا غير طبيعي بين دولة مسيحية، وأخرى إسلامية، حيث أثار موجة من الاستياء العام في كافة

---

[1] - Félix Meneveau, Op.cit, p 87.

[2] - عبد العزيز الشناوي، أوربا في مطلع...، المرجع السابق، ص 731.

[3] - Louis Paul Deschanel, ***Histoire de la politique extérieur de la France***, 1806-1936, Payot, Paris, 1936, p 40.

- Charles Féraud, Op.cit, p 89.

- للمزيد أنظر: **الملحق رقم : 04.**

البلاد المسيحية، بما فيها فرنسا ذاتها، لاسيما رجال الكنيسة الكاثوليكية وبالتالي تزايد الغضب أكثر ضد الملك الفرنسي "فرانسوا الأول"[1]، الذي حاول أن يبرر موقفه من خلال إرسال مبعوثه الكاردينال "دي بللي" إلى مجلس "سيبر"، إلا أنه لم يتمكن من دخول ألمانيا، وقد أعلمه المجلس أنه يعتبر ملك فرنسا عدوا للنصرانية مثل الأتراك أنفسهم[2].

لذلك أصبح "فرانسوا الأول" منبوذا من طرف أوربا كلها، فضلا على إشاعة خبر سحب لقب الملك النصراني الخالص منه، وطرده من حضيرة النصرانية، لكن البابا اعترض على ذلك[3]. ومما لا ريب فيه أن هذه المعاهدة قد أسالت الكثير من الحبر لدى الرأي العام الأوربي المسيحي، في حين يبدو أنها لم تحرك الرأي العام الإسلامي، إذ لم يشر إليها المؤرخون العرب المعاصرون لا بالقليل ولا بالكثير، واعتبرها المؤرخون الأتراك حدثا عابرا كغيره من الأحداث التي كانت تعيشها الدولة العثمانية[4].

ويعود سبب إثارة الرأي العام المسيحي، أن هذه المعاهدة فتحت آفاقا جديدة في العلاقات الدولية بين المسحيين والمسلمين المعتدين على أوربا، كما أن الشيء الملفت في هذه المعاهدة، ما ترتب على ذلك التحالف القائم بين ملك فرنسا، الذي كان يدعو إلى حرب صليبية ضد العثمانيين المسلمين، وبين سلطان هؤلاء العثمانيين، على اعتبار أن التحالف وجه ضد الإمبراطورية الجرمانية المقدسة، "المدافعة عن المسيحية"، وهذا ما جعل الرأي العام المسيحي، يتذمر من تصرف الملك الفرنسي، لإقدامه على هذه الخطوة غير المسبوقة. وقد كانت فرنسا تضفي على هذه المعاهدة التجارية صفة الامتياز، وتمنحها الصبغة الدينية، التي ظلت تدافع عنها، وتلح للحصول عليه رسميا من الدولة العثمانية[5].

---

1 –René Coulet du Gard, ***La Course et la Piraterie en Méditerranée***, Eds Frange Empire، Paris, p115.

2 – أندري كلو، المرجع السابق، ص 231.

3 – نفسه، ص 231 .

4 – ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 209.

5 – نفسه، ص 210.

وكان غرض فرنسا من ذلك ترقيع موقفها السياسي من الأتراك المسلمين، بهذا الغطاء الديني والتجاري، وبالتالي أصبحت تنتهز كل مناسبة لإقناع الرأي العام الأوربي بصفة عامة، والرأي العام الفرنسي بصفة خاصة، بأن الهدف من التحالف مع العثمانيين، هو حفظ الأماكن المقدسة وحمايتها، وتحقيق أرباح تجارية ليست حكرا عليها وحدها، وإنما هي مفتوحة للدول الأوربية جمعاء، فالمعاهدة إذن امتياز حصلت عليه الدولة الفرنسية لصالح المسيحية قاطبة[1].

وعندما عوتب "فرانسوا الأول" على تحالفه مع المسلمين أجاب بأنه: ‹‹**عندما تأتي الذئاب لمهاجمة قطعاني، يكون من حقي أن أنادي للكلب واستنجد به**››. وهذا الرد فيه الكثير من السخرية والاستهزاء والوقاحة، ولكن الشيء الملفت، هل سمع العثمانيين هذا الجواب أم لا ؟. [2]

وبالعودة إلى نص المعاهدة الرسمية الأولى، والتي كان لها صدى مروع في الأوساط المسيحية الأوربية كما ذكرنا آنفا، فإن الدولة الفرنسية قد جنت منها مكاسب مهمة، مكنتها من تحسين ظروفها نحو الأفضل، خاصة من الناحية الاقتصادية والعسكرية، واتخذت من المعاهدة وسيلة لفتح أبواب التجارة مع الشرق. [3] كما حصلت أيضا على الحق الكامل في حماية رعايا الدول الأوربية جمعاء، مما جعلها تتبوأ مكانة خاصة بين دول أوربا. وتجدر الإشارة هنا أن الملك الفرنسي "فرانسوا الأول"، لم يستطع أن يلتزم بالعهود والمواثيق مع الدولة العثمانية، بسبب تكالب الرأي العام المسيحي عليه، فاضطر إلى التراجع ونكث العهود ثم العودة من جديد لاستجداء تأييد وعطف العثمانيين مرة أخرى، فيثور عليه الرأي العام المسيحي. [4]

ولكن الحقيقة التاريخية كما يذكر علي محمد الصلابي أنه لا يمكن للصليبين أعداء الإسلام أن يتخلى بعضهم عن بعض، أمام تحَدي القوى لهم، وإن كانوا مختلفين ظاهريا تبعا للمصالح والأهواء، وأن أعداء الإسلام من الصلبيين الحاقدين لا أحلاف ولا مواثيق لهم، في تعاملهم مع المسلمين، كما بين لنا عز وجل في كتابه الكريم، وحينما تتبين لهم بادرة ضعف عند المسلمين، فإنهم سرعان ما يقوى

---

1 - René Pinon , Op.cit, p 544 .

2 - يحي بوعزيز، علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص 43.

3– Gustave Cirilli, Op.cit, p 68.

4 – جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830**م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 34.

ساعدهم كي يجهزوا عليهم، وهم في الوقت نفسه لا يسمحون لحاكم منهم مهما كان اتجاهه أو وضعه أن يتعاون مع المسلمين، وأنه مهما اختلفت المصالح فهم جميعا يتفقون في محاربة هذا الدين في كل زمان ومكان[1].

المبحث الثالث : المناخ الدولي للامتيازات:

أ – الأوضاع العامة للدولة العثمانية في ظل حكم السلطان سليمان القانوني :

ورث السلطان سليمان القانوني عن أبيه دولة قوية مترامية الأطراف في القارات الثلاث وقد كان الخطر يتربص بها من كل الجهات، فالدولة الصَفوية الشيعية من الشرق، والإمبراطورية الرومانية المقدسة من الغرب، والمملكة البرتغالية في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي[2].

وكان عهد السلطان سليمان القانوني ذروة سنام قوة الدولة العثمانية وهيبتها بين دول العالم آنذاك، ويعتبر عصره من أبرز العصور الذهبية في مسيرة الدولة العثمانية، حيث شهدت فترات حكمه من 1520 إلى 1566م/ 926–972هـ، توسعا كبيرا لم يسبق له مثيل من قبل، وأصبحت الدولة العثمانية موزعة في القارات الثلاث [3]. بحيث لم يمض على وفاة والده ثمانية أشهر، حتى خرج بحملته الأولى بغية فتح بلغراد، وقد جهز لها ثلاثة ألاف جمل محمل بالبارود والرصاص، وثلاثون ألف جمل محمل بالمهمات، وسفينة محملة بأربعمائة حصان على نهر الطونة، وخمسون سفينة حربية، وعشرة ألاف عجلة محملة بالطحين والشعير، وفيلة مدرعة ومدافع وغيرها، وقد تمكن من السيطرة على عدة مدن من أهمها شاباتز *CHABATZ* في 08 جويلية 1521م/ 928هـ، وسيملن *SEMLIN* في 27 جويلية 1521م/ 928هـ، ووصل إلى مشارف بلغراد، ولاقى مقاومة عنيفة صدَت حوالي عشرون هجوما عن المدينة، إلا أن عدم وصول النجدة من صربيا وبلغاريا واستنفاذ الذخيرة قد اضطرها في

---

1 – المرجع السابق، ص 187– 188.

2– عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط4، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1986م، ص03-05.

3 – نفسه، ص 185. للمزيد أنظر، **الملحق رقم : 02.**

– برنارد لويس، **استانبول حضارة الخلافة الإسلامية**، تعريب سيد رضوان علي، ط2، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1982م، ص54.

الأخير إلى الاستسلام في يوم 29 أوت 1521م (928هـ)[1]. وبسقوط بلغراد أصبح الطريق مفتوحا أمام العثمانيين للتوغل في عمق القارة الأوربية، إلا أن السلطان سليمان القانوني رجح التوجه بقواته إلى جزيرة رودس (Rhodes)[2] لاعتبارات دينية وإستراتجية، باعتبارها معقلا لفرسان القديس يوحنا[3].

وقد حاول السلطان سليم الأول القضاء على هذا الجيب الصليبي، إلا أن وفاته حالت دون ذلك، وبالتالي أراد السلطان سليمان استكمال مسيرة أبيه، حيث وجه حملة كبيرة يوم 28 جويلية 1522م/ 929هـ، لاحتلال هذه الجزيرة المحصنة، وبعد حصار دام خمسة أشهر، ومقاومة عنيفة أبداها الفرسان الصليبيون، إلا أن عدم تلقيهم المساعدات من أوربا اضطرتهم في الأخير إلى الاستسلام في شهر ديسمبر 1522م (929هـ)[4] وتم فتح الجزيرة، بعد أن أمنهم العثمانيون، وسمحوا لهم باللجوء إلى جزيرة مالطا [5].

---

[1] – يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ج1، ص 261–262.

[2] – تعد أكبر الجزر اليونانية في جنوب شرق بحر إيجة، ويعد موقعها ذا أهمية خاصة حيث أنها نقطة الالتقاء بين أوربا وآسيا وإفريقيا، للمزيد أنظر:

– بن خضر الوذيناني خلف بن دبلان، **الفتح العثماني لجزيرة الرودس**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، مكة المكرمة، 1997م، ص07.

[3] – زين العابدين شمس الدين، **تاريخ الدولة العثمانية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص 189.

– بن خضر الوذيناني خلف بن دبلان، المرجع السابق، ص 07– 08 . – للمزيد أنظر: **الملحق رقم: 03.**

[4] – محمود مقديش، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تح علي الزواري ومحمد محفوظ، المج الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م، ص 51-52.

– يوسف بك آصاف عزتلو، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، تقديم محمد زينهم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م، ص 61. وأيضا : – شكيب أرسلان، المرجع السابق، ص 152.

[5] – تقع جزيرة مالطة، بالقرب من وسط البحر المتوسط نحو 95كلم جنوب صقلية، وغربي تونس جنوبا وعاصمتها مدينة فاليتا، للمزيد أنظر:

– مصطفى أحمد أحمد وحسام الدين إبراهيم، **الموسوعة الجغرافية**، ج1، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004م، ص 69.

– أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا**، تح عبد الكريم الفيلالي، ط2، دار نشر المعرفة للتوزيع والنشر، الرباط، 1991م، ص 282.

كما قاد السلطان سليمان القانوني حملة عسكرية أخرى يوم 23 أفريل 1526م (933هـ) بهدف فتح المجر على رأس جيش تعداده مائة ألف جندي، تؤيدهم مدفعية قوية، وفي 28 أوت دارت معارك حاسمة في موقعة موهاكس (Mohacs)، [1] انتهت بهزيمة المجريين وقتل ملكهم "لويس الثاني"، وتكبَد المجريون خسائر في الأرواح، ناهزت عشرين ألف قتيل من المشاة، وأربعة آلاف فارس، ومثلهم من الأسرى. وكان من نتائج الانتصار العثماني في هذه المعركة فتح المجر والوصول إلى مشارف مدينة فيينا[2]، وهو ما اعتبرته أوربا المسيحية تهديدا لأمنها الاستراتيجي والديني[3].

وبعد هذه الانتصارات المتتالية، فكر سليمان بتوجيه حملة عسكرية أخرى باتجاه مدينة فيينا، وقد كان ذلك يوم 10 ماي 1529م/ 936هـ، بهدف فتح النمسا، حيث جهز لها ربع مليون جندي مدعمين بسلاح المدفعية، وأسطول نهري بلغ عدد وحداته 800 قطعة، ضاقت بها مياه نهر الدانوب.[4] وفي 02 نوفمبر 1529م/ 936هـ، وصلت الجيوش العثمانية إلى أسوار مدينة فيينا، التي تمت محاصرتها، إلى حد أقلق الأوربيين، فأرسلوا النجدات، وتفانوا في مساعدة النمساويين، وهو ما كان عاملا في صد الجيش العثماني، إضافة إلى قساوة الشتاء ونقص المؤونة. وأمام هذه الظروف العويصة اضطر السلطان سليمان القانوني في 15 نوفمبر إلى أن يرفع الحصار ويعود إلى بلاده. [5]

[1] – موهاكس (Mohacs) تقع اليوم في جنوب بلاد المجر بالقرب من الحدود اليوغسلافية، للمزيد أنظر:
– محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 211. وانظر الخريطة في الملاحق.

[2] – E. Charrière, Op.cit, T1, Paris, 1848, p 152.
– عبد المنعم الهاشمي، **الخلافة العثمانية**، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004م، ص 284-287.
– برنارد لويس، المرجع السابق، ص 55. – محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 187.
– ابراهيم بك حليم، المرجع السابق، ص 88-89. – للمزيد أنظر: **الملحق رقم: 03**.

[3] – محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 190-191.
– شكيب أرسلان، المرجع السابق، ص 152. – إسماعيل سرهنك وآخرون، المرجع السابق، ص 535.

[4] – يلماز أوزتونا، المرجع السابق،ج1، ص 272.

[5] – محمود شاكر، المرجع السابق، ص 105.
– شكيب أرسلان، المرجع السابق، ص 155. – برنارد لويس، المرجع السابق، ص 56.

ب – الأوضاع العامة لفرنسا:

اعتلى "فرانسوا الأول" عرش فرنسا سنة 1515م/ 921هـ، بحيث يعد الفرع الأصغر لأسرة "الفالو" الحاكمة. وكان يرى أن الأمة الفرنسية، فقدت هيبتها وكرمتها في حربها من أجل استعادة ميلان، لذلك بدأ في العمل من أجل إعادة الهيبة لفرنسا، من خلال عقد حلف مع كل من البندقية، و"شارل" حاكم الأراضي المنخفضة، و"هنري" ملك انجلترا تمهيدا لغزو ايطاليا. وقد شرع "فرانسوا الأول" في تنفيذ أول خطواته، وهي ادعاؤه وراثة عرش ميلان عن جدته، كحجة دبلوماسية لما سوف يقوم به، وفعلا سار بجيشه، ودخل في مواجهة مع السويسريين في موقعة "مارينيانو"(*Marignano*)، حيث انتصر فيها، ثم واصل هذا الانتصار، باستحواذه على ميلان، وأسر دوقها وأرسله إلى فرنسا[1].

وقد حققت فرنسا نتائج هامة من خلال الأحداث السابقة، لعل من أهمها السيطرة على شمال ايطاليا، إلا أن هذه النجاحات والنتائج لم تستمر طويلا بحكم المعطيات الجديدة على الساحة الأوربية لعل من أبرزها اعتلاء الإمبراطور "شارلكان" عرش اسبانيا، فضلاً على رغبته في ترأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهو ما ترتب عنه أوضاع غير مستقرة لأوربا الغربية ، نتيجة الصراع القائم بين الملك الفرنسي "فرانسوا الأول"، و"شارلكان" ملك اسبانيا سنة 1519م/ 926هـ[2]، حول قيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة من جهة، وطموحات الإمبراطور الجديد من جهة ثانية الذي كان يقول أن لقب الإمبراطور، يجب ألا ينحصر في كونه مجرد لقب شرفي، وإنما يجب أن يكون له من النفوذ المادي، ما يبرر هذه الرتبة الرفيعة. لذلك رغب "شارلكان" في إقرار سيادته الفعلية على أغلب البلاد المسيحية. وكانت هذه الرغبات المتزايدة، مصدر قلق وإزعاج لدول أوربا الغربية، وعلى رأسها

---

[1] – عبد العزيز نوار ومحمود جمال الدين، **التاريخ الأوربي الحديث**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999م، ص 94-95.

– الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 64.

– حمزة إسحاق زيتوني، **البحرية الجزائرية وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية السياسية 1519–1800**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012م، ص 48.

[2] - Maddy Degen, ***Le Bastion De France***, Eds Confrérie Castille, Paris, 1993, p 53.

- A. BRUNEAU, Op.cit, p 20.

- E. Charrière, Op.cit, p 77.

– عبد العزيز نوار ومحمود جمال الدين، المرجع السابق، ص 95. – شكيب أرسلان، المرجع السابق، ص 153.

فرنسا، التي كانت تخشى ضياع مواقعها الإستراتيجية في إيطاليا. وعلى ضوء هذه الظروف لم يكن لفرنسا من خيار سوى مواجهة "شارلكان"[1].

وفي هذه الأثناء تشكلت ائتلافية معادية لفرنسا في ايطاليا، تكونت من البابا "ليو العاشر"،[2] وملك انجلترا، [3] و"شارلكان"، في شهر نوفمبر سنة 1521م/ 928هـ. وكان الغرض منها إبعاد الفرنسيين من ايطاليا وتحطيم حلمهم القريب في ايطاليا، وحلمهم البعيد في الوصول إلى القدس، وكذا استعادة مدينة القسطنطينية، [4] التي كانت حلم جميع المسيحيين. غير أن الحظ لم يحالف الملك "فرانسوا"، وكان النصر من نصيب القوى المتحالفة ضده، وهذا ليس لكثرة عددهم، وإنما نتيجة الخيانة الكبرى التي حدثت في صفوف الجيش، حيث بادر قائد الجيش الفرنسي المحارب بإيطاليا "الكونيطابل دي بوربون (*Bourbon*)، [5] بالانضمام إلى جيش الإمبراطور "شارلكان" سنة 1522م/ 929هـ. وقد حاول الملك الفرنسي استعادة ميلان[6]، لكنه لم يفلح في ذلك، وانتهى به

---

[1] – جمال قنان، **معاهدات الجزائر**، المرجع السابق، ص 32-33.

– للمزيد أنظر : **الملحق رقم** : **07**.

[2] – ليون *Léon* واسمه قبل أن يصبح بابا، "جان ده ميديتشي" *Jean de Médicis*، ولد في فلورنسا سنة 1475م، وانتخب بابا سنة 1513م، ومات سنة 1521م. للمزيد أنظر :

– محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 204.

[3] – "هنري الثامن" (1491-1547م) هو ملك انجلترا مابين (1509-1547م)، ابن الملك "هنري السابع" ينتمي إلى أسرة تيودور، للمزيد أنظر :

– يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ج1، ص 267.

[4] – جمال قنان، معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 33.

– حمزة إسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص 50.

[5] – عبد المجيد قدور، **الجالية الفرنسية ودورها الاقتصادي والسياسي في الجزائر أواخر العهد العثماني**، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2008م، ص 25.

[6]- L. P. Deschanel, Op.cit, p 41.

الأمر، بهزيمة نكراء في "بافيا" (Pavie)[1] يوم 24 فبراير 1525م/ 932هـ، حيث تم أسره ونقله سجيناً إلى مدريد[2]. وبعد الهزيمة القاسية التي مني بها الملك الفرنسي، على يد الإمبراطور "شارلكان"، أرغمه هذا الأخير على التوقيع على معاهدة مدريد المجحفة في حقه، حيث تنازل بمقتضاها على كل المقاطعات الفرنسية في شبه جزيرة ايطاليا، كما تخلى عن أراضي واسعة تقع ضمن الحدود الفرنسية نفسها، من بينها دوقية برجنديا[3]، ولم يطلق سراحه إلا بعد أن ترك ولديه رهينة عند الإسبان، وهذا لضمان تنفيذ بنود معاهدة مدريد[4].

وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي مرت بها فرنسا، ظهر التقارب العثماني الفرنسي على الساحة الدولية، حيث أوفد البلاط الفرنسي مبعوثا خاصا، إلى السلطان العثماني سليمان القانوني، يطلب المساعدة والإغاثة، وإنقاذ الملك من الأسر، وقد تفاعل السلطان العثماني مع الحدث، وطمأن الملك الفرنسي، بأن ما تعرض له، ما هو إلا أزمة عابرة ستزول مع الوقت، حيث جاء في الرسالة التي رد بها السلطان العثماني: ‹‹**فكن منشرح الصدر، ولا تكن مشغول الخاطر، فإن أبائي الكرام وأجدادي العظام نور الله مراقدهم، لم يكونوا خالين من الحرب لأجل فتح البلاد ورد العدو،**

---

[1] – بافيا *Pavia* مدينة في الشمال الغربي من إيطاليا، تقع جنوب ميلانو. للمزيد أنظر :
– محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 209.

[2] - L. COLOMER, Op.cit, p 26.

- A. BRUNEAU, Op.cit, pp 21-22. - Huguette Meunier, Op.cit, p 27.

– هربرت فيشر، **أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية**، ترجمة زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، ط3، دار المعارف بمصر، 1961م، ص 142.

– عبد المنعم الهاشمي، المرجع السابق، ص 283.

[3] – برجنديا : هي مقاطعة تقع شرق فرنسا حول ديجون، كانت تابعة لأسرة برجندية من آل كابيتان، ثم عادت الإمارة إلى التاج الفرنسي، منحها جون الثاني إلى رابع أبنائه فليب سنة 1363م. للمزيد أنظر:
– موسوعة المعرفة: (*www.marefa.org*).

- Félix Meneveau, Op.cit, p 93.

– الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 65.

– عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1971م، ص 74.

[4] – عبد العزيز الشناوي، أوربا ...، المرجع السابق، ص 727.

ونحن أيضا سالكون على طريقتهم، وفي كل وقت نفتح البلاد الصعبة والقلاع الحصينة، وخيولنا ليلا ونهارا مسروجة، وسيوفنا مسلولة، فالحق سبحانه وتعالى ييسر الخير بإرادته ومشيئته››[1].

وقد كان لهذا التقارب الظرفي بين الدولة العثمانية وفرنسا، النتائج الايجابية على هذه الأخيرة، حيث لم يتم تطبيق بنود معاهدة مدريد، التي تقتص أجزاء كبيرة من الأراضي الفرنسية، وأيضا التغير الذي طرأ على مواقف "شارلكان" الذي لم يعد يرغب بعد سنة 1529م /936هـ، في السيطرة وفرض الوصاية الإمبراطورية على الأقاليم السياسية الأوربية، وإنما أصبح شغله الأول في المرحلة القادمة من المواجهة، كيفية المحافظة على المواقع التي اكتسبها في شبه جزيرة ايطاليا وفي الأراضي المنخفضة، وإحكام قبضته على الإمارات الألمانية البروتستانتية[2].

ج – الأوضاع العامة للإمبراطورية الاسبانية:

عند وفاة الإمبراطور "فرديناند" سنة 1516م /922هـ آلت مملكتا قشتالة والآرغون بكل ما فيها من ممتلكات، إلى وريث شاب في السادسة عشر من عمره وهو "شارلكان"، حفيد "فرديناند" "وإيزابيلا"، على اعتبار أن الوريث الحقيقي، قد توفي قبل ذلك بسنوات عديدة، وهو في التاسعة عشر من عمره، ولأن شقيقته "جوانا" (*Juana*) أصبحت وريثة العرش بعد وفاته، لكن "جوانا" كانت معتوهة، وتصرفاتها غير صائبة، وبالتالي لا تصلح للحكم، مما جعل والدها يحجزها في أحد الأديرة، وعمل على تنصيب ابنها "شارلكان"، وريثاً لمملكتي قشتالة والآرغون. [3]

---

[1] – جمال قنان، معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 34.

- Colin Imber, Op.cit, pp 51-52.

– E. Charrière, Op.cit, p 116.

– للمزيد أنظر: **الملحق رقم : 05**.

[2] – جمال قنان، معاهدات الجزائر... المرجع السابق، ص 35 .

– عبد المجيد قدور، المرجع السابق، ص 26 .

[3] – لودر دوروثي، **اسبانيا شعبها وأرضها**، ترجمة طارق فودة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م، ص 85.

ومنذ ذلك العهد أصبح "شارلكان" الشاب إمبراطوراً على الشعب الاسباني، هذا الأخير الذي كان أبعد ما يكون عن الترحيب به، على اعتبار أنه أجنبي عليهم، لأن والده الأرشدوق "فيليب" كان نمساويا، وهو نجل "مكسيمليان" (Maximilien)، [1] إمبراطور النمسا من أسرة هابسبورغ، وبالرغم من أن "شارلكان" أضاف لاسبانيا مساحات واسعة، كانت لجده "مكسيمليان"، وتشمل النمسا، والأراضي المنخفضة، وأجزاء من ألمانيا، غير أن ذلك لم يشفع له عند رعاياه الإسبان، بحكم أنه ليس من موالدهم، وكان ذلك في نظرهم مما ينقص من قدره [2].

وقد شهدت سنة 1519م/ 925هـ، وفاة الإمبراطور "مكسيمليان"، وهو ما ترتب عنه فراغ سياسي كبير على الساحة الأوربية، ونظراً لأن الحكم الإمبراطوري لم يكن وراثياً، فقد رشَح كل من "شارلكان" ملك اسبانيا، و"فرانسوا الأول" ملك فرنسا، و"هنري" (*Henry*) ملك انجلترا، أنفسهم للجلوس على كرسي الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وفي الأخير وقع الاختيار على الملك الاسباني "شارلكان"، كي يصبح إمبراطوراً، وقائداً على الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وكان ذلك يوم 05 جويلية 1519م/ 925هـ، وقد ساهم هذا الاختيار في قلب موازين القوى على الساحة الأوربية، حيث أن "شارلكان"، جمع لنفسه ملك اسبانيا والنمسا، بالإضافة إلى ألمانيا، وإقليم "برجندي" على الحدود الفرنسية[3]

وفي ظل هذه المستجدات ارتأى "شارلكان" أن يربط أملاكه المتفرقة على حساب فرنسا، خاصة وأن العوامل الجغرافية كانت لصالحه على اعتبار أنه إذا ما تجزأت فرنسا، فإنه يستطيع ربط

---

1 – إمبراطور جرماني(1493-1519م)، تزوج "ماي" ابنة "بورغوينا" فربط هولندا وبلجيكا بالبيت النمساوي .

2 – لودر دوروثي، المرجع السابق، ص 86.

3- André Corvisier, ***Histoire militaire de la France***, des origines à 1715, Quadrigue, PUF, p 10.

- Colin Imber, Op.cit, pp 51-52.

-أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492–1792**، دار البصائر للتوزيع والنشر، الجزائر، 2006م، ص48.

– شمس الدين الكيلاني: المرجع السابق، مجلة الاجتهاد، ص 112.

– عبد العزيز نوار ومحمود جمال الدين، المرجع السابق، ص 96.

– عبد العظيم رمضان، **تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث**، ج1، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1997م، ص 165.

اسبانيا من جهة، والأراضي المنخفضة، و"فرانش كومتيه" (*Franch Comte*) من جهة ثانية. والشاهد أن "شارلكان" قبل أن يشرع في تنفيذ خطته، عقد اتفاق مع الثائر الفرنسي وقائد عام جيوش فرنسا دوق "دي بربون" (*Bourbon*)، حتى يضمن مساعدته في سبيل الحصول على "دويفين" (*Dauphine*) و"بروفانس" (*Provence*)، وذلك حتى يضمن ربط ممتلكاته "برجنديا"، واسبانيا بإمارة تدين بالولاء له[1].

كما نجح "شارلكان" أيضا في تشكيل ائتلافية ضمت البابا "ليو العاشر"، وملك انجلترا في نوفمبر سنة 1521م/ 928هـ. كما ذكرنا ذلك آنفا، تستهدف طرد الفرنسيين من ايطاليا، وقد استطاعت هذه الائتلافية تحقيق أهدافها في وقت قصير، بعد نشوب حرب ضروس بين الإمبراطور "شارلكان" والملك الفرنسي "فرانسوا الأول"، في موقعة "بافيا" (*Pavie*) الشهيرة سنة 1525م/ 932هـ، حيث انهزم فيها هذا الأخير بضربة قاصمة وجهت إلى الأمة الفرنسية، والأكثر من ذلك أنه تم أسر ملكها واقتيد أسيراً إلى مدينة مدريد، وأرغم على التوقيع على معاهدة مدريد يوم 14 يناير 1526م/ 933هـ، والتي انطوت على حوالي خمسين بنداً[2].

د- التقارب العثماني الفرنسي في عهد سليمان القانوني:

تعود الاتصالات الفعلية بين الدولة العثمانية وفرنسا، إلى عهد السلطان العثماني سليمان القانوني 1520-1566م/ 927-974هـ، حينما استغاث الملك الفرنسي "فرانسوا الأول" بالسلطان العثماني، على إثر تحرشات الملك الاسباني "شارلكان"، ولهذا رأى "فرانسوا الأول" أن يستغل قوة ومكانة الدولة العثمانية ويكسبها حليفا له، لذلك بدأ في التودد، وأظهر الرغبة الجامحة في الوفاق مع العثمانيين، حيث استدعى الأسطول العثماني للمياه الفرنسية ضد العدو المشترك، وهو ما تم فعلا من

---

[1] - عبد العزيز نوار ومحمود جمال الدين، المرجع السابق، ص 96-97.
- حمزة إسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص 50.
- عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 166-167.

[2]- Hüseyin GÜMÜS, Op.cit, pp 107-111.
- Huguette Meunier, Op.cit, p 27.
- الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 64-65.
- عبد العزيز نوار ومحمود جمال الدين، المرجع السابق، ص 97.
- عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 167.- الشافعي درويش، المرجع السابق، ص 22.

خلال تكليف السلطان سليمان القانوني لخير الدين، من أجل إظهار القوة البحرية العثمانية للفرنسيين، جازما أن الدولة العثمانية هي الدولة الوحيدة القادرة على كبح جماح الإمبراطور "شارلكان"، ووضع حد لطموحاته ورغباته التوسعية في أوربا، هذا وإن دلَ على شيء، فإنَما يدل على المكانة المتميزة التي كانت تتمتع بها الدولة العثمانية في تلك الحقبة، بالإضافة إلى قدرتها الكبيرة في التأثير على السياسة الدولية آنذاك[1].

والجدير بالذكر أن الملك الفرنسي "فرانسوا الأول" كان مترددا كثيرا، بين التعاون مع العثمانيين أو الوقوف إلى جانب الحملات الصليبية التي كانت تقودها أوربا ضد الدولة العثمانية، لكن الظروف العصيبة التي مر بها، جعلته يؤثر التحالف مع السلطان سليمان القانوني، وبالتالي رجح مصلحته الشخصية ومصلحة بلاده على حساب أوربا المسيحية، خاصة بعدما اقتنع أن الديانة المسيحية لا يمكن أن تكون عائقا في نسج علاقات تعاون مع دولة إسلامية[2]، وقد كان هدفه من هذا التحالف تحقيق رغباته وإنقاذ مملكته من مخالب الإمبراطور "شارلكان"، رغم إدراكه أن هذا التحالف سيجلب له سخط وامتعاض الأمة المسيحية جمعاء[3].

أما السلطان العثماني سليمان القانوني فقد كان يدرك جيدا، أن هذا التحالف فرصة ذهبية لن تتكرر، لذلك أقدم عليها، بغض النظر عن خلفيات وتداعيات المعاهدة التي ستربطه بالدولة الفرنسية، والتي ستكون لها عواقب وخيمة في المستقبل على الدولة العثمانية، لأن بنودها يبدو أنها لم تكن في صالح العثمانيين، بقدر ما كانت إيجابية لحد بعيد للمملكة الفرنسية[4].

1- René Coulet du Gard, Op.cit, p 115. - Géraud Poumarède, Op.cit, pp 73-76.

- عبد العزيز الشناوي، أوربا...، المرجع السابق، ص 728. - للمزيد أنظر: **الملحق رقم : 08.**

- وديع أبو زيدي، **تاريخ الدولة العثمانية من التأسيس إلى السقوط**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003م، ص 98.

2 - Gustave Cirilli, Op.cit, p 57 .

3- F. Gabriel, G.E. Capprreto et autres, **Histoire de la civilisation de l'Islam en Europe**, arabes et turcs en occident du 17 au 20,Traduit de l'italien par Claud Carme, édition, Bordas, France, 1983, p 136.

4- Huguette Meunier, Op.cit, p 27.

- L. COLOMER, Op.cit, p 28.

- كمال حسنة، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789-1807**م، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007م، ص 14.

وبالعودة إلى نص المعاهدة المبرمة بين الطرفين، يتبين لنا أن السلطان العثماني سليمان القانوني، قد رجح الجانب السياسي على الجوانب الأخرى، حيث كان يرى أن تقربه من فرنسا سيساعده على تحقيق رغباته التوسعية في أوربا من جهة، وفي نفس الوقت سيضمن فشل أي مشروع تحالف صليبي أوربي ضده من جهة أخرى[1].

كما أن اكتشاف طريق الرجاء الصالح[2]، كانت له انعكاسات سلبية على التجارة المتوسطية، وبإبرام هذا التحالف مع فرنسا، ستعود من دون شك الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر المتوسط، وبالتالي تزدهر التجارة العثمانية من جديد، على حساب المنافسة البرتغالية، التي هيمنت على طريق الرجاء الصالح[3].

وبعدما أيقن الملك "فرنسوا الأول" أن التحالف مع العثمانيين هو الحل الأنسب للمعضلة التي هو فيها، أرسل مبعوثه الخاص "جون دي لافوري" (*Jean de la foret*) [4]، الذي كان سفيرا مقيما باستانبول، وقد منحه الملك كل الصلاحيات بغية تسهيل مهمته وتحقيق نتائج ايجابية. وقد نجح

---

[1] – أكمل الدين إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، سنة 1999م، ص 227.

[2]– تقع شبه جزيرة الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا على بعد 160كلم شمال غربي "كيب أجولاس"، على الطرف الجنوبي لإفريقيا. وقد اكتشف هذا الطريق سنة 1497م، عن طريق المكتشف فاسكو داجاما، للمزيد انظر :

– الموسوعة الجغرافية، المرجع السابق، ج3، ص 103.

[3] – Dossier Pédagogique*:* ***Orient et Occident****,* Musée national de la Renaissance, château d'Ecouen, S.D, pp 09-15.

– عثمان فاروق أباضة، **دراسات في تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م، ص 81.

– أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية (1519–1830)**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م، ص 69.

[4] – بعثه ملك فرنسا "فرانسوا الأول"، سفيرا مقيما في استانبول سنة 1535م، حيث وقع المعاهدة الشهيرة سنة 1535م، وكان رجلا مثقفا ودبلوماسيا محنكا، حيث كان يتقن اللغة الايطالية واليونانية القديمة والحديثة، للمزيد أنظر :

– أندري كلو، المرجع السابق، ص 218.

السفير الفرنسي في إبرام المعاهدة بين الدولة العثمانية وفرنسا في فبراير سنة 1535م /942هـ [1]، وقعها عن الجانب العثماني الصدر الأعظم إبراهيم باشا، وعن الجانب الفرنسي السفير "جون دي لافوري"، وتعد هذه المعاهدة، والتي سميت فيما بعد بمعاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية، أول اتفاق رسمي في تاريخ العلاقات العثمانية الأوربية، لما اشتملت عليه من تسهيلات كبيرة للرعايا الفرنسيين المقيمين في أراضي الدولة العثمانية[2].

وبالتوقيع على هذه المعاهدة بين الطرفين، بلغت العلاقات بينهما ذروتها، ونظرا لما ستكون عليه هذه المعاهدة من الأهمية البالغة بعد ذلك نلخص هنا أهم نصوصها، حيث تقرر بمقتضاها منح الرعايا الفرنسيين الحق في حرية الملاحة في المياه الإقليمية العثمانية، وممارسة البيع والشراء بحرية تامة، وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة موحدة ومقررة هي 05 %، وإعفاء الرعايا الفرنسيين من دفع أيه ضريبة أخرى مهما كان اسمها، كما تقرر إعفاء الرعايا الفرنسيين من الخضوع للقضاء الإقليمي وقصر خضوعهم على القضاء الفرنسي سواء في القضايا المدنية أو الجنائية، وتتم المحاكمات في دور القنصليات الفرنسية وتتعهد السلطات العثمانية بتقديم كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة

1- E. Watebled, "***Aperçu sur les premiers consulats français dans le levant, et les pays Barbaresques***", in, R.A, Volume 16, A. Jourdan, Alger, janvier 1872, p. 25.

- زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 194.

- عمر عبد العزيز عمر، **في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005م، ص 51.

2- Eugène Plantet, ***Les consuls de France a Alger avant la conquête 1579-1830***, Extrait des etudes, Paris, 1930, p 07.

- le Duc de Valmy, ***Question d'Orient, Capitulations Européennes***, Imprimerie de L.Tinterlin et C[e], Paris, 1856, p 12.

- Gustave Cirilli, Op.cit, p 60. - Charles Féraud, Op.cit, p 89-90.

- E. Charrière, Op.cit, p 283.

- سيار كوكب علي الجميل، **تكوين العرب الحديث 1516-1916م**، جامعة الموصل، العراق 1991م، ص 80-81.

- شكيب أرسلان، المرجع السابق، ص 156.

- المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير والواقع**،ج2، دار القصبة للنشر ،الجزائر، 2009م، ص 95.

من المحاكم القنصلية تنفيذا جبريا، وإذا تطلب الحال تدخل تلك السلطات، كما تقرر حق الرعايا الفرنسيين في ممارسة شعائرهم الدينية، دون تدخل السلطات الحاكمة، إلى غير ذلك من امتيازات تقررت في هذه المعاهدة لرعايا فرنسا[1].

وقد استفادت المملكة الفرنسية كثيرا من تحالفها مع الدولة العثمانية في الجانب العسكري والاقتصادي والسياسي، واتخذت من المعاهدة السالفة الذكر وسيلة لولوج التجارة مع الشرق دون الخضوع للهيمنة والاحتكار التجاري الذي فرضته دولة البرتغال، بعد اكتشافها لطريق الرجاء الصالح[2].

وفي الأخير يتضح لنا أن بنود معاهدة الامتيازات كانت لصالح رعايا فرنسا في الأراضي العثمانية بالدرجة الأولى، ولو كان ذلك على حساب رعايا الدولة العثمانية نفسها، وكأنها عقدت لتلبية المطالب الغربية، وتحقيق مصالح الأعداء دون مقابل يذكر. وقد كانت هذه المعاهدة الأساس الذي بني عليه وسار على نهجه الكثير من المعاهدات التي عقدت فيما بعد بين الدولة العثمانية والدول الأوربية بصفة عامة[3].

---

1 - ***Histoire de l'empire Ottomane (1280-1774)***, Article réalisé dans le cadre du JPC Alliances Royales, p 02

- فاضل بيات، **البلاد العربية في الوثائق العثمانية النصف الأول من القرن 10هـ/ 16م**، تقديم خالد أرن، مج 1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 2010م، ص248.

2- Huguette Meunier, Op.cit, p 27.

- عبد القادر أحمد اليوسف، **علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1969م، ص 264.
- صالح عبّاد، **الجزائر خلال الحكم التركي**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 25.
- زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 195.
- محمد علي الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 2008م ص 187.

3 - زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 195.
- محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص 187.

ومما سبق يمكن القول إن:

- معاهدة الامتيازات الفرنسية العثمانية لابد من دراستها بجدية وموضوعية قبل إطلاق مختلف الآراء والأقوال عليها، ولاسيما أنها شغلت الباحثين قديماً وحديثاً وأن أغلبهم يعتبرها نقطة بداية ضعف الدولة العثمانية، وهذا الأمر ليس صحيحاً مطلقاً، على اعتبار أنها كانت أكبر وأضخم إنجاز سياسي حققته الدولة العثمانية في تاريخها، وبواسطتها تمكن السلطان سليمان القانوني من وضع حد لأكبر أعدائه ألا وهو الإمبراطور "شارلكان" الذي اعترف في الأخير بقوته وسلطته .

- معاهدة الامتيازات بين الطرفين ليس عليها مآخذ، بل على العكس من ذلك على اعتبار أن السلطة العثمانية منحت للدولة الفرنسية تسهيلات لم تكن تحلم بها أو تتوقعها، ولاسيما أن السلطان العثماني أبرم تلك المعاهدة وهو في قمة قوته ومجده وهو ما أثار استغراب وجدل الكثير من الباحثين والدارسين إلى غاية اليوم، والأكثر من ذلك أنها فاجأت الكثير من الدول الأوربية في تلك الفترة .

- المعاهدة تم إبرامها في ظروف خاصة أحاطت بالدولة العثمانية من كل الجوانب مما أجبرها على إبرام تلك المعاهدة، وعليه لا ننكر أن المعاهدة من أهم الأسباب غير مباشرة التي أدت إلى ضعف الدولة العثمانية، أي أن المعاهدة أصبحت عبئاً ثقيلاً على الدولة، ولكن ليس في عهد السلطان سليمان القانوني، وإنما في المراحل المتأخرة حينما تولى عرش الدولة سلاطين ضعاف .

- العلاقات العثمانية الفرنسية كانت مبنية على مصالح مشتركة بين البلدين، خاصة الطرف الفرنسي الذي سعى من خلال هذه العلاقة إلى تحقيق أهدافه الاقتصادية والعسكرية.

- نظام الامتيازات الأجنبية الممنوح لبعض الدول الأوربية خلال القرن السادس عشر، لم يكن شيئاً جديداً في العلاقات الدولية، بقدر ما كان عرفاً دولياً مارسته الأمم والدول السابقة.

- مفهوم مصطلح الامتيازات الأجنبية، مختلف في تفسيره بين المؤرخين الغربيين والشرقيين، لأن كل منهما له خلفياته التاريخية، فضلا على الانحياز الفاضح لدولة على حساب دولة أخرى.

- ظروف ودوافع منح الامتيازات الأجنبية لبعض الدول الأوربية كانت متعددة ومتنوعة، خاصة الدولة فرنسية التي كانت لها ظروف خاصة جدا، مما جعلها تستعين بالدولة العثمانية.

- جذور الامتيازات العثمانية لا تنحصر في سليمان القانوني في حد ذاته، بل سبقه إليها محمد الفاتح وكذلك سليم الأول.

- بنود معاهدة الامتياز المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا سنة 1535م /942هـ، تحمل في طياتها إجحافا كبيرا في حق العثمانيين بالرغم من أنهم كانوا الأقوى على الساحة الدولية آنذاك.

- الدول الأوربية أخذت موقفا موحدا ضد التحالف العثماني الفرنسي، واستهجنته بشكل كبير خاصة رجال الدين الذين رفضوا فكرة تحالف دولة مسيحية مع دولة مسلمة.

- فترة السلطان العثماني سليمان القانوني، كانت من أرقى وأعظم فترات الحكم العثماني، حيث شهدت توسعات كبيرة شملت القارات الثلاث، بالإضافة إلى نسجه لعلاقات متعددة مع مختلف الدول خاصة الأوربية منها.

الفصل الثاني:

التجارة والامتيازات في الدولة العثمانية

- المبحث الأول : التجارة العثمانية مع أوربا.

- المبحث الثاني: الامتيازات التجارية مع فرنسا.

نحاول في الفصل الثاني ولوج صلب الموضوع، والذي هو بعنوان التجارة والامتيازات في الدولة العثمانية، وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، فتناولت في المبحث الأول التجارة العثمانية مع أوربا، ويندرج تحت هذا المبحث عناوين فرعية، أولها الأصول الأولى للتجارة الأوربية مع الدولة العثمانية، وتطرقت فيه إلى العلاقات التجارية الأولى التي ربطت الدولة العثمانية بالأوربيين، وعلى رأسهم الإمارات الايطالية. وثانيها دور الجاليات الأوربية في التجارة بين الدولة العثمانية وأوربا، وتناولت فيه دور الأجانب، وخاصة التجار منهم، في تنشيط التجارة بين الدولتين. وثالثها يتمثل في طرق التجارة الرئيسية بين الشرق والغرب، وعالجت فيه أبرز الطرق التجارية، التي كانت تمر بالدولة العثمانية أو التي كانت تسلكها الدولتين في التجارة.

أما المبحث الثاني فعنوانه الامتيازات التجارية مع فرنسا، وقد حاولت في هذا المبحث تسليط الضوء على مفصل العلاقات العثمانية الفرنسية في إطار الامتيازات الممنوحة للفرنسيين سنة 1535م / 942هـ، ويتفرع إلى ثلاثة عناوين: أولها يتطرق لأبرز المعاهدات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا وعلى رأسها معاهدة سنة 1528م / 935هـ، ومعاهدة 1535م/942هـ، وقد فصلت في المعاهدتين، مع التركيز على حيثيات الشق التجاري. وثانيها تناولت فيه أهم الوسائل المستخدمة في التبادل التجاري بين الطرفين، وتطرقت فيه بإسهاب إلى الملاحة والنقد والأوزان والمقاييس. أما العنوان الثالث، فأدرجت فيه طبيعة المبادلات التجارية بين الدولتين، وركزت فيه على أهم صادرات وواردات الطرفين.

وبناء على هذا يمكن أن نتساءل عن الأصول الأولى للتجارة العثمانية مع أوربا ؟ وما هي أبرز المعاهدات التجارية بين الطرفين ؟ وما طبيعة المبادلات التجارية بين البلدين ؟ ومن كان السباق في التجارة هل هم العثمانيون أم الفرنسيون ؟ وهل كان التجار العثمانيون يحضون بنفس الرعاية في بلاد الغرب، كما هو الشأن بالنسبة للتجار الفرنسيين في البلاد العثمانية ؟ وما طبيعة التعاملات التجارية بين الجزائر وفرنسا وهذه الأخيرة وبلاد الشام خلال القرن السادس عشر ؟

المبحث الأول : التجارة العثمانية مع أوربا .

أ – الأصول الأولى للتجارة الأوربية مع الدولة العثمانية :

مارست الدولة العثمانية تجارتها الأولى منذ نشأتها مع الإمارات الايطالية، وبشكل خاص مع إمارتي جنوة والبندقية، اللتين كانتا تتنازعان على التجارة العالمية آنذاك. وقد قامت إمارة البندقية بدور الوسيط بين الشرق والغرب بسبب أسطولها البحري الكبير والضخم. [1]

ولقد لعبت تجارة التوابل دورا أساسيا ومحوريا في تجارة البحر المتوسط بين الشرق والغرب، وساهمت بشكل كبير في توطيد العلاقات التجارية بين المسيحيين والمسلمين، مما سمح بتعدد وتنوع السلع المتبادلة فيما بينهم، سواء أكانت خاما أو مصنعة. وتتكون الصادرات الموجهة نحو أوربا من الارز، والبرتقال، والمشمش، والتين، والزبيب، والعطور، ومواد الصباغة، والخشب، والشب وغيرها. كما أن الدول الأوربية كانت تستورد كل ما تحتاجه من الشرق عبر المدن الايطالية، حيث نشطت تجارة الأقمشة الشرقية التي تعددت أسماؤها، ومن أبرزها الدمقس من دمشق، والبلد شين (*Baldachins*) من بغداد، والموسلين من الموصل، والغزي (*Gauzes*) من غزة. [2]

---

[1] – محمد أنيس، المرجع السابق، ص 27.

– زكي النقاش، **العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والإفرنج خلال الحروب الصليبية**، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1995م، ص 188.

– أكمل الدين إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص 687 .

– داليا محمد خيري عبد السلام، **العلاقات الخارجية للدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الثاني(1421–1451م)**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، 2011م، ص 166.

– يذكر "بروديل" أن البنادقة شحنوا ما بين 180 إلى 240 قنطار من القمح على العاصمة استانبول، ونفس الشيء أيضا بالنسبة للجنويين فقد شحنوا حوالي 500 ألف قنطار من القمح. للمزيد أنظر:

- Fernand Braudel, Op.cit , p 535. – Dossier Pédagogique: Op.cit, pp 10-16.

[2] – أنواع من الأقمشة الشرقية. أنظر/ – هنري بيرين، **تاريخ أوربا في العصور الوسطى الحياة الاقتصادية والاجتماعية**، ترجمة عطية القوصي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1996، ص 140.

– إدريس الناصر رائسي، مرجع سابق، ص 236.

وساهم هذا التعامل التجاري بين الشرق والغرب في ازدياد مطرد لحركة الاتصال والتمازج بين مختلف الشعوب في حوض المتوسط، والذي سرعان ما غير من الحياة الاقتصادية في أوربا، حيث بدأت بوادر التطور والتغير تظهر جليا، والتي سيطلق عليها فيما بعد بعصر النهضة الأوربية[1].

وقد كان البنادقة يُهيمنون على التجارة بين العالم الإسلامي وغرب أوربا، منذ القرن 10م/ 14هـ مما سمح لهم بإيجاد موطئ قدم في كل من الشام ومصر وكذلك تونس. وقد أدرك العثمانيون مدى الخطر الذي تشكله هذه الإمارة على مصالحهم الاقتصادية، وهذا ما جعل السلطان العثماني أورخان يقدم على إقامة علاقات اقتصادية متينة مع إمارة جنوة، سعيا منه إلى كسر احتكارهم وهيمنتهم على التجارة الدولية[2].

وتعتبر جمهورية البندقية في طليعة الدول صاحبة النشاط التجاري في المشرق العربي بشكل عام أوائل العصر العثماني الأول، لأنها تعتبر أول إمارة أوربية تحصل من الدولة العثمانية على ما عرف تاريخيا بالامتيازات[3]، وبالتالي فهي تحتل الريادة بين الشعوب المتاجرة في نطاق الدولة العثمانية الناشئة. وقبل فتح السلطان العثماني محمد الثاني للقسطنطينية، تم إبرام علاقات متينة بين البنادقة والعثمانيين، حيث أظهرت البندقية رغبتها الجامحة والضرورية لاكتساب صداقة السلطان العثماني وتعاونه. وكانت الغاية من ذلك المحافظة على مصالحها الاقتصادية والإستراتجية في البحر الأبيض المتوسط. وقد نالت مبتغاها من السلطان العثماني، حيث ترجمت هذا التعاون على أرض الواقع من خلال منحها امتيازات تجارية منذ سنة 1368م (770هـ)[4].

---

1 – إدريس الناصر رائسي، المرجع نفسه، ص 237 .

2 – خليل انيالجيك ، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي للنشر، بيروت، 2002م، ص 209. – داليا محمد خيري عبد السلام، المرجع السابق، ص 178 .

– ياسر القاري، المرجع السابق، ج1، ص 64. – محمد أنيس، المرجع السابق، ص 27.

– رائد سامي حميد الدوري: "**معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 1536م**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 19، العراق، 2012م، ص406.

3– أق كوندز أحمد وأوزاتورك سعيد، المرجع السابق، ص 488 . – إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 180 .

4 – ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 86 .

ويعد نشاط البندقية التجاري في المتوسط امتدادا للعصر الوسيط، وخاصة بين القرنين 13-15م. وقد كان عملها يتجلى في نقل متاجر الشرق الثمينة إلى أوربا، مقابل نقل الأخشاب والحديد من أوربا إلى الشرق الأدنى الإسلامي، لأن حكامها كانوا يستخدمون هذه السلع في بناء أساطيلهم الحربية والتجارية، خاصة بين ميناء الإسكندرية وأوربا[1].

كما أن البندقية كان شغلها الشاغل دائما في علاقاتها مع العثمانيين، ألاَ تتضرر مصالح رعاياها المقيمين أو المتاجرين في الأراضي العثمانية بأي أذى، لذلك كانت تجتهد وبحرص كبير لكي لا تعكر الأجواء بينها وبين الدولة العثمانية، وتتحاشى كل ما يمكن أن يساهم في احتكاك حربي معها[2].

وفي إطار المنافسة التجارية بين جنوة وغريمتها البندقية، سعت هذه الأخيرة، في عهد السلطان العثماني بايزيد سنة 1390م /793هـ، من أجل تجديد الامتيازات التجارية على الأراضي العثمانية، وتأميم إمدادات القمح من آسيا الصغرى. وقد نجحت في ذلك على اعتبار أن التجارة وعوائدها تشكل أهم مصادر الدخل بالنسبة للعثمانيين. لذلك رغب العثمانيون في استمرار العلاقات التجارية مع الإمارات الايطالية، على الرغم من وجود بعض الاشتباكات من حين إلى آخر[3].

وفي فترة حكم السلطان العثماني سليم الأول، وبداية حكم السلطان سليمان القانوني، تم تجديد الامتيازات التجارية مع إمارة البندقية، في الفاتح من ديسمبر سنة 1521م /928هـ، وكانت المعاهدة تحتوي على ثلاثين بندا من أبرزها:

1 – إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 179 .

2 – ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 87 .

3 – داليا محمد خيري عبد السلام، المرجع السابق،ص 168 .

1- حرية التجارة للبنادقة في أنحاء الدولة العثمانية .

2 - ضمان أمن التجار وسلامتهم .

3- إعفاء جميع التجار البنادقة من الجزية .

4- عدم تفتيش مراكب البندقية المتجهة إلى استانبول أو الخارجة منها، إلا في مدخل الدردنيل، وفي العاصمة .

5- عدم جواز تنقل التجار البنادقة في أنحاء الدولة العثمانية، دون إذن البيل (السفير)[1].

وتعتبر هذه المعاهدة بمثابة وثيقة دبلوماسية ذات أهمية عظيمة لما تكتسيه من محتوى، لأن بنودها الرئيسة التي صاغها الباب العالي، أصبحت قاعدة للمعاهدات الأخرى مع الدول الأوربية.

والجدير بالذكر أن البلدان التي افتتحها العثمانيون، لعبت دورا بارزا في اقتصاديات منطقة شرقي البحر المتوسط. كما أن إمارة جنوة استفادت كثيرا من العلاقات التجارية مع العثمانيين كما ذكرنا آنفا، فضلا عن أن التجار الجنويين أسهموا بشكل لا يدعو للشك في تنمية التجارة والاقتصاد العثماني في تلك الفترة، من خلال استثمار رؤوس أموالهم في مختلف الأنشطة التجارية[2].

وقد حافظت الدولة العثمانية في المراحل الأولى لنشأتها حتى سقوط القسطنطينية سنة 1453م (857هـ)، على العلاقات التجارية الوثيقة مع الجنويين، رغم أن هذه الأخيرة قد شاركت أحيانا في تحالفات معادية للعثمانيين. لكن إمارة البندقية كانت أكثر نشاطا في هذا المجال من غريمتها جنوة، هذه الأخيرة التي رفضت المشاركة في حملة صليبية على أزمير سنة 1344م /745هـ،[3] مراعاة لمصالحها

---

[1] - ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 94 - 95 .

[2] - كات فليت، المرجع السابق، ص 273 .

[3] - إزمير باللغة التركية (Izmir)، وتنطق إيز- مير مع التشديد على المقطع الأول، وكانت تسمى سابقا بالاسم اليوناني سميرناه، وهي ميناء رئيسي في الدولة العثمانية في جزئها الآسيوي منذ 1424م، حيث كان معظم سكانها يونانيين مسحيين وآرمن وقلة من اليهود، للمزيد أنظر : - أبو القاسم الزياني، المرجع السابق، ص 284.

- عبد الحكيم العفيفي، **موسوعة 1000 مدينة إسلامية**، أوراق شرقية للطباعة والنشر، بيروت، 2000م، ص 45.

الخاصة. والدلائل التاريخية تثبت أن إمارة جنوة لم تتوقف عن تبادل البعثات والسفارات مع العثمانيين حتى في أحلك المواقف المعادية للعثمانيين[1].

وفي هذا الصدد يقول البروفسور "بالار روماني" (*Balard Romanie*) حسب ما أورد "كات فيلت" ‹‹**إن الجنويين كانوا معنيين بالدرجة الأولى بالمحافظة على تجارتهم في المشرق، وليس المشاركة في تحالف مسيحي مناهض للأتراك كما كان البنادقة يريدون**››[2].

وفي الأخير يمكن إن القول أن العثمانيين استفادوا كثيرا من احتكاكهم بمهارات وخبرات التجار الأجانب وثرواتهم، خاصة التجار الجنويين الذين كان لهم الفضل الكبير في تنمية وازدهار الاقتصاد العثماني، الذي عاصره ظهور العثمانيين منذ البداية، مما ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الذي شهدته الدولة العثمانية منذ نشأتها على الساحة الدولية.[3] كما لا يمكن إغفال النجاحات العسكرية وأثرها على نموها وتقدمها، فضلا على حفاظ العثمانيين على النظم والبنية الاقتصادية المنتشرة في البلدان المفتوحة، وتسخير هذه البنية في خدمة مصالحهم التجارية على نطاق واسع[4].

[1] - كات فليت، المرجع السابق، ص 29 .

[2] - نفسه ، ص 30 .

[3] - حمزة المنصور ميمونة، **تاريخ الدولة العثمانية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص 63 .

[4] - كات فليت، المرجع السابق، ص 283- 284.

ب- دور الجاليات الأوربية في التجارة بين البلدين:

وضعت الدولة العثمانية نظماً خاصة بالجاليات الأوربية وعلى وجه الخصوص التجار الأجانب القاطنين في استانبول، وتتمثل هذه النظم فيما يعرف بسياسة العهود أو نظام الامتيازات الأجنبية كما أسماها الأوربيون.[1] وهذه العهود هي عبارة عن مجموعة من البنود القانونية ترسم وضع الأجانب في الدولة العثمانية وتبين التنازلات الممنوحة لتجارتهم، حيث أقامت كل مجموعة من هؤلاء الأجانب طبقاً لما اتفق عليه في المعاهدات الرسمية التي عقدتها الدولة العثمانية مع حكام الدولة التي تنتمي إليها كل مجموعة. وتعد المجموعة الفرنسية من أبرز المجموعات الأوربية التي كانت محل اهتمام السلاطين العثمانيين، وعلى رأسهم السلطان العثماني سليمان القانوني[2].

سمحت الدولة العثمانية للأجانب بالإقامة على أراضيها بغية تسيير سبل التجارة وتنشيطها في مختلف أرجاء الدولة العثمانية، وهو ما سمح بتدفق الجاليات الأجنبية على الأراضي العثمانية وخاصة التجار منهم، بسبب التنازلات والتسهيلات الكبيرة التي منحتها لهم الدولة العثمانية، وهذا بغرض استقطاب أكبر قدر ممكن من الأجانب. وقد كانت هذه التسهيلات الممنوحة للتجار الأجانب في إطار العلاقات التجارية التي نسجتها الدولة العثمانية مع مختلف الدول الأوربية وعلى رأسها، الدولة الفرنسية، التي فتحت باب التسهيلات الأجنبية، من خلال المعاهدة التجارية المشهورة المبرمة بين السلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي "فرانسوا الأول" سنة 1535م /942هـ، والتي بموجبها فتحت الدولة العثمانية موانئها، وولاياتها بتسامح وترحاب كبيرين، أمام مختلف التجار الأجانب دون قيد أو شرط.

1- Robert Mantran, ***Histoire de la Turquie*** , Presses universités de France, Paris, puf, 1975, p 33.

2 - عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي(1516م-1922م)**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1989م، ص 61.

- ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية..، مرجع سابق، ج1، ص 82.

وقد سمحت السياسة التجارية المدرجة من قبل الدولة العثمانية، بتنشيط الحركة التجارية في كافة أنحاء الدولة العثمانية، التي كاد أن يصيبها الانحطاط والتراجع، على إثر اكتشاف طريق الرجاء الصالح[1].

وقد اعتبرت الدولة العثمانية التجار الأجانب مللاً أو جماعات أو طوائف[2] كما تم إدراجهم في مجموعات مستقلة، أو جمعيات منظمة من خلال مندوب أو قنصل. وتسلم القناصل وثائق من السلطان تثبت لهم أحقية هذه الجمعيات في الامتيازات، وتعد بتنفيذ قرارات القناصل والمندوبين، بالتنسيق مع السلطات العثمانية. وكان نشاط هؤلاء القناصل تابع للشركات التجارية، التي كانت تعمل على تعيينهم في مناصبهم، وهي التي تدفع رواتبهم، وتعمل على إقالتهم، وبالتالي أصبح عمل هؤلاء القناصل رعاية المصالح التجارية للشركات التي يتبعون لها. وقد كانت أغلب الجاليات الأجنبية مقيمة في أزمير خلال القرن 16م، فضلاً على طوائف أخرى كالفرنسيين في صيدا وحلب، ثم لاحقاً جاءت قوميات أخرى تباعاً، بسبب المنافسة فيما بينهم، والتسهيلات المغرية المقدمة من قبل العثمانيين. وفي ظل هذه

[1] – الغربي الغالي ، **دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي 1288-1916م**، د.م.ج، الجزائر، 2007م، ص 101.

- Charles Féraud, Op.cit, p 89-90.

– خليل إينالجيك و دونالد كواترت، المرجع السابق، ص 489.

– ثريا فاروقي، **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها**، ترجمة حاتم الطحاوي، دار المدار الإسلامي،بيروت، 2008م ، ص 249.

– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية..، مرجع سابق، ج1، ص 83.

[2] – الطوائف وهي إحدى الركائز الهامة للنظام الاقتصادي العثماني، وقد انتشر مفهوم الطائفة أكثر لاحقاً وارتبط بمفاهيم دينية في الكتابة التاريخية اللبنانية على وجه خاص، للمزيد أنظر:

– جيب هاملتون وهارولدبوين، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة عبد المجيد القيسي، ج1، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، 1997م، ص 223.

التنازلات سمح للأجانب غير المسلمين بالتنقل وممارسة التجارة الحرة في الأراضي العثمانية، وهكذا أصبحت الجاليات الأجنبية تجوب مختلف أرجاء الدولة العثمانية، محدثة بذلك حركة تجارية جديدة أعطت نفسا جديدا للاقتصاد العثماني مع مختلف الدول الأوربية[1].

اعتبرت جاليات التجار الفرنسيين في الأراضي العثمانية من أكبر الجاليات التجارية الأوربية تعرضاً لتدخل حكوماتها في كل شؤونها الدقيقة المتعلقة بحياتها اليومية، على اعتبار أن فرنسا كانت السَباقة لإبرام المعاهدة التجارية لسنة 1535م/ 942هـ. وهكذا حاز الرعايا الفرنسيون على مزايا خاصة دون الرعايا الأجانب الآخرين، حيث لم تكن تشمل الجانب التجاري فقط، بل تعدته إلى الجانب الديني، حيث أصبحت الجالية الفرنسية وصية أساسية على الأماكن المسيحية المقدسة[2].

---

[1] – محمد كمال الدسوقي، **الدولة العثمانية والمسألة الشرقية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976م، ص 60.
– خليل إينالجيك و دونالد كواترت، ص 290-291.
– اسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 183-185.
– ثريا فاروقي، المرجع السابق، ص 252.
– ماجد بن صالح المضيان، مرجع سابق، ص 33– 73.
– مسعود ضاهر ، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697– 1861م**،ط 4،دار الفارابي، بيروت، 2009م، ص 348.

[2] – شمس الدين الكيلاني ومحمد جمال باروت، **الطريق إلى القدس**، منشورات المجمع الثقافي رابطة الشرق والغرب، الإمارات العربية المتحدة، 2000م ، ص 347-348.
– ماجد بن صالح المضيان، مرجع سابق، ص 77.
– قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، 25.

والجدير بالذكر أن الجاليات الأوربية بصفة عامة، والفرنسية بصفة خاصة، ساهمت بشكل لا يدعو للريب في تنشيط الحركة التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا، خاصة خلال القرن 16م، وبالضبط في فترة حكم السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566م)، الذي يعود له الفضل في دفع عجلة الاقتصاد العثماني إلى الأمام، على اعتبار أنه المشرع الأول، وبصفة رسمية للامتيازات الأجنبية في الأراضي العثمانية، والتي استفادت منها فرنسا بالدرجة الأولى، حيث ازداد نشاطها التجاري بشكل كبير في أسواق الشرق، على غرار الدول الأوربية الأخرى، كالإمارات الايطالية، وانجلترا وغيرها من الدول[1].

ولعبت الجاليات الفرنسية دورا كبيرا في تنشيط العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا، سواء في العاصمة العثمانية في حد ذاتها، أو في الأقاليم العثمانية التابعة لها كبلاد الشام والجزائر وغيرها من الأقاليم. وكانت الجاليات الفرنسية تمارس التجارة على نطاق واسع، خاصة الخارجية منها. وقد وصل بها الأمر مع مرور الوقت، لاحتكارها والهيمنة عليها، ولو كان ذلك عل حساب التجار المحليين أو الاقتصاد العثماني، فضلاً عن بسط سيطرتها على أغلب الموانئ العثمانية خاصة في بلاد الشام. وكانت تصدر إلى أوربا عموما وفرنسا خصوصا، كل الاحتياجات من مختلف السلع والبضائع، وفي نفس الوقت تجلب للدولة العثمانية وأقاليمها، مختلف السلع والبضائع [2].

---

1 – ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، مرجع سابق، ج1، ص 496.

– نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 33.

2 – ز.ي هرشلاغ، المرجع السابق، ص 64 .

– غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا(1839–1876م)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009م، ص 55.

ساهمت الجاليات الفرنسية التجارية التي كانت منتشرة في كافة المدن العثمانية وموانئها، والفوائد التي تحصلت عليها، في دفع عجلة الاقتصاد الفرنسي، وهو ما دفع هذه الأخيرة لتثبيت وجودها على الأراضي العثمانية أكثر مما مضى، وبالتالي لعبت دورا سياسيا ضمن لها تدفق الخيرات العثمانية عليها. لذلك أصبحت مناطق عديدة محل اهتمام السلطات الفرنسية، التي كانت تنتهج سياسة الصداقة والود مع الدولة العثمانية من جهة، وتفكر خفية في عدة مشاريع تهدف من خلالها إلى إزالة الدولة العثمانية واقتسامها مع مختلف الدول الأوربية[1].

ويمكن القول إن الامتيازات الأجنبية والاتفاقيات التجارية، كانت تسير في خط واحد، ألا وهو تعزيز دور التجار الأجانب، بغية السيطرة على خيرات الدولة العثمانية وإمكانياتها، وهو ما حدث فعلاً مع مرور الوقت، حيث أصبح التجار الأجانب يتحكمون في مفاصل الاقتصاد العثماني، والذي عدل على مقاس التجار الأجانب ومصالحهم الشخصية والعامة[2].

ج– طرق التجارة الرئيسية بين الشرق والغرب :

كانت القوافل التجارية تجوب الطرق البرية، منذ العصور القديمة، لذلك عدت المنطقة العربية همزة وصل بين الشرق والغرب[3]. كما أن السفن التجارية، كانت تنتقل عبر البحر الأبيض المتوسط وترسو في أبرز موانئه على الشواطئ المحيطة فيه. لذلك ظهرت في المنطقة العربية حضارات قوامها النشاط التجاري في بلاد اليمن وسورية ومصر وبلاد المغرب وغيرها. [4]

---

1 – إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 352.

2 – مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص 350.

3 – يذكر "بروديل" أن طرق التجارة الشرقية خاصة القادمة من بلاد فارس، كانت لها محطات مهمة من أبرزها مدينة حلب في سوريا ومدينة القاهرة في مصر، وذلك في النصف الأول من القرن 16م. للمزيد أنظر:

–Fernand Braudel, Op.cit, p 498.

4 – محمود المقداد، **تاريخ الدراسات العربية في فرنسا**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع/ 167، الكويت، 1992م، ص 25 .

– شمس الدين الكيلاني: المرجع السابق،مجلة تسامح، ص 06-07.

ذكر "بلوشيه" (Blochet)[1] أن طرق الاتصال التجاري بين الشرق وأوربا أربعة طرق، منذ العصور القديمة حتى نهاية العصر الوسيط، وهي تمتد كالآتي:

الطريق الأول :

تنطلق من شواطئ الخليج العربي، وتسير مع مجرى نهر الفرات أو دجلة، وتجتاز هضبة القوقاز الضخمة، وتسير بعد ذلك في وادي نهر "الفولغا" Volga كله، ونهر "الدون" Duna، وفي جزء من مجرى نهر "نييمن" *Niemen*، إلى أن تصل إلى شواطئ بحر البلطيق في روسيا، وتستمر من ثم إلى السويد فالجزر البريطانية وايرلندا.

الطريق الثاني:

تنطلق من سواحل البحر الأسود، عبر أنهار "الدنيبر والبوغ" Boug و"دنيستر" Dniester و "نييمن والفستول" Vistule. وتنتهي هذه الطريق تقريبا إلى النقاط التي ذكرناها سابقا.

الطريق الثالث:

تنطلق من دلتا نهر النيل، وتحط رحالها على سواحل فرنسا, على مصب نهر "الرون" Rhone، ثم تتبع مجرى نهر "السون" Seone، وتسير مع مجرى نهر الراين ثم "الموز" Meuse أو "السين" Seine، وروافده أو مجرى نهر "اللوار" Loire .

---

[1] - E. Blochet, ***Les Sources Orientales De La Divine Comédie***, Maisonneuve Editeur, Paris 1901, pp 119-127.

الطريق الرابع :

تنطلق أيضا من دلتا نهر النيل، وتحط على الساحل الغربي لخليج "ليون" (*Lion*) قرب مدينة "ناربون" (*Narbonne*) اليوم. وتتبع من ثم مجرى نهر "الغارون" (*Garonne*)، ثم تصل إلى الساحل الغربي لفرنسا، حيث كان بالإمكان الوصول من هناك بحرا إلى إنجلترا و ايرلندا [1].

وتجدر الإشارة إلى أن الطريقين الأول والثاني كانا يصلان ما بين المشرق العربي وأوربا الشرقية والشمالية، بينما الطريقين الثالث والرابع يصلان المشرق العربي بوسط أوربا وغربها وشمالها الغربي.

وقد دلت الاكتشافات الأثرية المعاصرة، على وجود هذه الطرق التجارية، التي تم الإشارة إليها آنفا، بناء على النقود العربية والإسلامية التي تم اكتشافها، والتي يعتقد أنها سقطت من أحزمة التجار العرب والمسلمين الذين كانوا يسلكونها [2].

أشار المؤرخ الغربي "بيتر شوجر" في كتابه أوربا العثمانية، أن الطرق الرئيسية في الأقاليم الأوربية العسكرية والتجارية، هي غالبا الطرق التي كانت مستعملة منذ أيام الرومان. وكان الطريق الرئيسي يبدأ من استانبول المحطة النهائية لعدة طرق من أسيا إلى أسيا الصغرى، ثم إلى الأراضي العربية ومنها إلى أدرنة، وعند أدرنة يتشعب الطريق إلى أربع اتجاهات:

---

[1] – محمود المقداد، المرجع السابق، ص 25 .

[2] – نفسه، ص 26 .

الخط الشمالي ويمر عبر "دوبردييه" حتى مدخل الدانوب، ويعبر "بروت" (*Prut*) إلى حدود مولدافيا من جهة الشمال، حيث يدخل الأراضي البولندية. أما الخط الجنوبي الذي يصل "غاليبولي"، فكان قصيرا، ولكن له أهمية إستراتيجية كبيرة. وأما الطريق المركزي الكبير أو الوسط، فيبدأ من أدرنة إلى "بلوفديف" (*Plovdiv*) وصوفيا، و"نيس" (*Nis*) وبلغراد، وبودان وله أهمية تجارية كبيرة. وأما الطريق الرابع الرئيسي فيقع جنوب الطريق العسكري الرئيس إلى "سيرز" (*Serres*)، و"سالونيك، ومونستير، واوهريد" (*Ohrid*) حتى إلى الادرياتيك عند "دوريس" (*Durres*)، وله أهمية تجارية هو الآخر[1].

ويعتبر الطريق العسكري الرئيسي، ذو أهمية اقتصادية ليس لأنه يربط استانبول بأدرنة، ويربط نيس بكل من بلغراد وبودا فقط، ولكن لأنه يمثل النصف الأول من طريق تجاري في غاية الأهمية. ويعتبر الشريان الخامس الكبير، ويتشعب عند "بازرجيك" (*Pazardzhik*) بالقرب من صوفيا، ويمر عبر "سكوبيه" (*Skopje*)، وسراييفو قبل أن يصل إلى "دوبرفنيك راجوزا" (*Ragusa*) على البحر[2].

تخللت تلك الطرق الرئيسية والفرعية، والممرات المائية، العديد من المدن ذات الأهمية الإستراتيجية. كما أن أغلب هذه الطرق، كانت من إنشاء العثمانيين أنفسهم، وإن كان معظمها تَدين بوجودها، لموقعها الجغرافي أصلا، فضلا عن أنها كانت مراكز حضارية سابقة، منذ زمن الرومان والبيزنطيين. ورغم أن تلك المدن، لم تكن تضم عددا كبيرا من السكان، إلا أنها أصبحت النواة الاقتصادية للدولة العثمانية مستقبلا[3].

---

[1] –بيتر شوجر، **أوربا العثمانية 1354م–1804م**، ترجمة عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998م، ص 92 .

[2] – خليل إينالجيك و دونالد كواترت ، المرجع السابق، ص 358 .

– بيتر شوجر، المرجع السابق، ص 93 .

[3] – بيتر شوجر، المرجع نفسه ، ص 93 .

أما الباحث عمر عبد العزيز عمر، فيرى أن طرق التجارة بين الشرق الأقصى وأوربا عبر الأراضي المشرق، هما طريقان يمران بالمنطقة العربية، الأول يسمى طريق الحرير، والثاني طريق التوابل. ويمر الطريق الأول من الصين إلى فارس وآسيا الصغرى، ثم يمر بعد ذلك عبر بلاد الرافدين والشام، أو فوق هضبة الأناضول إلى بيزنطة ومنها إلى أوربا. أما الطريق الثاني فهو طريق بحري يبدأ من الشرق الأقصى، ويستمر بعد ذلك مع الخليج العربي، ثم تنتقل البضائع عن طريق البر من البصرة فبغداد فدمشق فحلب، ومنها إلى الموانئ الساحلية الواقعة على البحر المتوسط. أو كانت تتبع طريقا آخر هو طريق البحر الأحمر، لتنتقل عبر الأراضي المصرية في خليج السويس، ثم عبر طرق مائية أو برية إلى النيل ومنها إلى موانئ مصر على البحر المتوسط، وبعدها تنتقل عبر طريق المواصلات العالمي في البحر المتوسط، حيث تفرغ في موانئ إيطاليا، وأهمها البندقية وجنوة، لتوزع على بقية أجزاء أوربا الغربية والوسطى[1].

أما الباحث إدريس الناصر رائسي، فيذكر أن طرق التجارة ثلاثة محاور رئيسية وهي :

الطريق الأول :

القادم من الصين عبر سهول آسيا الوسطى والهضبة الإيرانية، حيث يتشعب فيها، فيتجه فرع إلى الأناضول عبر بورصة ثم إلى استانبول ومنها إلى دول حوض البحر المتوسط، والفرع الآخر يمر عبر العراق باتجاه السواحل الشامية ثم إلى أوربا .

الطريق الثاني:

الآتي من سواحل الهند إلى البحر الأحمر، عبر مضيق باب المندب وصولاً إلى مصر، وفيها يتشعب، فيذهب فرع إلى الإسكندرية فدول حوض المتوسط، أما الفرع الثاني فيذهب إلى دمشق وحلب عبر سيناء.

1 – تاريخ المشرق، المرجع السابق، ص 24 .

- خليل انيالجيك، تاريخ الدولة العثمانية....، المرجع السابق، ص 191–192.

الطريق الثالث:

القادم من سواحل الهند إلى الخليج العربي عبر مضيق هرمز، وصولاً إلى البصرة فبغداد فالموصل، وفيها يتجه غرباً إلى حلب أو دمشق، ومنها إلى البحر المتوسط[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الأراضي العثمانية تقع بين المراكز التجارية الشرقية والغربية، وهو ما جعل السلطات العثمانية تولي اهتماما كبيرا للطرق التجارية، من أجل تسهيل وتنشيط الحركة التجارية في المراكز الحيوية. لذلك شرعت في شق الطرق ومد الجسور، فضلاً على صيانة وترميم الطرق وتزويدها بما يلزمها. ومن أشهر الجسور جسر البوسنة والهرسك الذي يتجه نحو "سراييفوا"، والذي تم بناؤه سنة 1550م/ 957هـ، وأيضا جسر "موستار" الذي شيد سنة 1556م /964هـ، وبشكل خاص جسر "فيسجراد" سنة 1571م/ 979هـ [2].

المبحث الثاني : الامتيازات التجارية مع فرنسا.

أ- المعاهدات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا:

برز النشاط التجاري الفرنسي على الأراضي العثمانية منذ عهد السلطان بايزيد الثاني1481-1512م/ 886-918هـ، والذي أصدر فرمانا منح بموجبه الامتيازات للتجار الفرنسيين منذ سنة 1508م. كما أصدر أيضا السلطان سليم الأول فرمانا سنة 1517م/ 923هـ، سمح بموجبه للتجار الفرنسيين بممارسة نشاطهم التجاري[3]. ومن أبرز المعاهدات التجارية التي عقدت بين الطرفين نجد :

---

1 - ادريس ناصر رئيسي، المرجع السابق، ص 225.

2 - نفسه، ص 226 .

- عبد الرحيم بنحادة، المرجع السابق، ص 192.

- روبير مانتران، المرجع السابق،ج1، ص 333.

3 - معد صابر رجب: **"قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي 1520-1798م"**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 20، ع/ 03، 2013م،ص 172-173.

1- معاهدة 1528م :

أبرمت هذه المعاهدة بين السلطان العثماني سليمان القانوني وملك فرنسا "فرانسوا الأول"، حيث تم فيها تجديد الامتيازات السابقة التي منحها سلاطين دولة المماليك الشراكسة للفرنسيين وأهل كتالونيا (*Les Catalans*)[1]. وقد كفلت هذه المعاهدة الجديدة لتجار فرنسا ورعاياها الأمن والطمأنينة على أرواحهم وأموالهم ومتاجرهم، أثناء تواجدهم في أراضي الدولة العثمانية. وكفلت لهم أيضا حرية المتاجرة والتنقل برا وبحرا دون أن يمسهم سوء، ودون أن يتعرضوا لمضايقات من السلطات العثمانية، فضلا عن تنظيم إقامتهم في أحياء أو خانات خاصة بهم، وعدم المساس بكنائسهم، وعدم فرض ضرائب عقارية عليهم، ومنع السفن العثمانية التي تقوم برحلات بحرية بين استانبول وموانئ الشام ومصر من عرقلة نشاط السفن الفرنسية، التي تعمل على هذه الخطوط الملاحية. وهذه المعاهدة تبين بوضوح القواعد والأسس التي تجب ملاحظتها في جميع المعاملات التجارية الجارية آنذاك[2] .

[1] - شكيب أرسلان، المرجع السابق، ص 154.

[2] - Edward A. Vandyck, Op.cit, p 15.

- Theophile Lavallee, Op. cit , p 223.

- عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية،المرجع السابق، ص30-31.

- عمر عبد العزيز عمر، في تاريخ..، المرجع السابق، ص51.

- ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 137. وتشير الباحثة ليلى الصباغ بأن أصل وثيقة عام 1528م مفقود تماما، إلا أنه يوجد بعض النسخ باللغة الفرنسية في المكتبة الملكية وفي مستودع وزارة الخارجية.

- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني1519-1830م**، دار الكتاب العربي، 2009م، ص355.

- أرزقي شويتام، دراسات ووثائق....، مرجع سابق، ص 72.

2– معاهدة 1535م :

تعتبر أهم وأبرز معاهدة من حيث الامتيازات التجارية، التي عقدت بين الطرف العثماني الممثل في سليمان القانوني، والطرف الفرنسي الممثل في الملك "فرنسوا الأول"، في شهر فبراير من سنة 1535م /942هـ [1]. وقد أشرت لها بالتفصيل في الفصل الأول من هذه المذكرة، وسأركز في هذا الجزء من البحث على الشق التجاري المتعلق بالمعاهدة، والذي هو محور البحث، وكما هو معروف فإن هذه المعاهدة تضم ستة عشر بندا[2]، ومؤلفة من معاهدتين متصلتين، معاهدة تجارية، ومعاهدة إقامة، كما أشارت إلى ذلك الباحثة ليلى الصباغ[3]. وفيما يخص الجانب التجاري من المعاهدة، فقد نص البند الثاني على: ‹‹ يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع غير الممنوع الاتجار فيها، مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديما، بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية، ما يدفعه الأتراك في البلاد الفرنساوية.. ››.

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، م.و.ك، ج4، الجزائر، 1984م، ص 74.
– le Duc de Valmy, Op.cit, p 12-13
– أرزقي شويتام، دراسات ووثائق....، مرجع سابق، ص 72.
– وتشير أيضا الباحثة ليلى الصباغ أن النص الأصلي لمعاهدة 1535م، غير موجود كباقي جل المعاهدات الأخرى، للمزيد أنظر : ص 141-142 . وأيضا:
– Charles Féraud, Op.cit, p 91.
– عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دار الفكر العربي ، بيروت، ب ت ، ص 132 .
– عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب...، المرجع السابق، ص 61.
– ليلى الصباغ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1982م، ص 99.

[2] – فاروق عثمان أباضة، المرجع السابق، ص 81. – قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 19.
– حبيب كمال السيد، **الأقليات و السياسة في الخبرة الإسلامية** ،عربية للطباعة و النشر، القاهرة، 2002م، ص 365.

[3] – الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1،ص 142-143.
– فائقة محمد حمزة عبد الصمد، مرجع سابق، ص 72 .

أما البند الثالث فنص على: « .. ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات، التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا، حتى ولو طلبوا منه الحكم بينهم..».

أما البند السادس فتعرض إلى أنه :« لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم، فيما يخص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو الحاكم المدني..».

أما البند الثامن فأشار إلى أنه : « لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو المدافع والذخائر أو التجارة، جبرا عنهم في خدمة جلالة السلطان، أو غيره في البر والبحر، ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم ».

أما البند التاسع فنص على أن : « يكون لتجار فرنسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم، وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية، فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها... »[1].

[1] – محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 224-226.
– عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية ...، المرجع السابق،ج2، ص 31-33 .
– فاروق عثمان أباضة، المرجع السابق، ص 81-83.

والشيء الملاحظ في هذا الجزء التجاري من المعاهدة، أن المعاملة بالمثل بين الطرفين العثماني والفرنسي تبدو واضحة وجلية، إلا أن هذا الجزء من المعاهدة لم يبق ثابتا كما اتفق عليه، بل تم تعديله ومراجعته عدة مرات[1]، بحسب الظروف السياسية والضرورات الاقتصادية، خاصة وأنه معروف عند العثمانيين أن المعاهدة أو الاتفاقية تفقد مفعولها وقيمتها، بوفاة السلطان العثماني الذي أبرمها[2].

ومما يلفت النظر في معاهدة التجارة أن الأهداف والمصالح، هي التي بررت طبيعة بنودها التجارية، والتي ربطت حتما بالاقتصاد العثماني، وبطبيعة العلاقات العثمانية الأوربية خلال القرن 16م. فضلاً على الظروف الاقتصادية العالمية القائمة آنذاك، لذلك ارتأت الدولة العثمانية إبرام هذه المعاهدة التجارية، حفاظاً وحماية لتجارتها في شرق المتوسط، خاصة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، الذي كانت له انعكاسات سلبية على الاقتصاد العثماني. لذلك سعت لحماية التجارة بين الشرق والغرب وبالتالي ضمان استمرار توفر الموارد المالية الناجمة عن عائدات التجارة، والتي عدت المصدر الرئيسي للخزانة العثمانية. وهذا ما فسر منح الامتيازات للتجار الفرنسيين، بغية تنمية وتحفيز التجارة في كافة أرجاء الدولة العثمانية. وعليه يمكن القول إن السلطان العثماني سليمان القانوني، استطاع توظيف علاقاته الأوربية من أجل حل الأزمة المالية، التي عصفت بالدولة العثمانية، ولو مؤقتا من خلال سياسة حرية التجارة للأجانب وخاصة الفرنسيين[3].

---

1 – فاضل بيات، **البلاد العربية في الوثائق العثمانية** ....،المرجع السابق، ص 244.

– حدث التعديل والمراجعة، في 18 أكتوبر سنة 1569م، وفي شهر يوليو سنة 1581م، وفي شهر فبراير سنة 1597م، وفي 20 ماي سنة 1604م، وفي 5 يونيو سنة 1739م، للمزيد أنظر :

– Brunswir benoit , Op.cit, p 176.

– Géraud Poumarède, Op.cit, pp 71-72.

– عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية...،ج2، المرجع السابق، ص 36.

– فاروق عثمان أباضة، المرجع السابق، ص 87. – روبير مانتران، المرجع السابق،ج1، ص 336.

2 ـ ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 144.

– عمر عبد العزيز عمر، في تاريخ العرب...، المرجع السابق، ص 62.

3 – نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 32-33.

وقد شرعت فرنسا بعد هذه المعاهدة في عملية التبادل التجاري، كما هو منصوص عليه في ثنايا المعاهدة التجارية، من خلال تخصيص سفن تجارية لنقل البضائع كالجوخ النورماندي والورق والأقمشة والمصنوعات المعدنية من ألمانيا إلى الدولة العثمانية. وفي المقابل تأخذ الصوف والقطن والخيوط والأقمشة والحرير من الأناضول، والتوابل والبهارات وخلاصة العطور والأدوية من حلب ودمشق. وبالتالي أصبح للتجار الفرنسيين شأن كبير جدا في التجارة مع العثمانيين خاصة في العاصمة استانبول، حيث كان لفرنسا حوالي ألف سفينة تجارية، تجوب من خلالها مختلف الموانئ والمرافئ العثمانية في كافة أرجاء الدولة.

وقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين الطرفين حوالي مليون ليرة (*Livres*)، أي ما يقارب نصف التجارة الفرنسية، حتى أن الدول الأوربية الأخرى كبريطانيا وهولندا، كانتا تتاجران تحت العلم الفرنسي، طبقا لمسودة المعاهدة المبرمة بين الطرفين(1) .

ولابد من التنويه إلى أن ملوك الدولة الفرنسية بعد المعاهدة السابقة، لم يطرحوا مسألة الشؤون التجارية من جديد، في علاقاتهم مع العثمانيين إلا في عهد الملك الفرنسي "شارل التاسع" (1560-1574م)، والسلطان العثماني سليم الثاني. ويعود سبب إثارة النواحي التجارية من جديد بين البلدين، إلى معاناة التجار الفرنسيين في مدينة الإسكندرية بمصر، بعدما هددوا بمصادرة بضائعهم، وما يحوزون عليه من أملاك، من طرف تاجر يهودي مقرب من السلطان سليم الثاني، المسمى "ميكي "(2). ويعد إجراء السلطان في حق التجار الفرنسيين مناقضا للبند التاسع من معاهدة الامتياز لسنة 1535م.

1- Maddy Degen, Op.cit, p 53.

- خليل إنالجيك، تاريخ الدولة العثمانية..، المرجع السابق، ص 214.
- أكمل الدين إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص 685.

- ماجد بن صالح المضيان، **أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية 1520-1924م**، رسالة ماجستير،كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1995م، ص 112.

2- يرجع سبب المشاكل التي عانى منها التجار الفرنسيون، مع السيد "ميكي" إلى أن هذا الأخير، كان يقرضهم أمولا بفوائد كبيرة، مما ترتب عنه تراكم ديونهم، والتي عجزوا عن تسديدها، مما جعل السيد مكي يهدد بمصادرة ما يملكون.

/942هـ، وهذا ما جعل الملك الفرنسي شارل التاسع، يرسل ممثله "كلود دوبورغ"، إلى السلطان العثماني سليم الثاني يطلب منه حلاً للمعضلة التي وقع فيها التجار الفرنسيون[1] .

واستطاع ممثل الملك الفرنسي أن يحصل من السلطان سليم الثاني في سنة 1569م /977هـ، على امتيازات جديدة تضم ثمانية عشر بندا[2]. والشيء الملاحظ في هذه الامتيازات الأخيرة، أنها تتشابه إلى أبعد الحدود مع امتيازات سنة 1535م /942هـ. ومما يلفت النظر في امتيازات 1569م /977هـ، أن فيها أمران هامان، الأول أنه منح الحق لفرنسا وحدها أن تمنح رايتها في الشرق لمراكب الأوربيين غير الفرنسيين، أما الثاني فهو أن مدة المعاهدة غير مرهونة بحياة الملكين فقط، وإنما بصداقة العثمانيين للفرنسيين[3].

---

[1] – ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 146.

[2]– Le Baron I. De Testa, Op.cit, p 91-96.

- Charles A. Frazee ,Op.cit , p 67.

– Géraud Poumarède, Op.cit, pp 71-72.

– للمزيد أنظر : **الملحق رقم** : **11**.

[3]– Charles A Frazee, Op.cit , pp 67-69.

– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، ج1، المرجع السابق، ص 147.

– استطاع الملك الفرنسي "هنري الثاني" يوم 28 ماي 1577م تأسيس قنصلية في مدينة تونس، وتم تعيين القبطان المارسيلي "لويس دولاموت دارياس"، الذي لم يجد صعوبة في نيل الامتيازات فيها. للمزيد أنظر:

– F. Charles Roux, Op.cit , p 74.

ب- الوسائل المستخدمة في التبادل التجاري :

استعملت الدولة العثمانية عدة وسائل في تجارتها مع الدول الأوربية، ونفس الشيء انطبق على الدول الأوربية، التي كانت سباقة في تجارتها مع الدولة العثمانية، منذ ظهورها على الساحة الدولية. ومن أبرز هاته الوسائل:

1- الملاحة :

إن الجزء الأكبر من التجارة بين العثمانيين والأوربيين، كان يتم عبر البحر، رغم انبهار الأوربيين في القرن 16م، بشبكة المواصلات البرية العثمانية، إلا أنها كانت مخصصة لنقل الجيوش العثمانية، وقوافل التموين القادمة من المقاطعات البلقانية باتجاه العاصمة. فضلا على أنها كانت غير آمنة من أخطار قطاع الطرق. لذلك آثرت الدول الأوربية، المتاجرة مع العثمانيين عن طريق البحر المتوسط، حيث كانت السفن الأوربية تنطلق من موانئها ، وتعبر مضيق جبل طارق، ثم تلج البحر المتوسط، بالنسبة للسفن الهولندية والبريطانية وبعض موانئ غرب أوربا[1]. أما التجار الفرنسيين، فكان تعاملهم مع العثمانيين أوسع بكثير من باقي الدول الأوربية الأخرى، بحكم العلاقات المتميزة بين الدولتين، على اعتبار أن الفرنسيين أول شريك مسيحي للعثمانيين من أوربا الغربية، حيث كانت تنطلق سفنهم من مرسيليا، التي تعتبر المدينة التجارية الأولى، التي كانت تحتكر التجارة الفرنسية مع "الليفانت"، وسوريا بوجه خاص[2].

---

1 - ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 398-399 .

2 - ثريا فاروقي، المرجع السابق، ص 249.

2- النقود :

يعد النقد في الدولة العثمانية من أهم الوسائل المستعملة في التبادل التجاري، بينها وبين الأمم الأخرى، لذلك عمدت الدولة العثمانية إلى صك النقود، منذ ظهورها، لأن النقود رمز السيادة والاستقلال[1]. رغم تعسر توحيد النقد في الدولة العثمانية، بسبب اتساع رقعتها من جهة، وتساهل السلاطين مع السكان، وعدم التضييق عليهم، من خلال فرض نقود جديدة لا يعرفونها[2]. والحاصل أن النقد كان ينقسم في الدولة العثمانية خلال القرن 16م/ 10هـ، إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهي النقود الذهبية والفضية والنحاسية[3].

أ- النقود الذهبية :

وقد كان محدودا جدا نوعا وكما، لأن قيمته الباهظة، كانت تقيد طرحه في الأسواق التجارية[4]. وقد كانت معظم الدول حريصة على جمع هذا الذهب، لحاجتها إليه في دعم سياستها. وتشير الباحثة ليلى الصباغ أن هناك نوعان من النقد الذهبي في الدولة العثمانية، فالأول يسمى الإيكو الذهبي العثماني[5]، والثاني يسمى الإيكويات الأجنبية. بينما يرى الباحث شوكت باموك أن القطع الذهبية

---

[1] - أحمد ياغي إسماعيل، المرجع السابق، ص 76 .

[2]- خليل ساحل اوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، استانبول، 2000م، ص 217.

[3]- شوكت باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تعريب عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005م، ص130-135-131.

[4] – Fray Diego de Haedo: ***Topographie et Histoire générale d'Alger***, Traduit de l'espagnol par MM. Le Dr. Monnereau et A. Berbrugger, Alger, 1870, p 114.

- ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص 375 .

[5]- يذكر هايدو أن الايكو الذهبي كان يساوي 04 د خ في سنتي 1595-1596م، للمزيد أنظر:

– Fray Diego de Haedo: ***Histoire des rois d Alger***, traduite et annotée par H. D. De Grammont, Adolphe Jourdan Libraire éditeur, Alger, 1881, p 227.

العثمانية الأولى، كان يطلق عليها اسم السلطاني[1] أو حسني سلطانية (*Hasene-i Sultaniye*)، تم سكها في استانبول عام 1477م/ 882هـ، وكتب على وجهها العبارة التالية: ‹‹**سلطان محمد بن مراد خان، عز نصره**››، وعلى ظهرها: ‹‹**ضارب النضر، صاحب العز والنصر في البر والبحر**››. وفي عهد بايزيد الثاني، 1481-1512م/ 886-918هـ، ظهرت على هذه النقود عبارة: ‹‹**السلطان ابن السلطان**››. أما بالنسبة للوزن والمعايير، فقد تم اعتماد دوكة البندقية لهذا النقد الجديد، كما كان معمولا به في دول البحر الأبيض المتوسط[2]

ب- النقود الفضية :

ويعتبر هذا النوع من النقود الأكثر وفرة، إذا ما تم مقارنته بالنقد الذهبي، وبالتالي لم تكن النقود الفضية للتبادل التجاري فقط، وإنما كانت بالنسبة للتجار الأوربيين، سلعة تجارية في حد ذاتها[3]. أما النوع المتداول في الدولة العثمانية فهو الأقجة[4] أو الأقجة العثماني، أو العثماني، أو الأبيض الصغير،

---

1 – عملة ذهبية في العصر العثماني من فئة الدينار، قيمته عند نهاية القرن16م، تتراوح مابين ثمان شاهيات فضية، وإحدى عشرة. للمزيد أنظر: – مصطفى عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص 257.

2 – المرجع السابق، ص 123 .
– خليل إينالجيك و دونالد كواترت ، المرجع السابق، ج ، ص 747.

3 – خليل انالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، المرجع السابق،ص 216.

4 – وتعني لغة الضارب أو الضاربة إلى البياض، وأصلها مغولية معناه نقد أبيض، وهي قطعة صغيرة من الفضة، ضربت لأول مرة عام 729 هـ / 1328م، في عهد السلطان أورخان. وكانت تستخدم في الأوساط الشعبية للدلالة على الدراهم أو النقود بشكل عام. ووزنها خمسة قراريط، وثلاث حبات أي ربع مثقال. كانت تستعمل في الدولة العثمانية، وتحمل في وجهها الأول كلمة الشهادة، في حين تحمل على الوجه الثاني اسم الأمة باللغة الدارجة (أورخان)، وعبارة يقصد بها الدعاء له: ‹‹ **خلد الله ملكه** ›› هذا حسب الباحث أحمد ياغي. أما الباحث شوكت باموك، فذكر أن النقود الأولى كانت تحمل نقوشا تقول: ‹‹**السلطان العظيم، أورخان ابن عثمان، أدامه الله**›› أو: ‹‹**الله الرحيم، أورخان ابن عثمان، عز نصره**››.
للمزيد أنظر:
– سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص20.
– خير الدين بربروس، المرجع السابق، ص 23. – مصطفى عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص 13.
– أحمد ياغي إسماعيل، المرجع السابق، ص 76. – شوكت باموك، المرجع السابق، ص 71-72 .

وهو عملة عثمانية قديمة، تعود إلى عصر السلطان العثماني أورخان[1]، وبقيت تستعمل في الحسابات المالية الرسمية إلى غاية نهاية القرن 17م/ 11هـ. أما النقد الفضي الأوربي، فهو عدة أنواع متداولة، من أبرزها إيكو الأسد، القادم من هولندا، ويعرف داخل الدولة العثمانية باسم الأسدي[2]، قروش، أو أرسلاني قروش. بالإضافة إلى الإيكو الألماني، الذي كان متداولا في المقاطعات الأوربية واستانبول. وقد اكتشفه العثمانيون أثناء ولوجهم لأوربا الوسطى. ولقد انتشرت هذه القطعة النقدية إلى حد ما في أرجاء الدولة العثمانية، وكانت تزن تسعة دراهم، وكان العثمانيون يطلقون عليها تسمية الريال، أو الريال غروش[3]

والجدول التالي يمثل قيمة الأقجة الفضية، والسلطاني الذهبي في الفترة الممتدة بين 1477-1582م /882-990هـ [4] :

---

[1] – كان وزنها في البداية ستة قراريط، وبعيار 90 % من الفضة الخالصة، وهي مربعة الشكل.

– للمزيد أنظر: **الملحق رقم : 13**.

[2] – وهو نقد هولندي كانت عليه صورة الأسد، وكانت تسمى أرسلانلي، وتساوي 120 آقجة، للمزيد أنظر :

– سهيل صابان، المرجع السابق، ص 30.

[3]– Fray Diego de Haedo: Topographie,Op.cit, pp 114-115.

– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 379-384.

– مصطفى عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص 330-331.

[4] – شوكت باموك، المرجع السابق، ص 126.

– للمزيد أنظر: **الملحق رقم 14**.

السنوات	الأقجة من كل 100 درهم	الأقجة بالغرامات	السلطاني بالغرامات	نسبة التبادل أقجة / سلطاني	حساب نسب أسعار الذهب،الفضة
1477	400	0.77	3.572	46-45	8.8
1481	410	0.75	3.572	47	8.9
1491	420	0.73	3.572	52	9.6
1500	420	0.73	3.572	54	10.0
1512	420	0.73	3.572	55	10.2
1526	420	0.73	3.544	59	10.9
1532	420	0.73	3.544	60	11.2
1540	420	0.73	3.544	60	11.2
1550	420	0.73	3.544	60	11.2
1566	450	0.68	3.517	60(رسمي)	11.8
				65-70(السوق)	
1582	450	0.68	3.517	60(رسمي)	11.8
				65-70(السوق)	

ج- النقود النحاسية :

كان هذا النوع من النقد، موجودا في الدولة العثمانية خلال القرن 16م. وقد اختلفت أسعاره مابين 1/8 الأقجة، و1/16 منها. ثم أقدمت الدولة العثمانية على سك عملة نحاسية جديدة، أطلقت عليها اسم "المانغيز" (*Mangir*)، إلا أن هذه الأخيرة لم يكتب لها النجاح وسحبت من التداول في السوق، بسبب عراقيل الحرب ومعيقاتها، مما جعل قيمتها تتهاوى جدا، وهو ما دفع بالدولة العثمانية إلى سك "مانجيرات أخرى"، إلا أن حظها لم يكن أفضل من السابق[1] .

[1] - ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 389-390 .

3- الأوزان والمقاييس :

تعد دارسة الأوزان[1] والمقاييس في الدولة العثمانية من المواضيع الحديثة في حقل البحث التاريخي. وقد أشار بعض الدارسين إلى المزالق التي يقع فيها الكثير من مؤرخي الاقتصاد العثماني، ما لم يتمكنوا من إدراك آليات اشتغال نظام المكاييل والموازين والمقاييس في الدولة العثمانية، التي كانت متعددة ومختلفة، نظرا لشاسعة المساحة، والانفتاح الاقتصادي على الدول الأجنبية، في إطار العلاقات المبرمة مع هذه الدول، كإيران والدول الأوربية وغيرها. وعليه لم يكن للدولة العثمانية أي قانون معين أو تنظيم عام، يحدد لها الأوزان والمقاييس، بل هي تختلف بحسب نوع السلعة وطبيعة البضاعة والمكان. وقد حاول التجار الأوربيين إدخال بعض المقاييس، إلا أنهم وجدوا صعوبات كبيرة، بسبب اختلاف المقاييس والأوزان، فضلا عن تعددها وتنوعها؛ فقيمتها تختلف من مدينة إلى أخرى، رغم التسمية الواحدة، فمثلا رطل من القصدير في مدينة صيدا يزن تقريبا (5/120) وقية مرسيلية، و(6/1) في حلب، و(1/140) في استانبول. وتختلف هذه الأوزان أيضا حسب نوع البضاعة، فمثلا رطل من القطن المغزول، يزن في صيدا (5/15) أوقية مرسيلية، بينما رطل من القطن الخام يزن (5/75) من تلك الأوقيات. وكذلك كيلة واحدة من القمح تساوي 25.65 كلغ من القمح في استانبول، في حين لا تتجاوز 22.25 كلغ بالنسبة للارز. وهناك وحدات أخرى تستعمل أيضا كمقاييس مثل الكنتال وهو (100) رطل في صيدا، ويعادل (500) أوقية مرسيلية، بالإضافة إلى البالة والكيس والصندوق والحمل؛ ويكون حمل حمار أو بغل أو جمل. ومن مقاييس الأطوال نجد الذراع، وتعتبر القطعة أو الثوب هي الوحدة الأساسية التي اعتمدها الأوربيون في شراء الأقمشة أو بيعها. [2]

[1] - للمزيد أنظر : **الملحق رقم : 17**.

[2] - ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 430-431.

- عبد الرحيم بنحادة، المرجع السابق، ص 209-211.

ج – طبيعة المبادلات التجارية بين الدولتين :

لم يكن البحر المتوسط مسرحا للحرب فحسب، بل كان أيضا جسرا قامت عليه التبادلات التجارية بين الأمم الكبرى، كما هو الشأن بين الدولة العثمانية وفرنسا خاصة خلال القرن السادس عشر. كما ورث العثمانيون دور العرب كهمزة وصل للتجارة الشرقية، كما ورثوا أيضا إمكانياتهم الاقتصادية التي جعلت منهم قبلة للتجار الأوربيين. وعليه فالدولة العثمانية اكتسبت قوتها الاقتصادية من خلال تعدد ثرواتها الطبيعية وتنوعها، فضلاً على استقرارها السياسي وسيادة الأمن في أغلب أقطارها. كما تعد في حد ذاتها سوقا داخليا فسيحاً، وهذا بشهادة العديد من المؤرخين الذين اعتبروها بمثابة اقتصاد عالمي، ناهيك عن دورها البارز كوسيط تجاري هام بين أقصى الشرق والغرب. وعدت العاصمة استانبول من أهم الأسواق التجارية الواسعة، وأحد مراكزها الرئيسية في الداخل والخارج، على اعتبار أنها ضمت كثافة سكانية كبيرة، بلغت نصف مليون نسمة خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر[1].

وبالتالي فقد تبوأت استانبول مكانة مرموقة في التجارة العثمانية، ويعود ذلك لعدة عوامل مختلفة منها الجغرافي والسياسي والديموغرافي، فاستانبول عاصمة العثمانيين، ومركز إداري كبير يعج بمختلف الموظفين والخدم وغيرهم. كما تعد من أكبر القواعد العسكرية في الدولة، وعليه تحتوي على عدد كبير من الجيش العثماني، ولذلك فالكثافة السكانية العالية في استانبول، كانت أحد العوامل الأساسية لبروز العاصمة كسوق تجاري فسيح، تأتيها السلع والمواد، من كل حدب وصوب، وهو ما فسر

---

[1]– Dossier Pédagogique*:* Op.cit, pp 09-14.

– عبد الرحيم بنحادة، المرجع السابق، ص 161.

– شمس الدين الكيلاني: المرجع السابق، مجلة تسامح، ص 06.

التواجد الأجنبي الكثيف بها خاصة التجار الأوربيين، لأن دورهم كان محصورا تقريبا في توفير المواد والسلع المفقودة في العاصمة استانبول[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الحياة الاقتصادية كانت مراقبة بشكل كبير من قبل الدولة، عن طريق آليات متنوعة ومتعددة، تمثلت في مراقبة الأسواق الداخلية، فضلا على رصد السلع والمواد المستوردة والصادرة، بوسائل زجر مختلفة، نصت عليها مختلف القوانين التي وضعها سلاطين الدولة العثمانية، والتي كان الغرض منها حماية الاقتصاد ورعايا الدولة، من أجل ضمان استمرار قوتها، بواسطة ضمان أكبر قدر ممكن من المداخيل، وعلى وجه الخصوص موارد التجارة الخارجية. [2]

وقبل الخوض في طبيعة المبادلات التجارية بين البلدين، لابد من التعرف على وضعية تجار الدولتين، وهل تم فعلا تطبيق بنود معاهدة 1535م/ 942هـ، على أرض الواقع بالنسبة للطرفين؟ أي بمعنى آخر هل كان تجار الدولة العثمانية يعاملون على الأراضي الفرنسية، بنفس المعاملة التي كان يتلقاها التجار الفرنسيين على الأراضي العثمانية؟ ومن كان السَباق في تنشيط التجارة الخارجية لبلده؟ هل هم العثمانيون أم الفرنسيون؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، تم الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع المتخصصة في هذا المجال رغم قلتها، وتوصلت إلى الإجابة التالية :

كان عدد التجار العثمانيين في البلاد المسيحية قليلا جدا، كما يشير إلى ذلك المؤرخ "روبير مانتران"، وهما صنفان: تجار عاديين، وتجار رسميين تابعين للسلطان العثماني (**خاصة تاچري**)، وهم مستثنون من الضرائب ومن الرسوم الجمركية، ويتمتعون بحماية خاصة، كما نصت على ذلك معاهدة

---

[1] – شمس الدين الكيلاني: المرجع نفسه، ص 187.

[2] - Sunar IIkay, "***Anthropologie politique et économique: l'Empire ottoman et sa transformation***", in, Annales, Économies, Sociétés, Civilisations, 35 année, N° 3-4, 1980, p 552.

– عبد الرحيم بنحادة، المرجع السابق، ص 161.

الامتياز لسنة 1535م /942هـ. والجدير بالتنويه أنه هذه التسهيلات التي كان يتمتع بها التجار العثمانيين على الأراضي المسيحية، كانت في عهد السلطان سليمان القانوني[1].

أما الباحثة ليلى الصباغ فتشير إلى أن التجار العثمانيين، لم يستفيدوا من شروط مماثلة تمنح لهم في أرض الفرنجة، على اعتبار أنهم لم ينساقوا وراء التجارة الخارجية، ولم يكن لهم جاليات في البلاد المسيحية، لكن هذا الأمر لم يكن على سبيل الإطلاق، بل هناك من كان يمارس التجارة مع الفرنسيين من سكان بلاد المغرب في الحوض الغربي للمتوسط، فضلاً على العديد من المسيحيين واليهود والأرمن من رعايا الدولة العثمانية، الذين كان لهم نشاط تجاري واسع مع بعض الدول الأوربية بما فيها فرنسا[2].

أما الباحث المعاصر عبد الرحيم بنحادة فذكر: أن التجارة العثمانية مع الخارج هي في الحقيقة، وقبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت عبارة عن تجارة أوربية في البلاد العثمانية، ذلك أن التجار الأوربيين هم الذين كانوا يفدون بسلعهم إلى المراكز التجارية العثمانية، خاصة الموانئ لبيعها، ثم يشترون سلعا محلية ينقلونها إلى بلداهم. ولم يسمع عن تجار عثمانيين خارج أراضي الدولة العثمانية، لأسباب ارتبط بعضها بالقوة، وارتبط بعضها الآخر بمسألة النظرة الإسلامية لوجود مسلم في دار الحرب[3].

أما فيما يخص بند المعاملة بالمثل المقرر في معاهدة الامتياز العثمانية الفرنسية لسنة 1535م /942هـ، فقد كان مطبقاً في عهد السلطان سليمان القانوني في الأراضي الفرنسية، بحكم أن المعاهدة بين الطرفين سارية المفعول في كلا البلدين، وأيضا الدور الإيجابي، الذي لعبه الملك الفرنسي "فرانسوا الأول" في تنفيذ بنود هذه المعاهدة، على اعتبار أن سليمان القانوني صاحب فضل عليه، لكن بمجرد وفاة السلطان سليمان القانوني، ومجيء سلاطين عثمانيين بعده أقل حزماً وضعفاء، تغيرت أوضاع التجار

[1] – Charles Féraud, Op.cit, p 89.

– روبير مانتران، المرجع السابق، ج1، ص 335.

[2] – الجاليات الأوربية....، مرجع سابق، ج1، ص 213-214.

[3] – العثمانيون المؤسسات...، المرجع السابق، ص 212.

العثمانيين كثيراً نحو الأسوأ تدريجيا، ولم يصبحوا يعاملون بنفس المعاملة التي كانت في عهد السلطان سليمان القانوني، وقد حدث أكثر من ذلك، حيث أصبحوا غير مرغوب فيهم على الأراضي الفرنسية[1]، كما هو الشأن بالنسبة للتجار الجزائريين، الذين كانوا يتعاملون كثيراً مع تجار مرسيليا الفرنسية، حيث كانت سفنهم تتعرض لتفتيش خاص دون السفن الأخرى، بغية القبض على ربابنتها على اعتبار أنهم أعلاج ارتدوا عن ديانتهم المسيحية. فضلاً على أنه لم يكن يسمح لهم بممارسة التجارة في المدن الفرنسية، ناهيك عن عدم السماح لهم بالرسو في موانئهم، بحجة أن الجزائريين قراصنة متنكرون في هيئة تجار[2].

ويذكر محمد العربي زبيري، أن التجار الجزائريين كانوا يواجهون عراقيل كثيرة من قبل تجار مرسيليا، منعتهم من ممارسة نشاطهم التجاري، وصلت إلى حد القتل في الكثير، من الأحيان أو يتم احتجازهم بحجة أنهم مرتدين عن الديانة المسيحية ولابد من معاقبتهم. لكن الحقيقة غير ذلك، فالتجار الفرنسيون يريدون إبعاد العثمانيين عموما، والجزائريين خصوصاً، من أجل الاستحواذ على التجارة الخارجية، واحتكارها لأنفسهم دون غيرهم[3].

[1] – نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 92.

– عائشة غطاس:" **التجار الجزائريون من خلال سجلات القنصلية الفرنسية(1636–1830م)**" المجلة التاريخية المغاربية، ع/ 61-62، تونس،1991م، ص 128.

[2] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص 364-365.

– أرزقي شويتام، دراسات ووثائق...، المرجع السابق، ص 76.

– محمد بن سعيدان، **علاقات الجزائر مع فرنسا 1659–1756م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012م، ص58.

[3] – **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792–1830م**، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1984م، ص 109.

وفي المقابل كان التجار الفرنسيين في كافة أرجاء الدولة العثمانية، يتمتعون بحرية الملاحة، ويمارسون نشاطاتهم التجارية بدون قيد أو شرط، والأكثر من ذلك أخذت السلطات العثمانية على عاتقها توفير الحماية لهم، وهو ما وفر لهم مناخ اقتصادي ملائم، استطاعوا من خلاله التحكم في التجارة الخارجية للدولة العثمانية مع مرور الوقت، إلى درجة أن أصبحت فرنسا، ملكة التجارة في حوض البحر المتوسط وجميع الأقاليم التابعة للدولة العثمانية(1).

وتذكر ليلى الصباغ أنه بوفاة السلطان سليمان القانوني أصبحت المعاهدات تجدد مع الفرنسيين، في إطار المفاوضات بدون الإشارة فيها إلى المعاملة بالمثل، بل وقدمت الدولة العثمانية تنازلات أكثر من السابق، ليس فقط للدولة الفرنسية، بل تعدته إلى الكثير من الدول الأوربية(2). وقد نتج عن هذه الأوضاع الجديدة خاصة مع نهاية القرن السادس عشر، التراجع التدريجي للاقتصاد العثماني خاصة الخارجي منه، وفي المقابل انتعاش الاقتصاد الفرنسي، الذي كان حتماً على حساب الاقتصاد العثماني(3).

أما بخصوص الأسبقية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فمعلوم أن دول أوربا الغربية ومن بينها فرنسا، قد شهدت تحولات جذرية على الساحة الدولية خلال القرن السادس عشر، وعلى رأسها التغيرات الكبيرة في البنية الاقتصادية لأوربا عموما(4)، فزاد رأس المال، وترتب عنه الحاجة الماسة لاستثماره خارج البلاد، فضلاً عن الحاجة الملحة لمختلف المواد الأولية، التي تدخل في الصناعات الأساسية للدول الأوربية(5). وهو ما جعل هذه الأخيرة تكون السَباقة في التجارة الخارجية، بغية توفير كل ما تحتاجه من الأراضي العثمانية، لأنها على علم مسبق بما تزخر به الأراضي العثمانية، بأقاليمها من

[1] – قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 21.

[2] – الجاليات الأوربية...،المرجع السابق،ج1، ص 213.

[3] – إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 331– 336.

[4] – نفسه، ص 345.

– نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 103.

[5] – إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 334.

خيرات هامة. كل هذا دفعها لتكوين أسطول تجاري ضخم، من أجل سد حاجياتها من مختلف السلع والبضائع العثمانية في إطار تجاري بحت. وهو ما تجسد فعلاً في معاهدة التجارة الشهيرة بين سليمان القانوني، و"فرانسوا الأول" سنة 1535م /942هـ [1].

أما العثمانيين، فلم يهتموا بالتجارة الخارجية، ولم ينساقوا وراءها كثيراً كما ذكرت ليلى الصباغ، ويعود ذلك لعدة اعتبارات من أبرزها أن الدولة العثمانية، لم يكن لها رعايا بالقدر الكافي في البلاد المسيحية، فضلاً عن أنه لم يكن لديها خبرة بتقاليد التجارة العالمية، ولم تحسن استغلال المزايا التي توفرت لها، بفضل الفتوحات الكبيرة التي قامت بها. وكذلك أنها كانت دولة عسكرية، بالدرجة الأولى فأغلب أساطيلها كانت حربية، وبالتالي لم تهتم كثيراً ببناء الأساطيل التجارية، لأن شغلها الشاغل كان الفتوحات، فضلاً عن السعي لتأمين أراضيها المترامية الأطراف في القارات الثلاث، من خصومها المتربصين بها في كل مكان، خاصة من الدول الأوربية، وعلى رأسها اسبانيا ممثلة في ملكها "شارلكان"، الذي يعد ألد أعداء الدولة العثمانية، خاصة في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني[2]

وقبل التعرف على طبيعة المبادلات التجارية بين الدولتين، لابد أن نشير إلى أن صادرات الدولة العثمانية بأقاليمها اتجاه الدول الأوربية عموماً، والفرنسية خصوصاً، كانت أكثر من وارداتها من الدول الغربية، وهذا ما فسر التدفق الكبير للتجار الأجانب نحو الدولة العثمانية، وبإيعاز من بلدانهم بغية استثمار أموالهم، وضمان تدفق أرباحهم ومنتجاتهم، التي كانوا يتاجرون بها على الأراضي العثمانية لصالح بلدانهم الأصلية. الأمر الذي جعل فرنسا المستفيد الأكبر من العلاقات التجارية مع العثمانيين، بل والأكثر من ذلك السعي من أجل تجديدها، كلما اعتلى العرش العثماني سلطان جديد.

---

[1] - إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق ، ص 350.

- Charles Féraud, Op.cit, p 90.

[2] - ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 213-214.

- نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 25.

- نفسه، ص 105.

– F. Gabriel, G.E. Capprreto et autres, Op.cit, p 136.

وتتجلى صادرات وواردات الدولة العثمانية اتجاه فرنسا في ما يلي:

1- صادرات الدولة العثمانية نحو فرنسا:

كانت صادرات الدولة العثمانية اتجاه الدول الأوربية عموما والفرنسية خصوصاً متنوعة، في إطار الاتفاقيات التجارية المبرمة بين الطرفين والتي نصت على تبادل مختلف السلع والبضائع بين البلدين، فضلاً عن حرية ممارسة التجارة في أراضي البلدين. لكن الشيء الملاحظ أن هذه السلع لم تكن كلها على نفس الدرجة من الأهمية، لأنها كانت تخضع كما أشرنا سابقا لجملة من القوانين التي تنظمها، فمثلا الحبوب خضعت لمبدأ أساسي في التجارة العثمانية، وهو ما يطلق عليه الباحثون بمبدأ الأقضية المغلقة، وهو مبدأ يقوم على أساس منع تصدير هذه المادة خارج المجال الذي تنتج فيه. والغرض من ذلك كان سد حاجيات السكان من هذه المادة الحيوية، خاصة في المدن الكبيرة، وعلى رأسها العاصمة استانبول. فضلا عن ضمان حاجة الجيش العثماني، من المؤن في حالة خروجه المتواصل للحروب[1]. لكن هذا الإجراء لم يمنع من تصديرها في بعض الأحيان، خاصة عندما تكون متوفرة إلى درجة الكساد.

ومن أهم المواد التي كانت تصدر إلى فرنسا نجد ما يلي :

البن على اعتبار أن هذه المادة كانت تستقطبها العاصمة استانبول بوفرة خاصة من مصر، مما جعلها تعمل على تصديرها من جديد نحو الغرب الأوربي.

[1] - عبد الرحيم بنحادة، المرجع السابق، ص 188.

- شمس الدين الكيلاني: المرجع السابق، مجلة تسامح، ص 07.

إضافة إلى ذلك كان يصدر الحرير، والأقمشة والصوف، والقطن، والقمح، وزيت الزيتون، والزبيب، والخيوط، والمنسوجات القطنية والحريرية، والسجاد، وكذا التوابل والبهارات والفلفل، والعقاقير والعطور والصباغ، وبعض الفواكه، كعنب دمشق، والمشمش والمعادن الثمينة.. وغيرها من المواد الأخرى[1].

والشيء الملاحظ أن فرنسا استخدمت المواد المستوردة من الدولة العثمانية أو أقاليمها، في صناعتها الحديثة، التي كانت مصانعها في حاجة إلى المواد الأولية كي تنتعش وتلبي حاجيات ومتطلبات الشعب الفرنسي.

2- واردات الدولة العثمانية من فرنسا:

أما بالنسبة لواردات الدولة العثمانية من فرنسا فكانت متنوعة هي الأخرى، حيث تستورد العاصمة العثمانية استانبول كل ما تحتاجه، من مختلف السلع والمواد الاستهلاكية والمواد الخام، خاصة السلع غير متوفرة في الأراضي العثمانية، وهو الحقل التجاري الذي اغتنمه التجار الأجانب، بغية استثمار أموالهم وجناية أرباح طائلة، فضلا عن التحكم في هذه التجارة المربحة، ولو على حساب التجار المحليين.

1- Dossier Pédagogique ,Op.cit , pp 09-15.

- روبير مانتران، المرجع السابق، ج1، ص 336-337.
- عبد الرحيم بنحادة، المرجع السابق، ص 188.
- أكمل الدين إحسان أوغلو، المرجع السابق، ص 691-692.
- حمزة ميمونة منصور، المرجع السابق، ص 65.
- ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1،ص 442-473.

وتمثلت واردات الدولة العثمانية في ما يلي :

المنسوجات المصنوعة من الصوف، والمنسوجات الحريرية، والأجواخ [1] الأوربية، ومختلف الأثواب التي كانت تستعمل في الصنائع المحلية، والعطور، والجلود والورق، والقصدير والصلب. كما تحصل على العمولات الفضية بوجه خاص، والتي كان يعفيها السلطان العثماني من رسوم الدخول. بالإضافة إلى المعادن، كالحديد والنحاس والبارود والرصاص والكبريت، والمواد الكيماوية، والمجوهرات، والكريستال، والمرايا، والساعات. فضلاً عن بعض المواد الغذائية، كالسكر والقهوة والجبن والجوز، وغيرها من المواد الأخرى. ولم تكن هذه الواردات موجهة لرعايا الدولة العثمانية فقط، بل يستفيد منها كذلك الأجانب المقيمين على التراب العثماني، والذين عادة ما يطلبون أو يستوردون سلعا ومواد من بلدانهم الأصلية[2].

والشيء الملاحظ في واردات الدولة العثمانية من الغرب عموما وفرنسا خصوصاً، أن أغلب المواد المستوردة كانت من المواد الكمالية، وهذا له دلالة تاريخية على أن المجتمع العثماني، وخاصة الطبقة الحاكمة، كانت تعيش نوعاً من الرفاهية والترف، خاصة في عصر القوة والمجد والازدهار، وهو ما تجسد في النصف الأول من القرن السادس عشر.

---

[1] – نوع من الأقمشة الأوربية، للمزيد أنظر : الصفحة 90.

[2] – روبير مانتران، المرجع السابق، ج1، ص 337.

– عبد الرحيم بنحادة، المرجع السابق، ص 188.

– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 488.

– هاملتون جيب وهارولد بوين، المرجع السابق، ص 337.

– خليل ايناجيك، تاريخ...، المرجع السابق، ص75- 214.

– خليل إينالجيك ودونالد كواترت، المرجع السابق، ج1، ص 289.

ومما سبق يمكن القول إنّ:

- العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الأوربية، تعود جذورها إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، خاصة مع الإمارات الايطالية جنوة والبندقية .
- تحول طرق التجارة العالمية من المتوسط إلى المحيط الأطلسي، دفع الدولة العثمانية إلى منح العديد من الامتيازات التجارية للدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا، بغية إعادة النشاط التجاري للبحر المتوسط، بعد أن فقد أهميته تدريجيا، جراء اكتشاف طريق الرجاء الصالح .
- فتح باب الامتيازات التجارية من قبل الدولة العثمانية للدول الأوربية، نتج عنه حدوث منافسة كبيرة بين القوى الأوربية آنذاك خاصة بين فرنسا وانجلترا.
- الطرق التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا، كانت متعددة ومتنوعة، سواء شمال البحر المتوسط أو جنوبه، فضلا عن أن التعامل التجاري بين الطرفين كان يتم بشكل مباشر أو غير مباشر.
- الدولة العثمانية استعملت وسائل عديدة في تعاملها التجاري مع الدول الأوربية عموما، وفرنسا خصوصا.
- فرنسا تعتبر الدولة الأوربية الوحيدة، التي استفادت من الامتيازات التجارية بصفة رسمية، وفي كامل أرجاء الدولة العثمانية، وعمل تحت رايتها العديد من تجار الدول الأوربية.
- معظم الدول الأوربية كانت تتاجر مع الدولة العثمانية، تحت مظلة فرنسا وعلمها، وهذا في كافة أنحاء الدولة العثمانية، في أوائل منح الامتيازات الأجنبية.
- معظم واردات الدولة العثمانية كانت من المواد الكمالية، على عكس الدول الأوربية، وعلى وجه الخصوص فرنسا، التي كانت وارداتها من الدولة العثمانية وأقاليمها، موادا أساسية ساهمت بشكل كبير في نمو اقتصادها وتطوره عبر الزمن.
- السلع والبضائع المتبادلة بين الطرفين، كانت متنوعة ومتعددة، بالرغم من أن صادرات الدولة العثمانية أكثر من وارداتها.

- الموانئ والمدن العثمانية، ساهمت بشكل كبير في دفع عجلة الاقتصاد العثماني خلال القرن السادس عشر، خاصة الموانئ والمدن الشامية.
- فرنسا استغلت الامتيازات التجارية الممنوحة لها من قبل الدولة العثمانية، استغلالا لم يخدم لا مصالح الدولة العثمانية، ولا مختلف أقاليمها، ومن ذلك التدخل في شؤونها الداخلية، وبالتالي المساس بسيادتها كدولة مستقلة.
- فرنسا أصبحت تفض نزاعات تجارها بنفسها دون تدخل من الدولة العثمانية. وقد أنشئت لهذا الغرض محاكم خاصة، تتولى رعايتها بنفسها.
- الجاليات الأوربية، كان لها دور كبير في تنشيط الحركة التجارية الخارجية للدولة العثمانية، وفق ما يخدم مصالحها الخاصة، ومصالح بلدانها الأصلية، وهو ما ترتب عنه تحكمها في التجارة الخارجية.
- التجار الأوربيين كانوا السبّاقين إلى ولوج عالم التجارة المتوسطية مع العثمانيين، على اعتبار أنهم استغلوا بدهاء التسهيلات والتنازلات الممنوحة من قبل السلاطين العثمانيين، الذين كانوا يرغبون في إعادة إحياء التجارة المتوسطية وتنشيطها، على أمل ضمان مداخيل مالية ثابتة تساهم في تعزيز خزينة الدولة العثمانية.

الفصل الثالث

نماذج من التجارة المتوسطية بين الدولة العثمانية وفرنسا

المبحث الأول: العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية

المبحث الثاني: العلاقات التجارية السورية الفرنسية

أما الفصل الثالث فهو بعنوان: "**نماذج من التجارة المتوسطية بين الدولة العثمانية وفرنسا**"، وقد اخترت الجزائر عن بلاد المغرب، وسورية عن بلاد المشرق. وأدرجت تحت هذا الفصل مبحثين، فالأول يتمثل في العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية، وتطرقت فيه إلى بداية الامتيازات التجارية الفرنسية في الجزائر، ثم عرجت إلى تأسيس حصن الباستيون، ثم ذكرت أهم الصادرات والواردات بين الجزائر وفرنسا. وألمحت إلى تونس والامتيازات الفرنسية فيها. أما المبحث الثاني فشمل العلاقات التجارية السورية الفرنسية، وتناولت فيه دور الموانئ والمدن السورية في التجارة بين الشرق والغرب. ثم سلطت الضوء على أهم المواد التجارية المتبادلة بين سوريا والغرب. كما تعرضت إلى كل من مصر واستانبول كمحطات للتجارة مع فرنسا.

وبناء على هذا يمكن أن نطرح الأسئلة التالية:

- إلى أي فترة تاريخية تعود الاتصالات الجزائرية الفرنسية؟
- وما نوعية النشاط التجاري بين الطرفين؟
- إلى أي مدى استطاعت الموانئ والمدن السورية استقطاب التجار الأجانب؟
- وما هي أبرز السلع والمواد المتبادلة بين سوريا وفرنسا؟

المبحث الأول : العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية:

1- بداية الامتيازات التجارية الفرنسية في الجزائر :

بادئ ذي بدء، وقبل أن نتعرف على النشاط التجاري الفرنسي في الجزائر، وبالضبط في الشرق الجزائري، لابد أن ننوه إلى أن الفترة الأولى للتواجد الفرنسي في الأراضي الجزائرية، والتي تعتبر من الفترات التي يشوبها الكثير من الغموض، لم تكن واضحة رغم وجود العديد من الدراسات[1]، لأنه لا توجد وثائق رسمية تدل على بدايتها؛ فالمصادر العربية التي تتناول بداية العصر العثماني في الجزائر خلال القرن السادس عشر، لم تذكر وجود الفرنسيين بالشرق الجزائري، وأنهم كانوا يشتغلون بصيد المرجان والتجارة.

تشير معظم المراجع الأجنبية على أن التواجد الفرنسي بالشرق الجزائري، يعود إلى تاريخ 1520م/ 927هـ، وأن البايلرباي خير الدين سمح لهم بذلك[2]. ويذكر محمد العربي الزبيري أن التجار الفرنسيين، عرفوا شواطئ الشرق الجزائري منذ القرن الثالث عشر. غير أن الامتيازات التي تمتع بها الفرنسيون دون غيرهم، لم تحصل إلا سنة 1520م/ 927هـ، عندما منحهم إياها خير الدين، في عهد

[1] – ونفس شيء حصل أيضا على الأراضي التونسية، حيث أن تاريخ إنشاء المؤسسات والمراكز التجارية في إطار الامتيازات العثمانية ظل غامضا، فقد أعطى المؤرخون الفرنسيون آراء مختلفة حول هذا الموضوع، فمنهم من يرى أن وجود هذه الشركات قد سبق امتياز 1535م، ومنهم من يرى أن التأسيس الحقيقي جاء بعد هذه المعاهدة، بينما يرجع "ليون بورغيس" (*Léon Bourguès*)، أصل هذه الشركات إلى منتصف القرن 15م، وبالضبط سنة 1450م، حيث تمكنت شركات فرنسية من شراء مساحات واسعة من الشواطئ التونسية تحت مسمى امتيازات إفريقيا (*Les Concessions d' Afrique*)، للمزيد أنظر :

- Paul Masson, ***Histoire des établissements et du Commerce Français dans l'Afrique (1560-1793)***, Librairie Hachette & Co, Paris 1903, p 03.

[2] – سهيلة علوش، **حصن الباستيون والسلطات المحلية في الجزائر العثمانية**، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2006م، ص 23.

الملك الفرنسي "فرانسوا الأول"، الذي كانت تربطه علاقات جيدة مع السلطان العثماني سليمان القانوني[1].

وكان الغرض منها في الوهلة الأولى، استغلال مكان محدد من ساحل البلاد لصيد المرجان[2]، ووقع الاختيار على ما سمي في ذلك الوقت بـ: "الباستيون" أو حصن فرنسا (*La Bastion de France*)[3].

ويذكر جمال قنان أن العلاقات التجارية الفرنسية الجزائرية، انحصرت بين مجالين، فالأول يتمثل في العلاقات التجارية العامة، والذي يخص تجارة التصدير والاستيراد، ونسب التعريفة الجمركية والرسوم المختلفة الأخرى، وحقوق الرعايا والتجار في كلا البلدين وواجباتهم. فهذه المسائل كانت تضبط دائما في إطار المعاهدات السياسية. والمجال الثاني، وهو الخاص بحقوق وواجبات التجار القائمين على استغلال

1– F. Charles Roux, Op.cit, p 61.

– أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800–1830م**، دار الكتاب العربي، للطباعة والنشر، الجزائر، 2011م، ص 66–67.

2 – يذكر الحسن بن محمد الوزان الفاسي: أن هناك شاطئ غير بعيد عن عنابة، يكثر فيه المرجان، إلا أنه ليس لأحد الحق في صيده من البحر أو التقاطه من الشاطئ، للمزيد أنظر :

– **وصف إفريقيا**، ج2، ط2، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص 62.

3 – Fray Diego de Haedo: Topographie…, Op.cit, p 91.

– Chevalier d'Avrieux, ***Mémoires***, par le R.P. Jean-Baptiste Labat, 5 T, Charles- Jean-Baptiste Delespine, Paris, 1735, T5, p 57-58.

– Charles Féraud, Op.cit , p 74. – Maddy Degen, Op.cit, pp 72-74.

– يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، د.م.ج، الجزائر،2007م، ص 100.

–المنور مروش،**دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة الأسعار والمداخيل**،ج1،دار القصبة للنشر،الجزائر،2009، ص83.

- Paul MASSON, ***Histoire des établissements*** ,Op.cit ,p 08.

– جون ب. وولف، **الجزائر وأوربا 1500–1830م**، ترجمة أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، الجزائر، 2009م، ص 241.

الامتياز، سواء فيما يتعلق بصيد المرجان، أو حق احتكار تصدير بعض السلع، الذي يمثل نشاطا مكملا للنشاط الأول [1].

2- تأسيس الباستيون (حصن فرنسا):

كان حرص فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر، ينبع من رغبتها العميقة في استغلال خيرات البلاد الاقتصادية، واحتكار استثمار المرجان، الذي كان الساحل الجزائري مصدر مهم له، خاصة الجزء الشرقي من البلاد[2]. وهذا ما فسر إبرامها للعديد من المعاهدات مع الجزائر، بلغت حوالي سبعين معاهدة، ومن بينها معاهدة التجارة والملاحة (*Traité de commerce et de navigation*)، بين ملك بجاية، خالد بن زكرياء، ومجلس حكومة مرسيليا، في أواخر القرن الثاني عشر الميلادي. وكذلك معاهدة "شاتيلرو" أو المعاهدة الثلاثية (*Le traité de Châtellerault ou le traite tripartite*)، بين مبعوثي خير الدين رئيس الدولة الجزائرية، ومبعوثي سليمان القانوني السلطان العثماني، و"فرانسوا الأول" ملك فرنسا سنة 1534م/ 941هـ، وغيرها من المعاهدات الأخرى[3].

---

[1] – جمال قنان، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790–1830م**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1997م، ص 223.

[2]– Charles Féraud, Op.cit. p 93.

– ليلى الصباغ: "**عنابة بين اسمها وموقعها وعلاقاتها مع العالم المتوسطي حتى الاحتلال الفرنسي**"، مجلة الأصالة، ع/ 34-35، 1976م، ص133.

[3] – Ernest Mercier, ***Histoire de Constantine***, J. Marle et F. Biron, Imprimeurs –éditeurs, Constantine, 1903, p 218.

– نايت بلقاسم مولود قاسم ، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م**، ج1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص57-58.

– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 99.

– أرزقي شويتام، نهاية الحكم...، المرجع السابق، ص 67.

وأشار جمال قنان أن المرسيليين قد تحصلوا على امتياز صيد المرجان في خليج شتورة[1] من شيوخ منطقة عنابة، مقابل عوائد يدفعونها، وكان ذلك سنة 1478م /883هـ، واعتبر أن هذا الامتياز ليس بالشيء الجديد في العلاقات الجزائرية الأوربية، لأن أمير بجاية، والسلطان الحفصي أبي عبد الله، قد منح للجنويين امتياز صيد المرجان على السواحل الشرقية للجزائر، والغربية لتونس، منذ منتصف القرن الثاني عشر[2].

مارس الفرنسيون نشاط صيد المرجان على السواحل الجزائرية منذ سنة 1520م /927هـ، ثم تولى هذه المهمة بصفة رسمية التاجران المرسيليان "طوماس لانش" (*Thomas Lunche*) [3] و"كارلين

---

1 - هو ميناء صغير يقع على بعد كيلومترات قليلة غربي سكيكدة. للمزيد أنظر:

- مارمول كربخال، **إفريقيا**، ج3، ترجمة محمد حجي و محمد زنيبر ومحمد الأخضر، دار المعرفة، الرباط، 1988م، ص 06.

- ونفس شيء حصل أيضا على الأراضي التونسية، حيث تذكر المصادر أن "أنطوان لانش" قد استفادة من صداقة أخيه "طوماس لانش"، الذي تحصل على امتياز استغلال الباستيون في الجزائر، وتمكن من افتكاك حق تأسيس مؤسسات لصيد المرجان في الأراضي التونسية. وقد شاركه في ذلك "جان بوراتا" و"أورصو صانتو" ، غير أن تأسيس هذه الشركة ظل غامضا هو الآخر. للمزيد أنظر:

- Paul Masson, ***Les Compagnies du Corail, étude historique sur le commerce de Marseille au siècle et les origines de la colonisation Française en Algérie, Tunisie, Imprimerie Barlatier, Marseille,*** Fantemoing -éditeur, Paris ,1908, , pp 157-158.

2- Chevalier d'Avrieux, Op.cit, p 58.

- Ernest Mercier, Op.cit, p 218.

- معاهدات الجزائر ...، المرجع السابق، ص 42.

3 - هو "طومازو لانسيو" (Tommaso Lincio)، وعرف في مرسيليا باسم "طوماس لانش"(Thomas Lenche)، وهو كرسيكي الأصل جاء ليستقر في مرسيليا مع أخيه "أنطوان"(Antoine)، حيث أصبح ثاني قنصل سنة 1565م، وتقلد في مدينة مرسيليا منصب رئيس مجلس أرشيف المدينة، والتي أصبحت تعرف تحت اسم "طوماس لانش"، للمزيد أنظر:

- Paul Masson, ***Histoire des établissements***, Op.cit, pp 08-09.

ديدي" (*Carlin Didier*)، ابتداء من سنة 1561م/ 969هـ [1]، بعدما سمح لهما السلطان العثماني بصيد المرجان على الساحل الواقع شرق مدينة عنابة. وهكذا استقر التاجران في مكان قريب من مرسى الخرز[2]، أي القالة القديمة، وأطلقا عليه اسم "باستيون فرنسا". وبعد ذلك قاموا بتأسيس شركة لمزاولة نشاط صيد المرجان [3]. مقابل دفع 1500 إيكو (*écus*) ذهبية للجزائر. وسمح لهذه الشركة بإنشاء ساحات وموانئ على سواحل القالة، وعنابة، والقل، ورأس روز، وإقامة مبان ومراكز، ومنشآت تتمتع بالامتيازات المعترف بها لفرنسا بغية صيد المرجان [4].

وفي المقابل اشترط عليهما في الاتفاق المبرم، على عدم تحصين هذا المركز أو تسليحه. ولكن التجار الفرنسيين، لم يمتثلوا لهذا الشرط، وأقاموا فيما بعد تحصينات، ووضعت مدافع حولها، وداخل

---

[1] – Maddy Degen, Op.cit, p 57. – Eugène Plantet, Op.cit, p 07.

– أرزقي شويتام، دراسات ووثائق...، المرجع السابق، ص 74-75. – أرزقي شويتام، نهاية الحكم..، المرجع السابق، **ص** 67.

- سعيد دحماني، **من هيبون إلى عنابة تاريخ تأسيس قطب حضري**، منشورات مؤسسة بونة للبحوث والدراسات،2007م،ص130

- يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوربا 1500-1830**م، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2009م، ص 59.

– Henri Garrot, ***Notice sur La pêche Du Corail,*** Joseph Angelini Imprimeur-Editeur, Alger, 1900, p 05.

– H.-D. De Grammont, ***Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830),*** Ernest Leroux, éditeur; Paris, 1887, pp 54-55.

[2] – ويسمى بالبير الأزرق، ويسميه الجغرافيون العرب مرسى جون، أو الخليج. للمزيد أنظر:

– Charles Féraud, Op.cit, p 81.

[3] – عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،ج3، الجزائر، 2010م، ص 93.

– وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م، ص 141.

– Maddy Degen, Op.cit, pp 11-12. – H.-D. DE GRAMMONT, Op.cit, p 54.

– Ernest MERCIER, ***Histoire de l'Afrique septentrionale (Berberie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830)***, T3, Ernest Leroux éditeur, Paris, 1868, T3, p 151.

[4] –F. Charles Roux, Op.cit, p 66. – Charles Féraud, Op.cit.p 92.

– يحي بوعزيز، علاقات ...، المرجع السابق، ص59. للمزيد أنظر: **الملحق رقم : 12**.

الحصن أيضا، فضلا عن رسو السفن الفرنسية على الشاطئ أمامه، وهو ما ترتب عنه تعكر العلاقات الجزائرية الفرنسية من حين إلى آخر [1].

3- أهم الصادرات والواردات بين الجزائر وفرنسا:

كانت المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا، تتم عبر موانئ فرنسا الجنوبية، ومن أبرزها ميناء مرسيليا، الذي يعتبر الميناء الرئيسي في المبادلات، ثم يليه "طولون"، و"سيتات"، و"كاسيس". [2] أما بالنسبة للموانئ الجزائرية فكثيرة، نذكر أهمها وخاصة تلك التي تقع في الشرق الجزائري؛ كميناء عنابة، والقل، وجيجل، وبجاية. [3]

لقد لعبت الموانئ دورا كبيرا، سواء بالنسبة للجزائر أو فرنسا، في تحريك النشاط التجاري والاقتصادي بين البلدين؛ حيث بلغت قيمة التجارة الخارجية لفرنسا، في منتصف القرن السادس عشر، 75 مليون ليرة فرنسية، أي ما يقارب من 32 مليون دوقا. [4] كما حققت فرنسا من جراء هذا النشاط أرباحا كبيرة، وهذا نظرا لانخفاض أسعار المنتجات المحلية، التي كانت تستوردها من الجزائر. وفي المقابل الارتفاع الكبير لأسعار سلعها الموجهة إلى الجزائر. [5]

---

[1] - يحي بوعزيز، الموجز، المرجع السابق، ص 100.

[2]- Henri Garrot, Op.cit, p 05 .

- مباركة خرنق، **العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن 17م سياسيا وتجاريا**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012م، ص 104.

[3] - عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية...،المرجع السابق، ص 101-103.

- الحسن بن محمد الوزان الفاسي، المرجع السابق، ص 54-61.

- مارمول كربخال، المرجع السابق، ص 06-07.

- محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 59 .

[4] - المنور مروش، القرصنة الأساطير...ج2، المرجع السابق، ص 167.

[5] - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق،ص 357-358.

- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار البصائر، ط2، الجزائر، 2008م، ص455-456.

وسنحاول أن نستعرض في هذا النموذج، أبرز الصادرات والواردات، التي كانت تتم عبر البلدين خلال القرن السادس عشر، العاشر الهجري:

أ- الصادرات : تتجلى الصادرات الجزائرية نحو فرنسا في المواد الأساسية التالية وهي: المرجان، والجلود، والصوف، والشمع، والحبوب (قمح وشعير وفول). (1)

1- المرجان (2): يعد من أبرز المواد الأساسية، التي كانت تنشط الحركة التجارية الدولية في الحوض الغربي للمتوسط (3)، وهو ما فسر الاهتمام البالغ به آنذاك، من قبل مختلف التجار الأوربيين

---

[1] -H.-D. DE GRAMMONT, Op.cit, p 55. - Ernest MERCIER, Op.cit, p 151.

- M. Renavdor, ***Alger, Tableau du Royaume de la ville et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer***, Paris, 1830, pp 146-157.

- ب.وولف جون، المرجع السابق، ص 241. - المنور مروش، العملة الأسعار...،ج1، المرجع السابق، ص 83.

- عميراوي احميدة، **علاقات بايلك الشرق بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، دار البعث، قسنطينة، 2002م، ص 34.

- كانت هذه المواد تصدر إلى فرنسا في البداية من قبل طوماس لانش وكارل ديدي، في إطار ما كان يعرف آنذاك، بالامتيازات الإفريقية أو المعزول، للمزيد أنظر: - Charles Féraud, Op.cit, p 92

[2] - يقول القدماء أنه شجرة ذات عروق وأغصان، ولكن ليس لها أوراق. وقالوا في العصور الوسطى أنه نبات يشبه الأشجار. ولكن التعريف الحديث يعتبر الغصن الحي من المرجان، كتجمع لحيوانات متحدة فيما بينها وملتحمة، وهو يوجد في أعماق تتراوح ما بين خمس وعشرين ومائتي متر. ويكبر بسرعة، فيبلغ ارتفاعه في بعض الأحيان خمسين سنتيمترا، للمزيد أنظر:

- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 85-86.

- أما المؤرخ الفرنسي (*Henri Garrot*)، فذكر أن المرجان مادة ثمينة، تفرز من الحيوانات الصغيرة، التي تعيش في أعماق البحار في حياة فردية وجماعية، بفضل الجيوب التي تحجز هذه المادة. للمزيد أنظر: -Henri Garrot, Op.cit, p 03.

- أما أبو القاسم الزياني، فذكر أن المرجان ينبت في البحر كالشجر، وهو ليس عقد الزئبق، وهو أنواع فمنه الأبيض والأحمر والأسود، وهو يقوي البصر كحلي، وينفع العين، وينشف رطبتها . للمزيد أنظر: - الترجمانة الكبرى...، المصدر السابق، ص 349.

[3] - التر عزيز سامح ، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989م، ص 337.

- كان الجنويين معتادون على صيد المرجان منذ زمن طويل قبالة جزيرة طبرقة. للمزيد أنظر:

- Fray Diego de Haedo: ***Histoire***, Op.cit, p 11.

وخاصة الفرنسيين منهم، لأن الجميع كان يسعى للربح والكسب السريع، وبالتالي أصبح عامل استقطاب رئيسي لجل التجار الأوربيين، كما أشار إلى ذلك عديد الباحثين. [1]

وكان صيد المرجان على الساحل الشرقي للجزائر، محتكر في البداية من طرف شركة "لانش" الفرنسية، كما ذكرنا ذلك آنفا. وكانت الشركة تكلّف مجموعة من الصيادين للقيام بعملية صيد المرجان، وتتفق معهم مسبقا، على إجراءات الدفع كالأجرة والتجهيزات وغيرها. ومن المعروف أن سفينة الصيد تتكون من سبعة أشخاص: الرئيس، والربان، وخمسة نوتية. [2] وكي تضمن الشركة بأن يكون صيد المرجان لها وحدها دون غيرها، كانت تلجأ إلى الدفع المسبق لكل قائد سفينة، مائتي بياستر، بشرط أن لا يباع المرجان المستخرج سوى لمؤسسة الحصن وحدها. وتجدر الإشارة إلى أن عدد السفن المستخدمة في عملية الصيد، لم تكن تتجاوز الأربعون سفينة، لأن ميناء القالة آنذاك لا يتسع لأكثر من ذلك. [3]

وتتراوح الكميات المستخرجة من البحر، ما بين عشرون وخمسة وعشرون قنطار سنويا، كحد أدنى لكل سفينة، أما الكمية الإجمالية لجميع السفن المتخصصة في الصيد، فتقدر بحوالي ألف قنطار سنويا. وعندما تنتهي عملية الصيد، يقوم الصيادون ببيعه للشركة، حسب الاتفاق المبرم سابقا، بسعر ثمانية وخمسين قرشا للرطل الواحد، ثم تقوم الشركة بوضعه في صناديق مخصصة له، وبعدها يتم تسويقها،

---

[1]- عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص 105-106.

– ونفس شيء يقال أيضا على تونس التي أصبحت محل اهتمام التجار الأوربيين بها منذ القرن 15م، وازدهرت تجارة هذه المادة أكثر خلال القرن16م، خاصة في الجهات الغربية لتونس وبضبط منطقة طبرقة . للمزيد أنظر :

- F.Charles Roux, Op.cit, p61.

– Chevalier d'Avrieux, Op.cit, pp 57-58.

– Fray Diego de Haedo: ***Topographie***..., Op.cit, p 91.

- Fray Diego de Haedo: ***Histoire***... Op.cit, p 11.

[2]- Chevalier d'Avrieux, Op.cit, p 58.

– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 86. – أحمد ياغي اسماعيل، المرجع السابق، ص 252.

[3] – عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص 106.

– Henri Garrot, Op.cit, p 19.

حيث يكون الوزن النهائي لكل صندوق؛ مائة وثلاثين رطلا، ويصل سعر الصندوق الواحد في سوق مرسيليا؛ ثلاثمائة بياستر، كما يخضع سعر المرجان أيضا لجماله ونقائه. (1)

ولابد من التنويه إلى أن المؤرخ "بول ماصون"(*Paul Masson*)، ذكر أن المرجان الجزائري، لم يكن يقتصر تصديره على مرسيليا فحسب، بل كان يتجه أيضا نحو الأسواق المشرقية وعلى رأسها مصر، ويضيف أن حجم الكمية المصدرة نحو المشرق، تفوق بكثير تلك الموجه نحو فرنسا. (2) وعليه يمكن القول إن المرجان الجزائري، كانت له قيمة كبيرة في الأسواق الدولية، وهذا نظرا لازدياد الطلب عليه، فضلا عن نوعيته الرفيعة، وجماله الأخّاذ، وهذا بشهادة الشركة المستثمرة فيه. كما كان الملك الفرنسي "فرانسوا الأول" يوصي به لسيدات بلاطه. (3)

ولمعرفة حجم الكميات المصدرة من المرجان نحو فرنسا، خلال القرن السادس عشر، ندرج الجدول التالي، (4) الذي يوضح أبرز التطورات التي شهدتها صادرات هذه المادة :

[1] – عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص 107.

[2] –Paul Masson, ***Les Compagnies***, Op.cit, p 121.

[3] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 87.

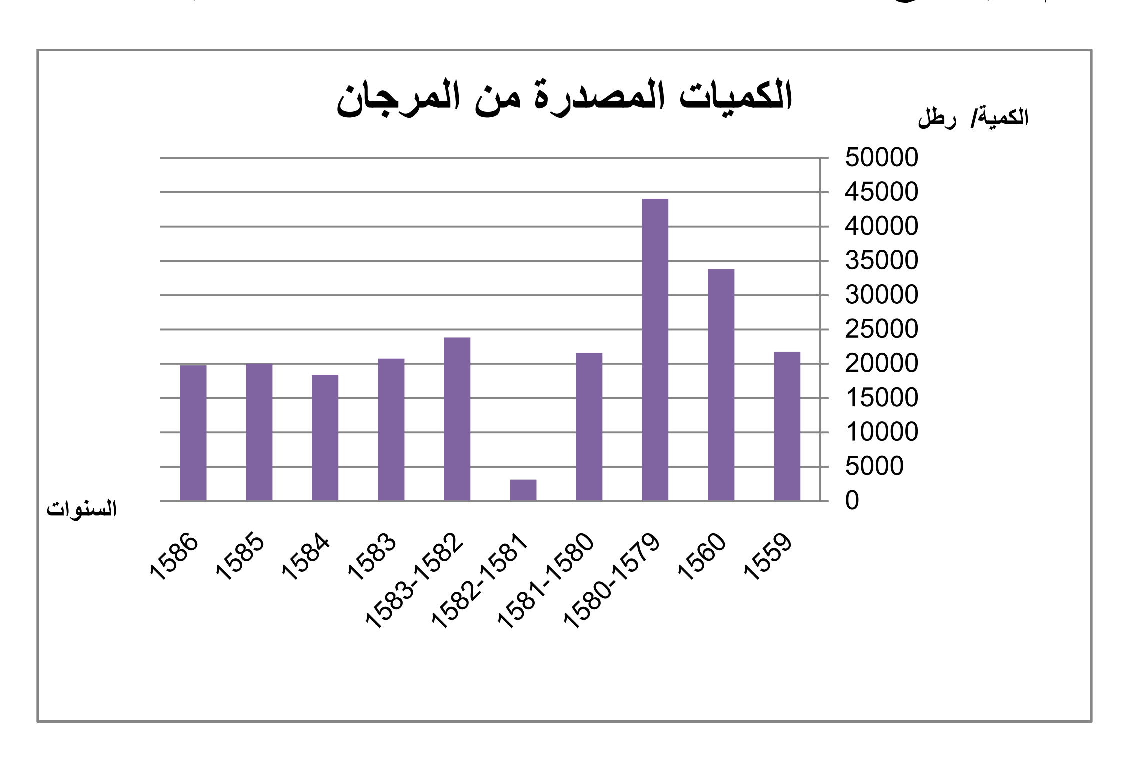
– محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 103.

– Henri Garrot, Op.cit, p 04.

[4] – نقلا عن: عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص 108.

السنوات	الكمية المصدرة	مصدر الإحصائيات
1559 1560	21748 رطلا 33805 /	GIRAUD. ***Les Lenches a Marseille et en barbarie***. In M.I.H.P.T. pp 39/40.
1580-1579 1581-1580 1582-1581 1583-1582 1583 1584 1585 1586	44051 21601 3133 23823 20752 18391 20038 19765	MASSON. ***Les Compagnies du Corail– Etude historique sur le commerce de Marseille au xvi siècle et les origines de la colonisation Française – Tunisie***. 1908, p 114.

رسم بياني يوضح الكميات المصدرة من المرجان إلى فرنسا خلال القرن 16م:



وما يمكن ملاحظته، أن كميات المرجان المصدرة، لم تكن ثابتة ومستقرة، وإنما كانت تزداد وتنقص حسب السنوات، كما يلاحظ ذلك الارتفاع الكبير بين سنتي 1579-1580م، وذلك الانخفاض الكبير في سنتي 1581- 1582م.

2- الجلود : تحتل المرتبة الثانية في الصادرات الجزائرية نحو فرنسا بعد المرجان، نظرا لتوفر مصادر هذه المادة، ألا وهي الثروة الحيوانية، حيث كان الشرق الجزائري، يزخر بأراضي شاسعة وخصبة، مما سمح بتوفر المراعي، وبالتالي تعدد أنواع المواشي، خاصة الأبقار، التي كان عددها يزيد عن الحاجة، فتصدر إلى الخارج، وتصدر جلودها. [1]

احتلت كل من القالة وعنابة والقل، الريادة في تصدير هاته المادة، بالإضافة إلى بجاية والحصن. وقدرت قيمة صادرات كل من القل وعنابة، بحوالي عشرين ألف جلد سنويا. أما الحصن الفرنسي، فكان يساهم بحوالي ستة ألاف جلد. ومما ساهم في الاهتمام بهذه المادة من قبل التجار الأوربيين، قلة ضرائبها التي لم تكن تتعدى 10 %، ويطلق عليها حق القايد. وتعد مدينة القل، المركز الرئيسي لتصدير الجلود حتى بعد القرن السابع عشر[2].

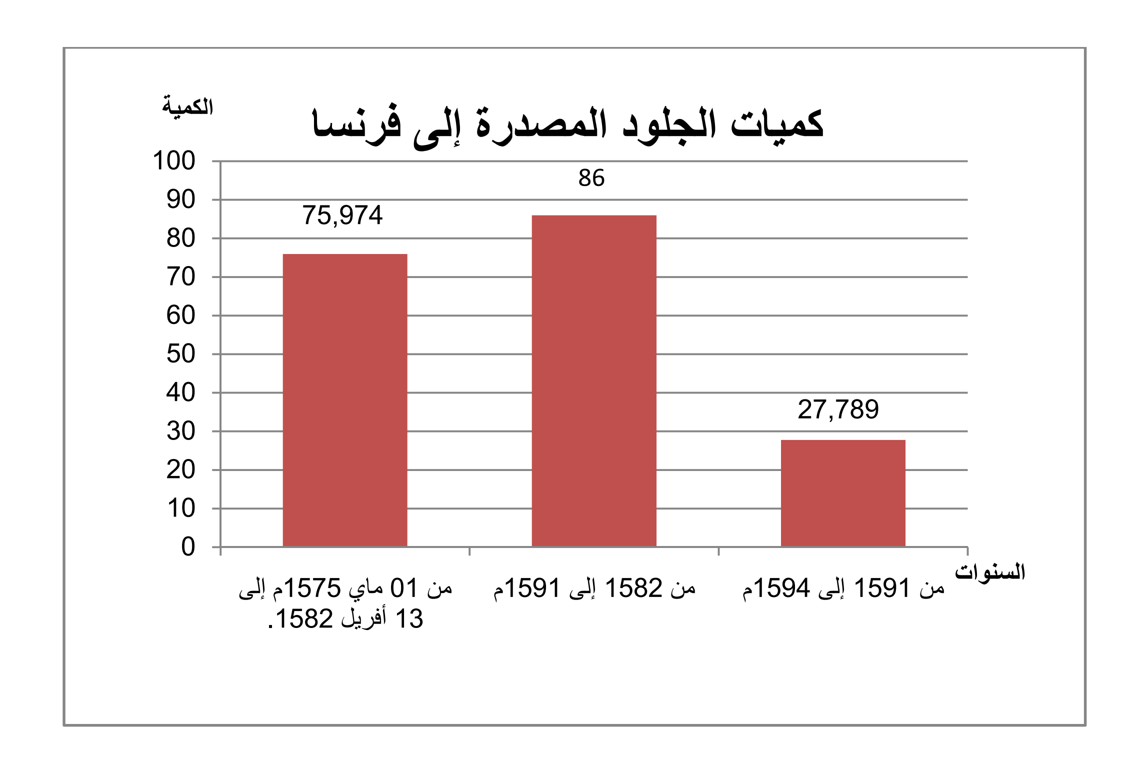
[1] - العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 97.
- سامح التر، الأتراك العثمانيون، ص 337.
- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 362.
- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...مرجع سابق، ص 466.
- ونفس المادة أيضا تصدر من الأراضي التونسي، على اعتبار أن تجارة الجلود قديمة جدا في تونس، ويتحكم فيها التجار اليهود، وتصدر كميات كبيرة منها إلى الأراضي الفرنسية بواسطة تجارها، للمزيد أنظر:
- مباركة خرنق، المرجع السابق، ص 97.

[2]- Fray Diego de Haedo: ***Topographie***, Op.cit, p 91.
- عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص 111.
- محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 105.

وقد كان التجار الفرنسيين، يجنون فوائد كبيرة جدا من تجارة الجلود، نظرا لسعرها الزهيد، الذي لم يكن يتجاوز أربعة ريالات على أكثر تقدير. [1] والجدول التالي يوضح لنا كميات الجلود المصدرة إلى فرنسا ما بين سنتي (1575م- 1594م) [2]:

السنة	المكان	الكمية	المصدر
من 01 ماي 1575م إلى 13 أفريل 1582.	المؤسسات الفرنسية	75.974 الجلود والأبقار	Paul Masson
من 1582 إلى 1591م	المؤسسات الفرنسية	86.000 وحدة	Paul Masson
من 1591 إلى 1594م	المؤسسات الفرنسية	27.789 وحدة	Paul Masson

رسم بياني يوضح كميات الجلود المصدرة إلى فرنسا:



[1] – محمد بن سعيدان، المرجع السابق ، ص 113.

[2] - Paul Masson, ***Les Compagnies***, Op.cit, p135.

يلاحظ من خلال الجدول أن الكميات المصدرة إلى فرنسا من الأبقار والجلود، كانت مرتفعة مابين 1575 إلى غاية 1591م، ثم تراجعت كثيرا، وهذا بسب الظروف السياسية والاقتصادية عموما.

3– الحبوب : والمراد بالحبوب عموما القمح والشعير والفول وغيرها، أي كل المحاصيل التي تعد الغذاء الأساسي والضروري للإنسان، والتي تجتهد الدول من أجل توفيرها كي تضمن الأمن الغذائي لسكانها. ويعتبر الشرق الجزائري من أهم المناطق إنتاجا للحبوب، [1] حيث صدر كميات كبيرة إلى مختلف المقاطعات الجنوبية لأوربا، وخاصة المناطق الوسطى لفرنسا. [2]

أ– القمح : كان لهذه المادة دورا بارزا في التجارة المتوسطية، على اعتبار أنها المحرك الرئيسي لتجارة الجزائر مع أوربا، وعلى حد تعبير "بول ماسون": ‹‹**إن إقامة المؤسسات الفرنسية بشرق البلاد لصيد المرجان ما كان إلا حجة، إذ الهدف الأساسي هو الحصول على القمح...**››. [3]

ويعد القمح من المحاصيل الغذائية الأساسية، التي تتوقف عليها معيشة السكان وحياتهم. ويتحكم في وفرة هذا المحصول، عوامل عديدة من أبرزها العوامل الطبيعية وعلى رأسها طبيعة الأرض، حيث كلما كانت الأرض خصبة كان المنتوج أوفر، فضلا عن طبيعة المناخ، والتي لها دور بارز في تحديد كمية الإنتاج. وتعتبر شركة "لانش" الفرنسية، أول شركة احتكرت تصدير القمح الجزائري نحو فرنسا.

1 - ناصر الدين سيعدوني: **الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء التواجد العثماني**، مجلة الأصالة، ع/ 34-35، 1976م، ص 99.

2 – H.-D. De Grammont, Op.cit, pp 137-136.

– العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 91–92.

– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...مرجع سابق، ص 468 .

– المنور مروش، العملة الأسعار...،ج1، المرجع السابق، ص 83.

– ب.وولف جون، المرجع السابق، ص247.

– أحمد ياغي اسماعيل، المرجع السابق، ص 252.– شمس الدين الكيلاني: المرجع السابق، مجلة تسامح، ص 10.

– ونفس المواد أيضا تصدر من الأراضي التونسية اتجاه الدولة الفرنسية، في إطار التبادلات التجارية التي تتم بين البلدين، للمزيد أنظر:

– مباركة خرنق، المرجع السابق، ص 92–94.

3 – Paul Masson, ***Les Compagnies***, Op.cit, p 526.

وقد كانت تجارة القمح محل اهتمام التجار الأوربيين منذ البداية، [1] ويعود سبب ذلك كما تذكر عائشة غطاس، إلى توفر محصول القمح بكميات كبيرة جدا بالمنطقة، فضلا عن انخفاض أسعاره، حيث لم يتجاوز سعر الكيلة الواحدة، اثنان من البياسترات المحلية، وثلاثة ونصف بياستر للكيلة المرسيلية. [2]

وفيما يلي جدول يبن لنا أهم أسعار الحبوب، التي كانت الشركة تشتريها من منطقة عنابة، بين سنتي 1559 و1587م. وهذه الأرقام محددة بالأوكا؛ وهي قطعة ذهبية، حددت قيمتها الرسمية في سنة 1578م بـ 03 ليرات فرنسية، أي ما يزيد عن 32 غ من الفضة الخالصة. [3]

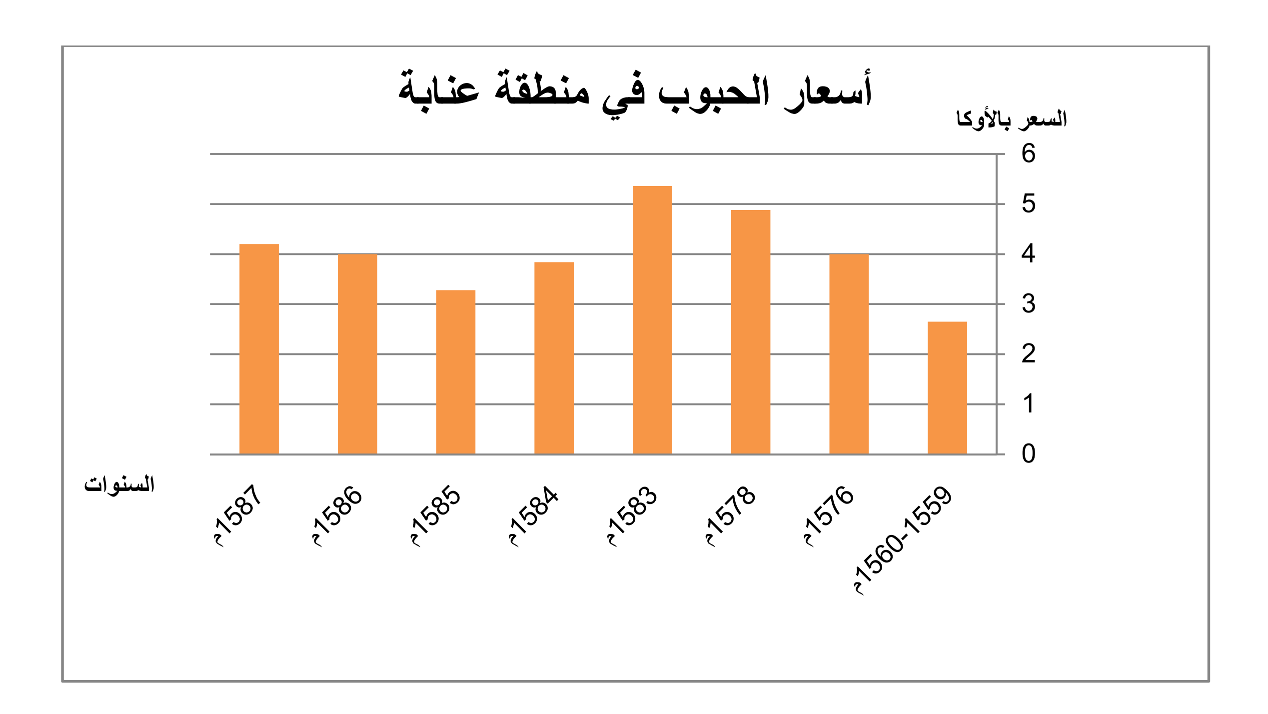
السنـــــــــــوات	السعر بالأوكـــــــا
1559-1560م	02.65 إلى 03.50
1576م	04.00
1578م	04.88
1583م	05.36
1584م	03.84
1585م	03.28
1586م	04.00
1587م	04.20

[1] – ليلى الصباغ، عنابة بين اسمها، المرجع السابق، مجلة الأصالة، ص 139-140.
– محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 106.

[2] – المرجع السابق، ص 114-115.

[3] – نقلا عن المنور مروش، العملة الأسعار...، المرجع السابق،ج1، ص 83-84.

رسم بياني يوضح أسعار الحبوب في منطقة عنابة :



يلاحظ استقرار سعر القمح خلال فترة عقدين من الزمان بين 1559-1587م، رغم اختلاف الأسعار من سنة إلى أخرى، وأن أكبر سعر كان في سنة 1583م.

أما فيما يخص الكميات المصدرة من الحبوب، فالجدول الآتي يبين لنا الكميات المصدرة بدقة منذ البداية الأولى لنشاط شركة "لانش" الفرنسية، والوحدة المعتمدة هي الكافي، [1] في الفترة الممتدة من 1575 إلى 1597م [2]:

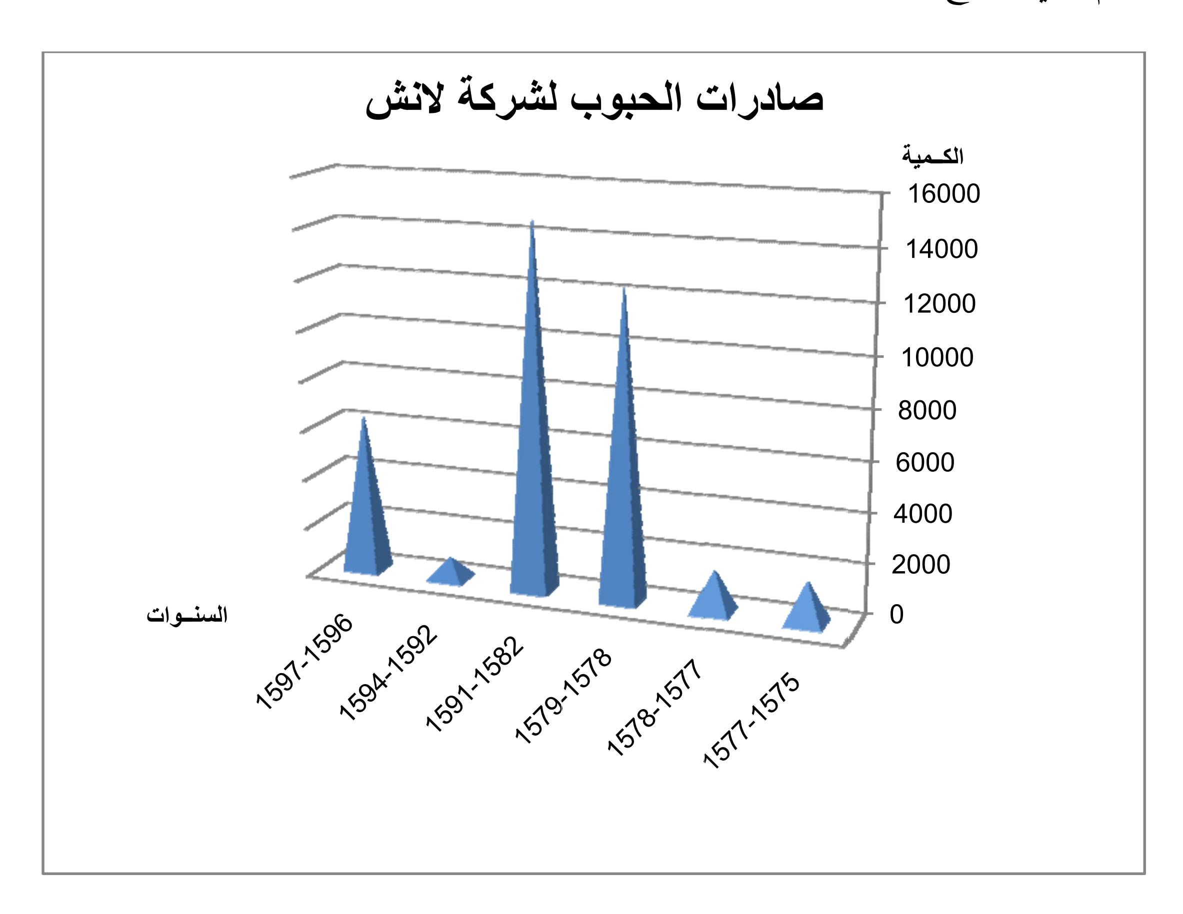
[1] – يساوي الكافي ثلاث كيلات ونصف وزنة مرسيلية، أو ما يعادل 120كلغ. أما عن سعر الكافي الواحد، فلم يكن يتجاوز سبع ريالات، للمزيد أنظر:

– عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص 116.

[2] – نقلا عن: المرجع نفسه.

السنـــــــــوات	الكميـــــــة	الـــــوحدة
1575-1577م	1653	كافي +
1577-1578م	1637	//
1578-1579م	12332	//
1582-1591م	14592	//
1592-1594م	863	//
1596-1597م	6339	//
المجمـــــــــوع	377416	

رسم بياني يوضح الكميات المصدرة من الحبوب لشركة لانش الفرنسية :



وما تجدر ملاحظته، أن كميات القمح المصدرة كانت مختلفة من سنة إلى أخرى، وبشكل كبير أحيانا، وقليلا أحيانا أخرى، ربما بسبب سنوات القحط وسنوات الخير وهطول الأمطار، باعتبار اعتماد الجزائريين في زراعتهم للقمح على ما تجود به السماء.

ب- الشعير :

يحتل الشعير المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد القمح، فكان ينتج في العديد من المناطق. وقد كان مركز الحصن، يصدر وحده قرابة خمسة آلاف قيسة[1]، ومن القالة نحو ستة آلاف قيسة، ومن رأس وردية ألف قيسة. [2]

والجدول التالي يوضح لنا أسعار الشعير المقدرة بالأوكا الذهبية، من سنة 1583-1590م[3]:

السنــــــوات	السعـر بالأوكــا الذهبية
1583م	02.40
1584م	01.92
1585م	01.44
1586م	01.77
1587م	02.04
1588م	02.10
1590م	02.08

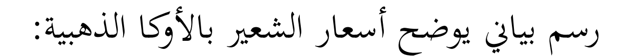
1 – القيسة: مكيال للحبوب، للمزيد انظر :

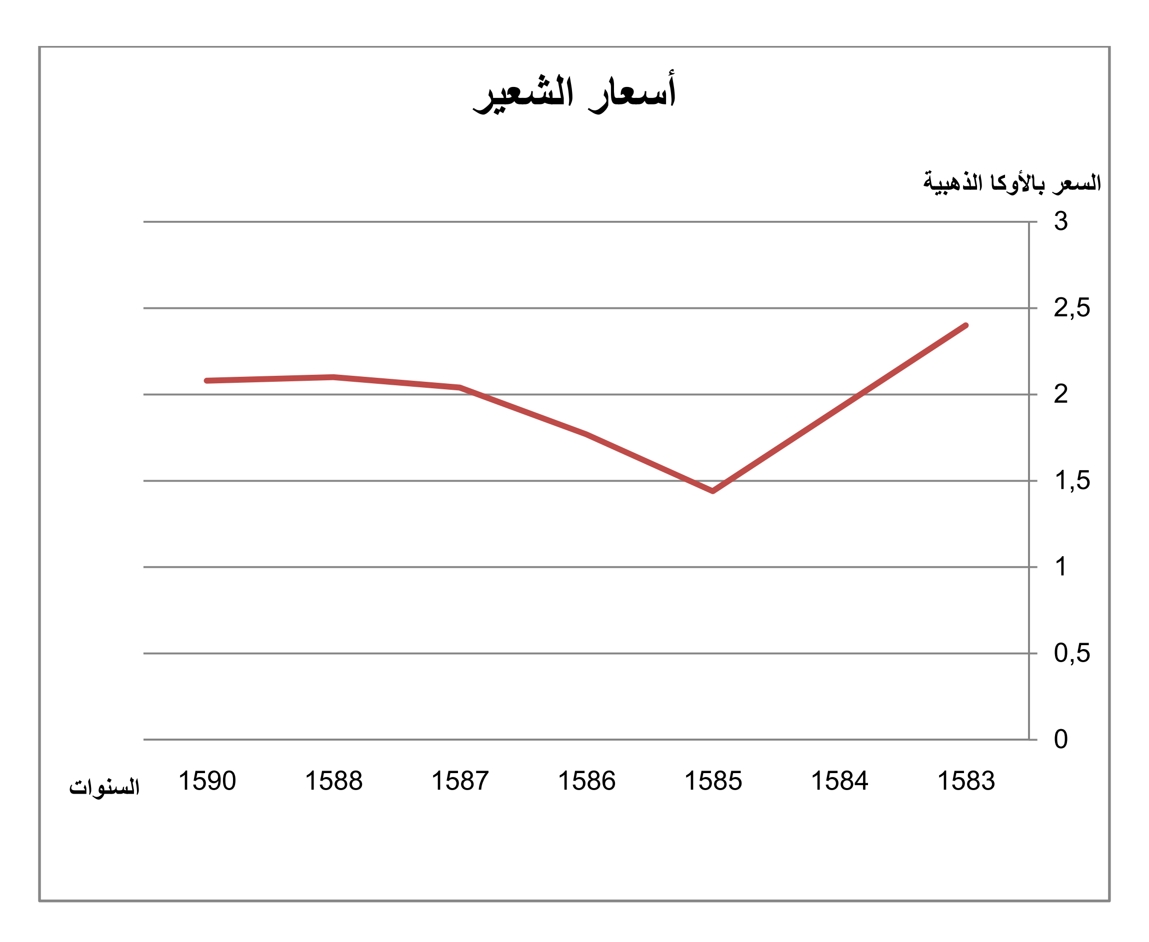
– المنور مروش، العملة الأسعار، ج1، المرجع السابق، ص 84.

2– عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية..، المرجع السابق، ص 120.

– محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 108.

3 – نقلا عن : المنور مروش، العملة الأسعار، ج1، المرجع السابق، ص 84.


رسم بياني يوضح أسعار الشعير بالأوكا الذهبية:



وهذا الجدول يبين تقارب سعر الشعير، بسبب الفترة الزمنية القصيرة الموضحة؛ خلال سبع سنوات: 1583-1590م.

ج- الفول:

يعتبر الفول من المحاصيل المهمة، التي كانت تصدر إلى فرنسا، حيث كان ميناء القالة يصدر إلى الجنوب الفرنسي حوالي أربعة آلاف قيسة سنويا؛ ويتراوح سعر القيسة ما بين بياستر إلى واحد بياستر. فضلا عن مركز الحصن الذي كان يصدر بدوره حوالي ألفين قيسة سنويا. وكذلك القالة التي كانت تصدر حوالي ثلاثة آلاف قيسة، إضافة إلى رأس وردية حوالي ثلاثمائة قيسة. [1]

[1] – عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق ، ص 120.
– محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 108.

4- الصوف: يعد من المواد الأقل أهمية في التصدير نحو فرنسا، على اعتبار أن هذه المادة كانت تستغل محليا بين الأهالي بكثرة، خاصة في مدينة عنابة التي كانت تزخر بثروة حيوانية مهمة، وهذا من أجل إنتاج الزرابي، والأغطية، والألبسة التقليدية؛ كالبرانس، والمعاطف، والبرادع، [1] إضافة إلى استغلال هذه المادة بكثرة في مدينة الجزائر، لصناعة الأغطية للأسرى، وملابس لجنود اليولداش، فضلاً عن توفر هذه المادة في مدينة "بروفانس" الفرنسية. وبالتالي لم يكن يصدر نحو فرنسا سوى الفائض من الإنتاج.

وقد كانت مدينة عنابة تصدر ما بين ثلاثمائة وأربعمائة قنطار سنويا، وكذلك مدينة القالة كان لها هي الأخرى نصيب من تصدير هاته المادة وقد شهد تصدير الصوف انخفاضا محسوسا خلال القرن السادس عشر، حيث لم يصدر في الفترة الممتدة من 1582 إلى 1594م، سوى ستين ألف رطلا فقط.[2] أما سعره فنجد أن قنطار الصوف، بقي قارا، لأن سعره تعاقدي لمدة طويلة، بموافقة السلطات الرسمية، وهو اثنان أوكا للقنطار. [3]

5- الشموع : يعد الشمع من المواد المهمة، سواء للتجار الفرنسيين، الذين كانوا يعتبرونها سهلة الترويج وكثيرة المنافع، وكذلك الأمر بالنسبة للأهالي؛ وهذا نظرا لأهميتها الكبيرة، حيث تستعمل في إنارة البيوت والمساجد.

1 - ناصر الدين سعيدوني، **ورقات**، مرجع سابق، ص 466 .

- ناصر الدين سعيدوني، **الحياة الاقتصادية**، المرجع السابق، ص98.

2 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص 121.

- نفس المادة تصدر أيضا من الأراضي التونسية اتجاه فرنسا، نظرا لتوفرها بكثرة، وهذا نتيجة طغيان الطابع الزراعي والرعوي في الأراضي التونسية. وهو نوعان صوف منقى، وصوف خام. وتتولى الدولة تصدير النوع الأول إلى التجار المرسيليين. للمزيد أنظر :

- مباركة خرنق، المرجع السابق، ص 96.

3 - المنور مروش، العملة الأسعار...،ج1، المرجع السابق، ص 85.

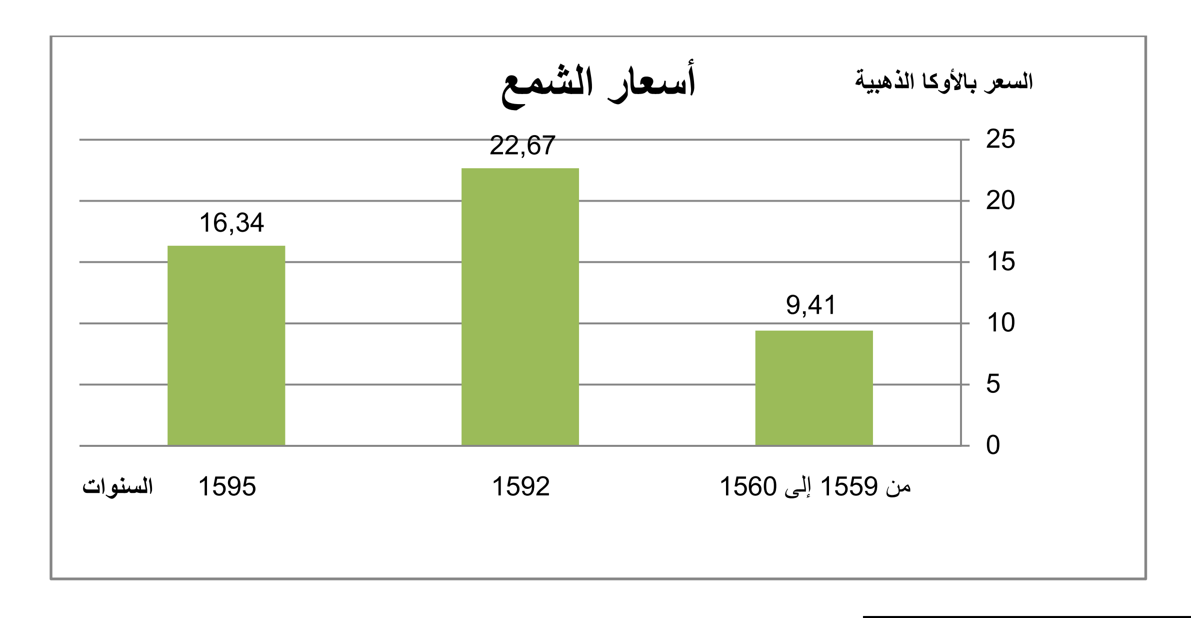
- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري..، المرجع السابق، ص 361.

وقد كان أهالي الشرق الجزائري يجنون الشموع في فصل الربيع من كل سنة، ثم يقومون ببيعها إلى الشركات الفرنسية أو يصدرونها بأنفسهم إلى تونس. وتعتبر مدينة القالة أكبر منتج لهذه المادة، حيث تبيع وحدها حوالي أربعمائة قنطار سنويا للفرنسيين فقط. [1]

خضع شراء الشمع لضريبة تدفع للسلطات المعنية، [2] أما أسعاره فكانت تحدد بالأوكا الذهبية كغيرها من المواد الأخرى كما ذكرنا آنفا. والجدول التالي يبين لنا أسعار الشمع المعتمدة بين سنة 1559 إلى 1595م[3] :

السنـــــــــوات	السعر بالأوكا الذهبيــة
من 1559 إلى 1560م	09.41
1592م	22.67
1595م	16.34

رسم بياني يوضح أسعار الشمع:



[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 99-100. – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...مرجع سابق، ص 467.
– ب.وولف جون، المرجع السابق، ص 241.
– أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 362.

[2] – عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية....، المرجع السابق، ص 122.

[3] – نقلا عن: المنور مروش، العملة الأسعار...، المرجع السابق،ج1، ص 84.

وما يلاحظ عن أسعار الشمع خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، تفاوتها الكبير في زمن لا يزيد عن 36 سنة، ارتفاعا وانخفاضا.

6- الخيول : تعتبر الخيول من الوسائل المهمة في الحروب، التي كانت تخوضها مختلف دول العالم آنذاك، وخاصة الدول الإسلامية. لذلك ارتأت هذه الأخيرة عدم تصديرها خاصة للدول المسيحية، بل والأكثر من ذلك أنها كانت ترى بحرمة ذلك من منطلقات دينية بحتة، على اعتبار أنها عتاد حربي، يقوي شوكة المسيحيين، الأمر الذي يتعارض والشرع الإسلامي. [1]

إلا أن هذا الموقف السالف الذكر لم يكن نهائيا، خاصة مع حكومة الجزائر، التي كانت تزود فرنسا بالخيول من حين إلى آخر، خاصة في فترات التفاهم والتقارب والانسجام في المواقف. وهذا ما نلمسه كثيرا خلال القرن السادس عشر. ولابد من التنويه على أنه لا يتم شراء الخيول من قبل الفرنسيين إلا برخصة خاصة، وأيضا نوعية العلاقة السائدة بين الطرفين في تلك الفترة، خاصة فترات السلم والتفاهم[2].

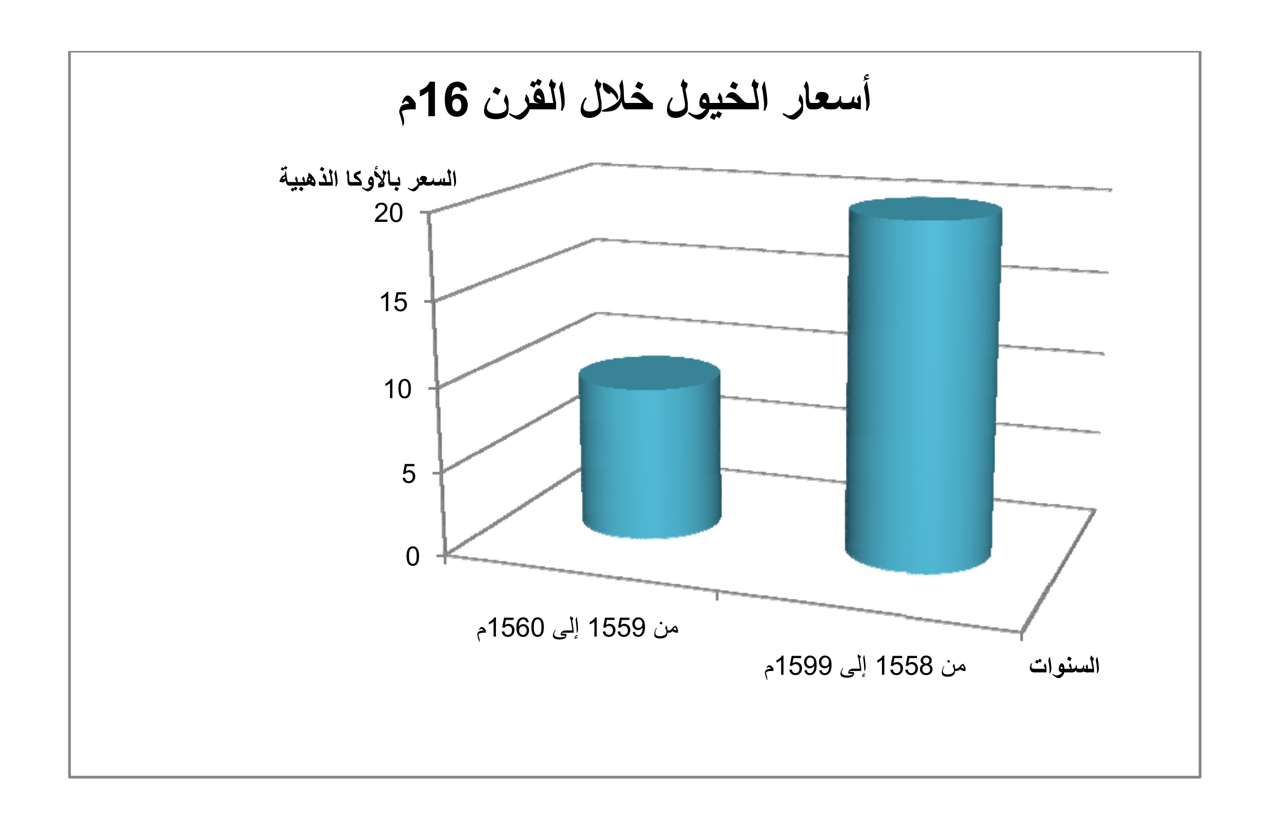
[1] – عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية....، المرجع السابق، ص 123.
– ب.وولف جون، المرجع السابق، ص 241.

[2] – عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية.. المرجع السابق، ص 123.

الجدول التالي يوضح لنا أسعار الخيول خلال القرن السادس عشر، والتي كانت تحدد بالأوكا الذهبية، كباقي المواد المشار لها سابقا، في الفترة الممتدة من 1559 إلى 1599م[1] :

السنـــــوات	السعر بالأوكا الذهبية
من 1559 إلى 1560م	من 07.54 إلى 10.59.
من 1558 إلى 1599م	20.

رسم بياني يوضح أسعار الخيول خلال القرن 16م/ 10هـ :



[1] – نقلا عن: المنور مروش، العملة الأسعار...، المرجع السابق، ج1، ص 85.

يلاحظ ارتفاع أسعار الخيول بعد سنة 1560م، عندما بدأت الدولة العثمانية في التراجع شيئا فشيئا، خاصة بعد هزيمة "ليبانت"، ولأسباب كثيرة يطول الحديث فيها.

أ- الواردات : يذكر محمد العربي الزبيري أن واردات الشرق الجزائري من أوربا، ضئيلة الحجم عموما وهي ثلاثة أنواع :

1- المواد الأولية : وتتمثل في مادتي الرصاص والحديد، اللتان كانتا تستعملان في الصناعات المحلية. وقد بلغت قيمة الواردات من هذا النوع ثلاثمائة وسبعين بياستر، في ظرف عشر سنوات؛ أي ما يعادل مائة وخمسة وثمانين فرنكا عن كل سنة، وهو مبلغ قليل جدا، إذ لا يكفي حتى لشراء طن واحد من القمح.[1]

2- المواد المصنّعة : وهي الأقمشة والكتان والحلي والخردوات، والكاغط. وقد بلغت قيمة واردات هذه المواد في ظرف عشر سنوات حوالي: 12.300 بياستر، أي ما يعادل 61.500 فرنك.[2]

3- المواد الغذائية : وتتمثل في السكر والقهوة والتوابل، المواد التي كان السكان يستخدمونها في حياتهم اليومية،.وقد استورد الشرق الجزائري عموما من أوربا مباشرة، في هذا المجال وفي نفس المدة، ما قيمته 6570 بياستر، أو ما يعادل 3285 فرنكا سنويا، وهو ثمن لا يكفي حتى لشراء أكثر من خمسة عشر طنا من القمح.[3]

---

[1] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 102.

- عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية....، المرجع السابق، ص 110.

- M. Renavdor ,Op.cit, pp 146-157.

[2] - عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص 110.

[3] - نفسه.

ويؤكد محمد العربي الزبيري، أن ما كانت تستورده الموانئ الشرقية للبلاد قليل جدا، ولا يكاد يذكر، بدليل أن الوثائق تثبت بأن تجار الأهالي، كانوا يفضلون التعامل مع تونس، أو مع المغرب، أو مع مدينة الجزائر، حيث يشترون كل ما يحتاجونه من مواد أوربية لتجارتهم في داخل المنطقة، أو لتسويقها في بلاد السودان. [1]

أما عائشة غطاس، فذكرت أن الواردات الجزائرية، كانت تتمثل في السلع الكمالية، كالأثاث الفاخر؛ من ثريات، وأقمشة حريرية وصوفية، والجوخ، والقطيفة، والرخام، والزجاج. وقد كانت هذه المواد تستعمل من طرف الجزائريين في تزيين القصور، وارتداء الملابس الفاخرة، وكذلك تستخدم في بعض الصناعات المحلية، كالطرز، وصناعة الأحزمة وغيرها. [2]

كما كانت الجزائر تستورد أيضاً، الذخائر الحربية، ومواد التموين التي شكلت عنصرا أساسياً في الواردات الجزائرية، سواء للسلطات الرسمية أو الخواص، فضلاً عن أن رياس البحر هم أيضا كانوا يجلبون كل ما له علاقة بصناعة السفن البحرية. كما أن للمواد الغذائية نصيب من الاستيراد، من قهوة وسكر وجبن وعسل وفواكه مجففة وبندق وقسطل، بالإضافة إلى مواد أخرى كالصابون والورق وغيرها. [3]

1 - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 102-103.

2 - العلاقات الجزائرية الفرنسية..، المرجع السابق، ص 126.

3 - محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 110-111.

وكانت البضائع المستوردة، تخضع لنظام جمركي محكم، حيث أنه وبمجرد رسو السفن التجارية على الميناء، حتى يتقدم منها تاجران من السوق، مهمتهما جرد السلع المجلوبة، ثم إحصاء المبالغ المالية التي بحوزة تجار السفينة، وبعد حساب ما يلزم كل تاجر بدفعه: 10% من قيمة مبلغه، و05% تدفع إلى أمين الأمناء، و01 % كضريبة على حق الرسو، وتدفع 02 % إلى قنصل فرنسا. [1]

كان يتعين على قائد السفينة أن يهدي للترجمان قفطانا، أو ما يعادل 35 دوبلا، ونفس الشيء يقدم إلى أمين البحر، بالإضافة إلى دفع 10 دوبلا إلى رئيس الطائفة، و15 إلى المزوار، و08 دوبلا إلى كاهية باشا، و16 أسبر إلى الحمالين الذين يفرغون البضاعة. [2]

والشيء الذي يمكن ملاحظته من خلال أنواع الواردات السالفة الذكر، أن أغلبها لم يكن موجها إلى عامة الشعب، بل كان مقتصرا تقريبا على السلطات الحاكمة، كأعضاء الديوان وجماعة الرياس، فضلا عن أن أغلب الواردات من المواد الكمالية، باستثناء بعض المواد؛ كالسكر والقهوة والصابون. ويمكن أن نفسر ذلك، بحيوية الصناعات المحلية المتزايدة، والتي استطاعت أن تلبي مختلف حاجيات السكان الضرورية، سواء في القرى والأرياف، أو في المدن الكبرى. [3]

---

[1] - عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص 127.

[2] - نفسه، ص 127.

[3] - عميراوي احميدة ، المرجع السابق، ص 34.

- محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 110.

- عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص 128-129.

المبحث الثاني: العلاقات التجارية الســـورية [1] الفرنسية:

كانت إمارة البندقية سيدة التجارة الشرقية بلا منازع، ولفترات طويلة من الزمن، خاصة مع سوريا، حيث قدرت التعاملات التجارية بينهما بحوالي مليون فرنك ذهبي، ثم ازدادت أكثر وبلغت مليونين. ويعد الحرير والتوابل من أهم السلع المتبادلة، إضافة إلى الأقمشة والقطن من أسواق حلب، حيث يتم شحن من أربع إلى خمس سفن باتجاه البندقية.

لكن ومع مطلع العصور الحديثة، ونتيجة التطور الاقتصادي الذي بدأت تشهده أوربا تدريجيا، توافدت أمم كثيرة على المشرق العربي وبالأخص بلاد سوريا، وهذا سعيا وراء الرزق والبحث عن الربح، وبالتالي استطاعت هذه الأمم، كسر الاحتكار التجاري لإمارة البندقية. وتعد فرنسا على رأس الدول الأوربية التي زاحمتها في أسواقها التجارية بالمشرق العربي، وبصفة رسمية منذ إبرام معاهدة الامتيازات التجارية لسنة 1535م/ 942هـ، إضافة إلى أن فرنسا كانت لها جاليات كبيرة، في "الإسكالات"[2] السورية. كما استطاعت أن تعين قنصل رسمي لها في طرابلس، منذ سنة 1548م/ 955هـ. [3]

---

[1] – تشير ليلى الصباغ أن كلمة سورية لها مدلول بلاد الشام أي سورية الطبيعية بحدودها المعروفة، والتي جزأت في الفترة المعاصرة إلى ما يسمى سورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين. وقد وردت هذه التسمية بصفة خاصة بدلاً من بلاد الشام على ألسنة الأوربيين وجالياتهم في بلاد الشام وفي وثائقهم وكتب رحلاتهم وذلك في العصور الوسطى. كما أشار البعض أن سورية كلمة سريانية تعني سيدة، وسورية من الشعب الذي استوطنها، وهم السريان القدماء. للمزيد أنظر:
– الجاليات الأوربية...،مرجع سابق،ج1، ص 08.

[2] – وكلمة إسكلة وسكالة (*Scala*)، كلمة إيطالية بمعنى السلَم، والمقصود منها بالعرف البحري السلَم الثابت، أو المتحرك، الذي يستخدم في المراكب والسفن لوصل أقسامها ببعضها البعض. كما تعني مكان مرتفع عن سطح الأرض. للمزيد انظر:
– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ،ج1، ص 233.

[3] – Fernand Braudel, Op.cit ,p 513.
– Chevalier d'Avrieux, Op.cit, pp 321-322. - le Duc de Valmy, Op.cit, p 12.
– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 496. – معد صابر رجب: مرجع سابق، ص 177

استطاعت فرنسا في فترة وجيزة، أن تكسر احتكار البندقية على التجارة الشرقية، وأن تتبوأ مكانتها الدولية. وقد ساعدها في ذلك الحرب التي نشبت بين البندقية والدولة العثمانية سنة 1570م /978هـ، وعليه فقد حولت فرنسا معظم تجارتها إلى مدينة مرسيليا. وهكذا غدا البحر المتوسط الشرقي يعج بالمراكب الفرنسية، التي أصبحت تصول وتجول بدون منازع. [1]

1- دور الموانئ والمدن الشامية في التجارة بين الشرق والغرب:

لقد ترتب عن عهود الأمان التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوربية، فتح أبواب بلاد الشام على مصراعيها للتجارة الأجنبية. وقد انجر على ذلك تدفق التجار الأوربيون، وبالأخص الفرنسيين على أراضيها، يسودون اقتصادها ويستقرون في مدنها، مكونين بذلك جاليات كبيرة. وقد كانت المدن والموانئ التي استقر فيها الأجانب يطلق عليها الإسكالات كما ذكرنا.

والشيء الملفت في الموانئ والمدن الشامية، قبل غزوها من قبل التجار الأوربيين، أنها كانت شبه مخربة ومدمرة من جراء تداعيات الحروب الصليبية، وهذا ما أشار إليه أغلب السياح والحجاج الذين زاروا المنطقة خاصة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، حيث ذكروا أن منظر الدمار هو السائد في كل من عكا وصور ويافا وعسقلان، باستثناء مدينتي بيروت وطرابلس، اللتين كان الحفاظ عليهما في عهد المماليك من مقتضيات الحفاظ على التجارة الخارجية الأوربية. [2]

---

[1] -Chevalier d'Avrieux, Op.cit, p 320.

- كان الأخوان الفرنسيان بيار(*Pierre*) و جان بنواست (*Jean Benoist*)، قنصلان في كل من القاهرة والإسكندرية، وقد نال مجموعة من الامتيازات تتعلق بالتجارة في الدولة العثمانية، منذ سنة 1528م، بأمر من السلطان سليم الأول. للمزيد أنظر:

- Charles Féraud, Op.cit, pp 81-87.

- E. Charrière, T3, Op.cit, pp 57-58

- ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 496.

[2]- ليلى الصباغ، الجاليات..، المرجع السابق،ج1 ص 235.

ورغم دخول بلاد الشام في حظيرة العثمانيين، إلا أن موانئها لم يطرأ عليها أي تغيير، ولكن بمجرد تحول طريق التجارة من الحوض المتوسط إلى طريق الرجاء الصالح، جعل التجار الأوربيون يهتمون أكثر بالطرق التجارية القديمة، والتي تمر عبر بلاد الشام، وهذا في إطار المنافسة التجارية الشديدة، والتي نشبت مع البرتغاليين، وهو ما سمح بإعادة النشاط والروح التجارية من جديد في الموانئ والمدن الشامية، بصفتها معبراً رئيسياً للطرق التجارية، سواء من قبل العثمانيين أو الأوربيين. [1]

وقد كان الأوربيون ينتقون الموانئ الشامية على حسب ملائمة الشروط التجارية، كملائمته للشحن والتفريغ، فضلا على أن يكون محميا من كل الأنواء والقرصان، وكذلك توفر الظروف الصحية الملائمة، وتذكر الباحثة ليلى الصباغ أن ساحل بلاد الشام في القرن السادس عشر لم يكن يحوي أي مركز تجاري كبير، اللهم ميناء طرابلس الذي كان أحد الموانئ الرئيسية التي تنصب فيها تجارة البندقية، وعليه فإن معظم الدول التجارية ابتدأت عملها فيه[2]، وسنحاول أن نذكر أبرز وأهم موانئ الساحل الشامي والتي كان لها دور كبير في التجارة بين الشرق والغرب، ولعل من أهمها :

أ– **ميناء الأسكندرون:** يعتبر الميناء الطبيعي لبلاد الشام الشمالية، وقد أصبح مركزا للتجارة الأوربية منذ نهاية القرن السادس عشر بعد ميناء طرابلس. وقد توافد إليه التجار الانجليز والفرنسيين والبنادقة وغيرهم، إلا أن هذا الميناء لم يزدهر ولم يشهد حركة تجارية كبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى المناخ غير الصحي السائد فيه، وهو تفشي العديد من الأمراض فيه، مما أجبر الأوربيين إلى عدم الإقامة فيه، وكذلك أنه كان عرضة لهجمات القراصنة من حين إلى آخر لكونه غير محصن. [3]

---

1 – Dossier Pédagogique, Op.cit, pp 09-14.

– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية، المرجع السابق، ج1 ص 235.

2 – المرجع نفسه، ج1، ص 236-237.

3 – خليل ساحل أوغلي، المرجع السابق، ص 10 .

– نفسه، ص 238-246.

ب– ميناء طرابلس: يعتبر ميناء طرابلس الميناء الأول لسوريا. وقد ذكر "بروديل" من خلال شخصية "جون ألادرد" أن ميناء طرابلس، يعد من أكثر الموانئ نشاطا بالنسبة للتجار المسيحيين سنة 1583م/ 991هـ، (1) وذلك منذ دخول العثمانيين لبلاد الشام، وحتى نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، حيث ترسوا فيه جميع السفن الأوربية، وبالأخص الفرنسية منها، التي كانت تفرغ فيه بضائعها، وتشحن منه سلع الشرق عموما.

ونظرا لأهمية مدينة طرابلس تجاريا، فقد عينت الدول الأوربية في تجارتها مع سوريا قناصل لها لأول مرة في طرابلس، كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا كما ذكرنا ذلك أعلاه. (2)

ج– ميناء بيروت : يعد ميناء بيروت من أنشط الموانئ الشامية تجاريا، وذلك منذ عهد المماليك إلى جانب طرابلس. وقد كان يحكم المدينة آل بحتر، الذين فتحوها تدريجيا أمام التجار الأجانب، وجعلوا منها مرفأً لمدينة دمشق، مما جعل السفن لا تكاد تنقطع عليها أبدا.

وقد سمح للتجار الأجانب في بيروت ببناء خانات، وحمامات، وكنائس، وبالتالي أصبحت الثغر الذي يغذي المناطق الداخلية الوسطى للبلاد. وعليه فإن كل هذه المؤهلات التي تمتع بها هذا الميناء، جعلته محل استقطاب للتجار الأجانب وعلى رأسهم الفرنسيين، الذين شيدوا مركزا لإقامة تجارتهم في

[1]– Fernand Braudel, Op.cit, p 511.

[2]– Ibid, p 498.

– خليل إينالجيك و دونالد كواترت، مرجع سابق، ص 497.

– خليل ساحل أوغلي، المرجع السابق، ص، 248-249.

هذا الميناء خلال القرن السادس عشر، وكانوا يسمونها باروت (*Barut*)، غير أن ميناء بيروت لم يرق لمستوى تجاري كبير، كما هو الشأن بالنسبة لميناء طرابلس، رغم كثرة السفن التي كانت ترسو فيه من حين لآخر. [1]

وإلى جانب الموانئ السابقة، وجدت موانئ: صيدا، وصور، وعكا، وحيفا، ويافا، وكلها ساهمت بنسب متفاوتة في التجارة مع الدول الأوربية، خاصة في فترة الحكم العثماني، إلا أن هذه المساهمة ارتبطت بالميناء أو بالمدينة في حد ذاتها، كما هو الشأن بالنسبة لميناء طرابلس، الذي لعب دورا كبيرا في تنشيط التجارة الخارجية مع الغرب.

2- المواد التجارية المتبادلة بين سوريا والدول الأوربية:

كان المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية في العصور الوسطى بين سوريا والغرب وخاصة إمارة البندقية، يتمثل في تجارة التوابل والفلفل؛ حيث كانت سوريا تنافس ميناء الإسكندرية في تلك التجارة، وبالتالي كان الشرق يلعب دور المصدر نحو الغرب أكثر منه مستورد، لكن الحال لم يستمر على ذلك بالنسبة لسوريا، لعدة عوامل من أبرزها؛ دخول منطقة سوريا ضمن الحكم العثماني، وكذلك التغييرات الفكرية والاقتصادية التي شهدتها أوربا في مطلع العصور الحديثة، وعلى رأسها اكتشافها لمسالك وطرق جديدة، الأمر الذي كانت له انعكاسات سلبية على تجارة المشرق العربي. [2]

[1] – حسَان حلاَق، **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، د.ت، ص 36.
– خليل ساحل أوغلي، المرجع السابق، ص 02.
– ليلى الصباغ، **الجاليات الأوربية**، المرجع السابق،ج1، ص 261-262.

[2] – ليلى الصباغ، المرجع نفسه، ج1، ص 441-442.

ويمكن أن نصنف المواد التجارية المتبادلة بين سوريا والغرب إلى فئتين؛ المواد المستوردة من سوريا، والمواد المصدرة إليها على النحو التالي:

أ- **المواد المصدرة** : وهي متعددة ومتنوعة وعلى رأسها :

1- **التوابل والبهارات** : وتعد هذه المواد من السلع الرئيسية، التي كانت تنشط التجارة الخارجية بين الشرق والغرب. والجدير بالذكر أن سوريا، لم تكن تنتج هاته المواد، بل كانت تستوردها من بلاد الهند عن طريق القوافل التجارية، القادمة من الخليج العربي، أو شبه الجزيرة العربية. وكانت البندقية سيدة تلك التجارة في المتوسط، والموزع الوحيد لتلك المواد في أوربا قاطبة. لكن تلك السيطرة لم تدم طويلا، على تجارة التوابل والبهارات، وذلك بدخول التجار الفرنسيين والانجليز، ما أزعج تجار البندقية كثيرا. كماّ أن الشيء المؤكد، أن هذه التجارة ظلت حية ونشيطة، طيلة القرن السادس عشر. (1)

2- **الحرير الخام** : يعد الحرير عنصرا رئيسيا في المبادلات التجارية، التي كانت تتم بين سوريا والغرب، وكان الفرنسيون أهم التجار الرئيسيين، الذين عملوا على استيراد هذه المادة. وقد كان للحرير مصدران؛ الأول الحرير الوارد من بلاد فارس عبر القوافل البرية، والثاني حرير سوريا نفسها.

ومن أشهر أنواع الحرير التي كانت تجلب من بلاد فارس، حرير جيلان ذي اللون الأبيض المصفر. أما الحرير السوري، فقد كان ناعما جدا ونظيفا ولامعاً، وأفضل بكثير من حرير بلاد فارس، وهو ما فسر الإقبال الكبير للعائلات السورية على الاهتمام بزراعة شجرة التوت وتربية دود القز. ومن أكثر المناطق إنتاجا له مدينة طرابلس وبيروت وضواحيها.

---

[1]- ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 442-456.

- ليلى الصباغ، تاريخ العرب الحديث..، المرجع السابق، ص 184.

وقد بلغت صادرات الحرير نحو مرسيليا ما يقارب من (4000) كنتال من الحرير، فضلا على أن التجار الفرنسيين كانوا يشترون في سني الإقبال، ما تبلغ قيمته (400.000) ريـال. [1] ولقد كان الحرير ثمينا إلى درجة أنه لا يوزن بالقبان، وإنما بالميزان، ووحدة الوزن كانت الدرهم. [2]

3- القطن : ويعد أبرز محصول لبلاد الشام، وتعود زراعته في المنطقة إلى العصور القديمة. وقد كانت الجاليات الأوربية تعمل على تصديره إلى أوربا، رغم أن جزء منه يستعمل في الصناعات المحلية. وكان أحسن أنواع القطن الشامي، ينتج في ضواحي دمشق، ويطلق عليه القطن البلدي، وهو أنفس قطن في جميع بلاد الشام، مما جعل أوربا تحرص على استيراده، خاصة عندما يكون مغزولا. وتعد مدينة صيدا أشهر مدينة تعمل على زراعته وغزله. [3]

4- الصوف : وقد كانت أغلب الدول العربية المطلة على البحر المتوسط تنتجه، وبالتالي فهو متوفر بكميات كبيرة، وعليه فجزء يتم استغلاله محليا في مختلف الصناعات التقليدية، وجزء يتم تصديره إلى أوربا، هذا إلى جانب شعر الماعز، ووبر الجمل الذي كان يصدر هو الآخر لكن بكميات أقل[4].

5- المنسوجات القطنية والحريرية : تشتهر بلاد الشام بالصناعات الزاهرة منذ العصور الوسطى، وتحتل دمشق وحمص الريادة في إنتاج المنسوجات القطنية الممتازة، وأيضا المنسوجات الحريرية والكتانية طيلة القرن السادس عشر. ونفس الشيء يقال عن حلب، وحماه، وبعلبك التي اشتهرت هي

---

1 - الريال (*Rial*) عملة فضية إسبانية الأصل، انتشرت مع بداية عصر الكشوفات، للمزيد أنظر :
- مصطفى عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص 215.

2 - Fernand Braudel, Op.cit, p 512.
- ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1 ، ص 458-466.

3- ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1 ، ص 467-468.

4 - المرجع نفسه، ج1، ص472-473.
- Fray Diego de Haedo: ***Topographie***, Op.cit, p 91.

الأخرى بالمنسوجات القطنية الفاخرة، التي كان يصدر منها إلى مرسيليا سنويا قرابة 4200 قطعة، من مختلف المقاييس والأصناف.[1]

إضافة إلى كل ذلك لم تقتصر الصادرات المصنوعة في سوريا على المنسوجات فقط، بل يتعدى ذلك إلى بعض الصناعات النحاسية، وكذلك السيوف الدمشقية، فضلا على المصنوعات الزجاجية والصابون والشموع وغيرها. [2]

أما صادرات سوريا الغذائية إلى الغرب فتمثلت فيما يلي:

أولا- القمح : وهو من المواد الأساسية التي تتوقف عليها معيشة الشعوب، ومادة في غاية الأهمية[3]، لذلك كانت الدولة العثمانية تمنع تصديره. وقد كانت الدول الأوربية في حاجة ماسة له، خاصة الإمارات الايطالية، التي كانت تحاول استيراده من الدولة العثمانية، في عهد السلطان سليمان القانوني، إلا أن فرنسا عارضت الفكرة، وحالت دون تصدير القمح لها، واستطاعت من خلال علاقاتها الجيدة مع الدولة العثمانية، أن تستورد كميات مهمة منه، خاصة أثناء المجاعة التي اجتاحتها سنة 1563م (971هـ). وهذا يدل على أن الدولة العثمانية، كانت تسمح بين الفينة والأخرى بتصدير الفائض عن حاجتها للدول الصديقة. [4]

1- Chevalier d'Avrieux, Op.cit, p 427.

2 - ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 477-478.

3 - تعد مصر خلال القرن 16م، من أهم بلدان المشرق العربي في تصدير الحبوب وعلى رأسها مادة القمح والأرز عبر نهر النيل إلى البحر المتوسط، حيث كانت تزود العاصمة استانبول بكميات كبيرة من القمح قدرت بحوالي 600 طن حملت من ميناء الإسكندرية. للمزيد أنظر:

- Fernand Braudel, Op.cit, pp 525-528.

- عبد العزيز محمود عبد الدايم، المرجع السابق، ص 249.

4- أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية، المرجع السابق ، ص 691-692.

- Fernand Braudel, Op.cit, p 536.

- خليل اينالجيك ودونالد كواترت، ج1، المرجع السابق، ص 279. - ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية، المرجع السابق، ص 479.

ثانيا– زيت الزيتون : وكان إنتاجه وفيراً في بلاد الشام، إلا أنه لا يصدر هو الآخر، على اعتبار أنه من المواد الأساسية التي يحتاجها السكان، غير أن ذلك لم يمنع من تصديره نحو المدن الايطالية وفرنسا وغيرها. وقد كانت فرنسا تستعمله في صناعة الصابون، أكثر مما تستعمله في الطعام.[1]

ثالثا– الزبيب : ويقصد به العنب المجفف، وكانت تجارته رائجة جدا، ومن أشهر أنواع الزبيب السوري هو البعلبكي والدمشقي.

وإلى جانب تصدير الزبيب كانت السفن الأوربية تحمل أيضا الفستق الحلبي والجوز واللوز وثمر الصنوبر، وغيرها من المحاصيل الأخرى. [2]

كما كانت سوريا تصدر أيضا المواد الكيماوية الطبية والصباغية، خاصة إلى أوربا الغربية، وقد كان مصدر هاته المواد مدينة حلب، [3] أو يؤتى بها من بلاد فارس، أو من مصر. ومن أشهر هذه المواد (الرواند، المحمودة، السنا، الخراسان جيجيكي، والقناواشق). [4] إضافة إلى جوز الغال، والصموغ، ومختلف أنواع الروائح العطرية؛ كالبخور، والمسك، واللبان، والبنجوان وغيرها من المواد الأخرى. [5]

---

[1]– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية، المرجع السابق،ج1، ص 480.

[2] – نفسه.

[3] – يذكر "بروديل" أن مدينة حلب كانت مركزا تجاريا وصناعيا مهما في الحوض الشرقي للمتوسط، بحيث كان بها حوالي خمسة ألاف حرفي . للمزيد أنظر: – Fernand Braudel, Op.cit, p 499.

–كانت حلب تضم أيضا قنصلية فرنسا، التي كانت تعنى بكل شؤون الرعايا الفرنسيين، وأحيانا تصل رعايتها حتى القدس. للمزيد أنظر :

– Chevalier d'Avrieux, Op.cit, p 439.

[4] – هذا الاسم هو لمادة (*Galbanum*) في مصر، ويسمى أيضا قنا، ويستعمل في اللصقات الطبية، للمزيد أنظر :

– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 481.

[5]– Fernand Braudel، Op.cit ، p 498.

– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق،ج1، ص 481-483.

مما سبق يمكن القول إن الدول الأوربية المستوردة لمختلف السلع الشامية، كان البعض منها يستعملها في صناعاته النامية؛ كالحرير والصوف وغيرهما، والبعض الآخر يعمل على المتاجرة بها من خلال توزيعها على مختلف الدول الأوربية.

أما فرنسا فقد كانت تستهلك القسم الأكبر من وارداتها في مصانعها الناشئة خاصة في بروفانس، مع العلم أن التجار المرسيليين لم يكتفوا بأسواقهم المحلية، بل كانوا يقومون بتجارة نشيطة ومزدهرة مع كل من اسبانيا وايطاليا وسويسرا وغيرها.

ب- المواد المستوردة من أوربا :

على ضوء ذكرنا لواردات بلاد الشام من أوربا، يتعين الإشارة أولا، إلى أن الدول الأوربية كانت تستورد من بلاد الشام، أكثر مما تصدر إليه خلال القرن السادس عشر، ونخص بالذكر فرنسا التي كانت لا تصدر إلى سوريا إلا نادراً، حيث أن سفنها لم تكن تحمل سوى النقد لتشتري به البضائع والسلع، التي تحتاجها من بلاد الشام.

ومن أهم السلع والمواد التي كانت الدول الأوربية تعتمد على تصديرها إلى بلاد الشام نجد :

1- الأجواخ :

تعتبر البندقية من أهم المدن الأوربية التي كانت تزود بلاد الشام بالأجواخ الناعمة المذهبة[1]، ذات اللون الأحمر، والتي تعرف في كامل المشرق بأحمر البندقية. وقد ظلت البندقية طيلة القرن السادس عشر تحمل إلى الموانئ العثمانية كميات كبيرة من هذه السلعة، بحيث نافست كل من انجلترا وهولندا

[1] - روبير مانتران، المرجع السابق، ج1، ص 337.

وفرنسا في هذه التجارة المربحة. غير أن فرنسا لم تستطع كسب ثقة أهل بلاد الشام في هذا المنتوج، نظرا لرداءة النسيج والصباغ المستعمل في إنتاج هذه المادة. [1]

2- المنسوجات الحريرية : كانت بلاد الشام تستقبل مختلف المنسوجات الحريرية من الإمارات الايطالية بالدرجة الأولى، حيث كانت هذه الصناعة مزدهرة لديها، لاسيما البندقية، التي اشتهرت بالأقمشة المذهبة والمفضضة، فضلا عن أنها كانت تصنع أيضا المخمل والأطلس والدمقس[2].

وإلى جانب المنسوجات الحريرية كانت البندقية، تصدر إلى بلاد الشام، المصنوعات الزجاجية الراقية والمذهبة، والعقود الزجاجية والمرايا، بالإضافة إلى منتجاتها القطنية والكتانية.

أما الأسلحة التي كانت تشتهر بها، فقد كانت لا تصدرها أبدا للدولة العثمانية، بحكم أنها في حالة حرب شبه مستمرة معها. [3]

3- المعادن : ومن أهم المعادن، التي كانت تستوردها سوريا، القصدير والنحاس والرصاص والكبريت والحديد. وكان الانجليز والهولنديين، يحملون هذه المواد خاما لبلاد الشام. أما المرسيليون فكانوا يحملون كميات ضئيلة جدا من هذه المواد.

---

[1]- خليل انالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 213.

- ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 485-487.

- يذكر عبد العزيز محمود عبد الدايم أن مصر كانت تستورد الجوخ من فرنسا، إلى جانب الأسلحة والأدوات المصنوعة من الحديد من ألمانيا، والسجاد من تركيا، والمرايا والزجاج الفاخر من البندقية. إضافة إلى أن أغلب واردات مصر من المواد والسلع الكمالية، والتي كان يستعملها أمراء المماليك وبعض التجار الموسرين. أما السواد الأعظم من الشعب، فكان يعتمد على المنتجات المحلية. للمزيد أنظر:

- المرجع السابق، ص 249-250.

[2] - ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 488.

- Fernand Braudel, Op.cit, p 253 et suiv.

[3] - خليل انالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 213.

وإلى جانب المعادن كانت الدول الأوربية تجلب أيضا لبلاد الشام العنبر الأصفر الخام، أو المصنوع، والمرجان الذي كانت تحتكر صيده وصناعته، إمارة جنوة، ثم فرنسا فيما بعد. [1]

4- الورق : وكانت تورده البندقية إلى بلاد الشام، غير أن ورق مرسيليا كان الأكثر شهرة. وقد كان الورق ذو أهمية بالغة كالنقد بالنسبة لسكان البلاد الشرقية، على اعتبار أنه أحسن هدية تمنح للباشوات والسلطات الحاكمة في البلاد.

وإلى جانب الورق كانت تحمل لبلاد الشام أيضا من قبل الفرنسيين، المواد القاطعة كالسكاكين والمقصات الكبيرة والصغيرة والإبر والدبابيس.[2]

ولم تكتف الدول الأوربية بتصدير منتجاتها لبلاد الشام، بل تعدته إلى وارداتها من الشرق الأقصى كالتوابل والتبغ والخشب وحتى الخمور، التي كانت تجلب خصيصا للفرنسيين المقيمين في بلاد الشام. فضلا عن بعض المواد الغذائية كالجوز والجبن والسكر والقهوة، وغيرها من المواد الأخرى، التي كانت مطلوبة سواء من قبل أهالي بلاد الشام، أو من الجاليات الأوربية المقيمة في المشرق العربي. [3]

[1]- جيب هاملتون وهارولدبوين، المرجع السابق، ص 337، 489-490.

[2]- خليل انالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية**، المرجع السابق، ص 213.

- ليلى الصباغ، **الجاليات الأوربية**، المرجع السابق، ج1، ص 490.

- Fernand Braudel, Op.cit, p 216 et suiv.

[3] - جيب هاملتون وهارولديوين، المرجع السابق، ص 337.

ومما تقدم يمكن القول إن:

– الشرق الجزائري، يزخر بثروات متنوعة سواء الباطنية منها أو السطحية، وهذا ما جعله قبلة لجل التجار الأوربيين الذين أرادوا استغلال هذه الخيرات بكل الوسائل، وهو ما فسر التنافس الشديد بينهم، بغية الحصول على امتيازات عديدة.

– الجزائر نجحت في إبرام علاقات تجارية عديدة مع مختلف الدول الأوربية، وعلى رأسها فرنسا مما نتج عنه، تبادل مختلف السلع والبضائع بين جميع الأطراف، وهو ما عزز الحركة التجارية في الجزائر، خاصة في شرقها.

– فرنسا من أوائل الدول الأوربية التي كانت تنشط في السواحل الجزائرية، في إطار الامتيازات التجارية الممنوحة لها من قبل الدولة العثمانية، وقد كان نشاطها يقتصر في البداية على صيد المرجان على السواحل الشرقية للجزائر، ثم تطور فيما بعد ليشمل التجارة في كل ما تجود به الأراضي الجزائرية، خاصة الحبوب وغيرها من المواد الأخرى.

– السلع والمواد المتبادلة بين الجزائر وفرنسا كانت متنوعة ومتعددة، خاصة من الجانب الجزائري، حيث كانت خيراته سواء الباطنية أو السطحية، محل أنظار التجار الأجانب، الذين كان همهم كيف يحصلون على هذه المواد وبأسعار زهيدة، كي يحولونها إلى بلدانهم وبالتالي الاستفادة منها في دفع عجلة اقتصادهم، ولو كان على حساب الاقتصاد الجزائري.

– التجار الفرنسيين مع مرور الوقت أصبحوا يهيمنون على التجارة الخارجية للجزائر، وهو ما كانت له انعكاسات سلبية على التجار الجزائريين، الذين فقدوا السيطرة على السوق وعلى تحديد الأسعار، فاسحين المجال بذلك للتجار الفرنسيين، وكأنهم على أرضهم، وذلك لضعفهم وعدم قدرتهم على المنافسة القوية من قبل التجار الفرنسيين.

– العثمانيين نجحوا في إعادة إحياء المدن والموانئ السورية تجاريا، من خلال ربطها باتفاقيات مع بعض الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا، وهو ما سمح بتنشيط التجارة الخارجية فيها، وبالتالي ازدياد حجم المبادلات التجارية فيها، وهو ما أعطى نفسا جديدا للاقتصاد السوري خصوصا والعثماني عموما.

– المبادلات التجارية بين بلاد الشام وفرنسا، كانت متعددة ومتنوعة، على اعتبار أن بلاد الشام تزخر بالعديد من الثروات الطبيعية، فضلا عن دورها الرئيسي في التجارة بين الشرق والغرب، لكون أغلب القوافل التجارية القادمة من أقصى الشرق، كانت تمر عبر أراضيها، وهذا ما عزز مكانتها التجارية أكثر لدى التجار الأوربيين.

- سوريا لعبت دور الوسيط بين الشرق والغرب، نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، حيث تعد ملتقى الطرق التجارية برا وبحرا، وهو ما يفسر التوافد الكبير للتجار الأجانب عليها بغية الاستثمار، خاصة في القوافل التجارية القادمة من أقصى الشرق.

– الجاليات الأوربية كان لها دورا فعالا وكبير في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية في سوريا، وهو ما ترتب عنه تطور الاقتصاد السوري تدريجيا حتى وصل إلى المستوى العالمي، وهذا ما يفسر كثرة السفن الأوربية التي كانت تتدفق على الموانئ السورية.

– التجار الأجانب في سوريا أصبحوا يتحكمون في التجارة الخارجية لها، وهو ما ترتب عنه آثار سلبية على الاقتصاد السوري عموما، ومن ذلك تحكمهم في أسعار المواد والسلع، ناهيك عن جلب وتصدير السلع التي تخدم مصالحهم بالدرجة الأولى.

الفصل الـرابـع:

الآثار العامة للعلاقات التجارية على الدولتين وانعكاساتها:

المبحث الأول : الآثار الايجابية للعلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا.

المبحث الثاني: الآثار السلبية للعلاقات التجارية بين البلدين على الدولة العثمانية.

المبحث الثالث : انعكاسات العلاقات التجارية بين البلدين على الأقاليم العثمانية.

نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الآثار العامة للعلاقات التجارية على كل من الدولة العثمانية وفرنسا وانعكاساتها، وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على التوالي:

المبحث الأول تناولت فيه النتائج الايجابية للعلاقات التجارية، على كل من الدولة العثمانية وفرنسا، في الجانب الاقتصادي والسياسي والعسكري، وأضفت الجانب الديني والثقافي بالنسبة لفرنسا، مع التركيز أكثر على الدولة العثمانية بغية تبرير منح الامتيازات، وأن لها جوانب ايجابية كثيرة، وهو رد على المؤرخين والباحثين المشككين في نوايا السلطان العثماني سليمان القانوني.

المبحث الثاني تطرقت فيه إلى الآثار السلبية على الدولة العثمانية اقتصاديا وسياسيا، ووضحت فيه أن الآثار السلبية لمعاهدات الامتيازات التي شرع في تطبيقها منذ 1536م/ 943هـ، لم تكن في فترة حكم سليمان القانوني (1520-1566م)، بل كانت في الفترات التي تلته، لما تقلد زمام مقاليد الحكم سلاطين ضعاف، إضافة إلى تدخل الحريم والجيش الانكشاري في دواليب السلطة.

المبحث الثالث عرجت فيه على انعكاسات العلاقات التجارية بين البلدين على بعض أقاليم الدولة العثمانية، وقد تناولت فيه كل من إيالة الجزائر عن بلاد المغرب و سوريا عن المشرق العربي. وحاولت إبراز الجوانب الايجابية والسلبية عليهما في تعاملاتهما على فرنسا.

وبناء على هذا يمكن طرح الأسئلة التالية:

- أين تكمن النتائج الايجابية لمعاهدات الامتيازات الأجنبية التي منحها السلطان العثماني سليمان القانوني لفرنسا سنة 1535م/ 942هـ ؟
- ما هي أبرز الآثار السلبية للعلاقات التجارية بين البلدين على الدولة العثمانية ؟
- هل استفادت الأقاليم العثمانية من العلاقات التجارية القائمة بين الطرفين ؟

المبحث الأول : النتائج الايجابية للعلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا .

أ- على الدولة العثمانية :

1- اقتصاديا:

لم تكن معاهدة الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال القرن السادس عشر، شراً محضاً في حق الدولة العثمانية، كما كان ينظر إليها بل كان للمعاهدة جوانب ايجابية كثيرة على الدولة العثمانية خاصة في شقها الاقتصادي[1]. وسنحاول استعراض بعضها من أجل دحض أقوال المؤرخين أو الباحثين الذين قالوا إن معاهدة الامتياز العثمانية الفرنسية هي سلبية بنسبة كبيرة على الدولة العثمانية وأن المستفيد الأكبر منها هي الدولة الفرنسية ثم الدول الأوربية فيما بعد، ومن أهم النتائج الايجابية على الدولة العثمانية ما يلي:

تذكر ليلى الصباغ أن المعاهدة أثمرت عن فتح المجال أمام التجار العثمانيين بشكل عام، وعلى وجه الخصوص النصارى من رعايا الدولة العثمانية، بالإضافة إلى سكان مناطق شمال إفريقيا بما فيهم رياس البحر المجاهدين، للاستفادة من التبادل التجاري الحاصل بين البلدين وتحويل تعاملهم عن المناطق التجارية في ايطاليا وفي مقدمتها البندقية التي ساهمت في تمويل الكثير من الحملات الصليبية ضد العثمانيين[2].

---

[1] - ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 237.
- رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 426.
- فاطمة بوجلطي، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010م، ص16.

[2] - ليلى الصباغ، **الجاليات الأوربية**، المرجع السابق، ج1، ص 214.
- رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 426.

استطاع السلطان سليمان القانوني من خلال تلك المعاهدة إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد العثماني عامة وتجارة الدولة العثمانية بصفة خاصة وذلك بتخليصها من الارتهان لإحدى الدول الأوربية، كما ساعدت المعاهدة على تنوع مصادر البضائع المستوردة إلى الدولة العثمانية، كما يمكن القول إن السلطان العثماني استغل مبدأ المعاملة بالمثل في الجانب التجاري وأوفد تجار رسميين يعملون لحساب الدولة، معفيين من الضرائب والرسوم الجمركية ويتمتعون بالحماية، وكان السلطان يهدف إلى زيادة عدد التجار العثمانيين المتعاملين مع فرنسا، بغية كسر احتكار الذميين للتجارة الخارجية من ناحية، والاستفادة من جمع المعلومات عن الشريك في المعاهدة ومدى صدق نواياه من ناحية أخرى، فضلاً عن الاطلاع عن كثب على أحوال رعيته غير المسلمة واتصالاتهم مع الفرنسي[1].

كما أن المعاهدة أعادت الروح الاقتصادية للموانئ الشامية، وساهمت بشكل فعال في إخراجها من العزلة والانغلاق التي فرضتها عليها حركة الكشوفات الجغرافية وبالتالي فتحت المجال لتلك الموانئ للتعامل مع الفرنسيين وبخاصة ميناء صيدا وبيروت وغيرهم، فضلا على أن المعاهدة استقطبت العديد من التجار الأوربيين للعمل في الدولة العثمانية، فشكل ذلك صدمة كبيرة للقوى الأوربية التي أرادت تدمير الاقتصاد العثماني وتجفيف منابعه المالية[2].

---

[1]- Sunar IIkay, Op.cit, pp 551-552.

- ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 238.
- روبير مانتران، المرجع السابق، ج1، ص 335.
- أكمل الدين إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص 687.
- نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 107.

[2] - رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 426.
- ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 238 .

إنّ معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية كانت لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الاسباني، بعد أن استعادت الموانئ العربية في البحر الأبيض المتوسط نشاطها وحيويتها، مما اضطره للبحث عن موارد مالية جديدة في أمريكا الشمالية لتعويض خسائره، ولاسيما الهزائم التي مني بها الإمبراطور "شارلكان " على يد السلطان سليمان القانوني في شمال إفريقيا ووسط أوربا، ويعتبر ذلك رداً بليغاً على آراء المؤرخين والباحثين الذين قالوا إن التحالف العثماني الفرنسي لم يكن له أي فائدة تذكر. [1]

إنَ الامتيازات التجارية التي منحها السلطان سليمان القانوني للفرنسيين والبنادقة أسهمت في إرساء أسس النظام الرأسمالي وارتباط السلطان بالتجار ومن ثم الدول البروتستانتية، وبذلك يكون السلطان قد حقق انتصاراً على الإمبراطورية الرومانية والكنيسة الكاثوليكية بعد عقود من وفاته[2].

ويمكن القول أيضا إن الاتفاقية ساهمت في زيادة الثقة والتعاون بين الطرفين، نتيجة تنامي العلاقات التجارية الناشئة بينهما، إضافة إلى توسيع مجال المشاورات والاتصالات ليشمل تبادل الخبرات الحربية وهو ما ترتب عليه التحالف العسكري بين الجانبين كما هو متعارف عليه[3].

2- سياسيا وعسكريا:

إنّ من أهم النتائج السياسية التي حققتها معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية وما تمخض عنها هو عقد معاهدة بين السلطان سليمان القانوني والإمبراطور "شارلكان" في سنة 1547م/ 954هـ والذي اعترف بموجبها هذا الأخير، بفتوحات الدولة العثمانية في أوربا، فضلاً عن موافقته على إقامة المجر والنمسا علاقات تجارية مع الدولة العثمانية، وكذلك قبوله بمعاقبة الرعايا الفارين من الدولة العثمانية إلى إمبراطوريته، كما منعت تلك المعاهدة "شارلكان" من استعمال لقب إمبراطور في كتبه الرسمية التي ترسل إلى السلطان سليمان القانوني واقتصاره على لقب الملك فقط، لذلك تعتبر هذه المعاهدة القمة التي

---

1 – يلماز أوزتونا، المرجع السابق،ج1، ص 286 . – ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 239.

2 – رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 431.

3 – ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 240.

– F. Gabriel, G.E. Capprreto et autres, Op.cit, p 136.

وصلت إليها الدولة العثمانية، لأنها حسمت الصراع الدائر بين الطرفين بعد ثلاثين عام، وقد اعترفت أوربا قاطبة بتلك المعاهدة[1].

تمكنت الدولة العثمانية من مهاجمة ممتلكات الإمبراطور "شارلكان" في ايطاليا واسبانيا عبر قواعدها في الموانئ الفرنسية، التي أنشأت بعد عقد تلك المعاهدة، حيث أصبح ميناء طولون الفرنسي في سنة 1543م/ 950هـ، أحد أهم تلك القواعد، وقد أخلته فرنسا للأسطول العثماني الذي كان تحت إمرة خير الدين بربروسا، والذي تمكن عن طريق أسطوله من حماية سواحل شمال إفريقيا من الغزو الصليبي، وقد أقر بعض المؤرخين الغربيين بالنصر العثماني بعد عقد تلك المعاهدة ومنهم" فليب مانسيل" حينما أكد على أن المعاهدة قد أثرت في معظم النواحي السياسية في أوربا. [2]

لقد استغل السلطان سليمان القانوني بمهارة، فائدة الصراع الديني الذي كانت تشهده أوربا بين الباباوات، والملوك للضغط على الإمبراطورية الرومانية المقدسة من جهة، ولتكريس الخلاف الديني بين الشعوب الأوربية من جهة أخرى، فأشعل بذلك نار الحرب الأهلية التي اجتاحت أوربا لعقود طويلة أشغلتها عن مواجهة الدولة العثمانية[3].

---

[1] – رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 427-428 .

– ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 240.

[2] – مجهول، **غزوات عروج وخير الدين**، تصحيح وتعليق عبد القادر نور الدين، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934م، ص 13-16.

– Fray Diego de Haedo: ***Histoire***, Op.cit, p 35-68.

– رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 427.

– للمزيد أنظر : **الملحق: رقم 10**.

[3] – محمد حمزة عبد الصمد، المرجع السابق، ص 113 .

– رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 431.

ومن النتائج المهمة لمعاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية أن تاريخ عقدها وآثارها، تجاوزت الزمن الذي عقدت فيه، وهذا ما ذكره المؤرخ "نويل باربر" بأن المعاهدة التي تم عقدها بين السلطان سليمان القانوني والملك "فرانسوا الأول" ظلت عاملاً حيوياً في السياسة الأوربية لمدة قرنيين من الزمان، حتى أطلق على تلك المدة عصر سيطرة العثمانيين على العالم والتي شملت القرن السادس عشر[1].

كما يرى قيس جواد العزاوي أن الدولة العثمانية، استفادت من معاهدة الامتيازات الفرنسية من خلال الانعكاسات الايجابية للعلاقات المميزة مع فرنسا، والتي سيترتب عنها حتماً المزيد من التأثير في الشؤون الداخلية لدول أوربا الغربية، وبشكل خاص ايطاليا، علاوة على أن فرنسا لا تشارك في أي عمليات بحرية مسيحية التي يقودها "شارلكان" ضد الدولة العثمانية في الحوض المتوسط[2].

أما في الجانب العسكري فقد حققت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية مكاسب هامة، أهمها توسيع الاتصال بين العثمانيين والفرنسيين، وتبادل الخبرات العسكرية وإقامة تحالفات بينهما، حيث عملت فرنسا على الاستفادة من التقدم العسكري العثماني، وكلفت سفيرها في استانبول بمرافقة السلطان العثماني في حملاته الموجهة ضد الدولة الصفوية في تلك الفترة، وذلك بغية الاطلاع على مستوى التطور الذي وصل إليه الجيش العثماني[3]، كما طلب السفير الفرنسي من السلطان سليمان القانوني موافقته على القيام بحملة عسكرية ضد النمسا لصالح فرنسا، إضافة إلى أن الدولة العثمانية وفرنسا عقدتا اتفاقا عسكريا في سنة 1553م/ 961هـ، أهم ما جاء فيه أن فرنسا تتكلف بدفع جميع النفقات للأسطول العثماني، المكون من ستين سفينة بحرية والذي كان يحارب جيش الإمبراطور "شارلكان" في عدة جبهات، كما وافقت فرنسا على أن يستأثر السلطان العثماني وحده بالغنائم من

---

[1]– رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 428.

– ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 242.

[2] – **الدولة العثمانية قراءة جديدة**، مرجع سابق، ص 22-23.

[3] – فاضل بيات، المرجع السابق، ص 248.

– رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 428.

السفن الحربية والأموال والأسرى، بينما يترك لفرنسا المؤن والأراضي بعد أن يختار الجيش العثماني المواقع الحيوية له. [1]

ويمكن القول إن استعمال جيشاً أوربياً في المعارك ضد جيش أوربي آخر، يعد في حد ذاته انتصاراً كبيراً للعثمانيين، فأدت تلك السياسة إلى زيادة الدور العثماني في تغيير خارطة أوربا السياسية، وبالتالي فرض القوة العسكرية العثمانية على مجريات الأحداث فيها، بصورة غير مباشرة عن طريق طرف أوربي والمتمثل في فرنسا ومن جانب آخر حققت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية، مكاسب سياسية واقتصادية للدولة العثمانية، ولاسيما حينما بذل الملك "فرانسوا الأول" جهودا دبلوماسية كبيرة لانتزاع البندقية من قلب التحالفات الأوربية الموجهة ضد الدولة العثمانية، وعهد تلك المهمة إلى المبعوثين "رنسون"و "كانتلمو" فنجحا في سنة 1539م/ 946هـ، في عقد معاهدة صلح بين البندقية والدولة العثمانية، فوجه بذلك الملك الفرنسي ضربة قاسية لملوك أوربا وبابوية روما. [2]

---

1 - مجهول، المصدر السابق، ص 14-16.
- محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 241-245.
- Le Baron .I de Testa, Op.cit , pp 59-63.
- معد صابر رجب، المرجع السابق، ص 181-182.

2 - رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 429.
- ياسر قاري، الرجع السابق، ج1، ص 242.

ب- النتائج الايجابية على الدولة الفرنسية:

1- اقتصاديا:

ومما لا شك فيه أن معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية، أسست لعلاقات دبلوماسية مستقرة ويعود الفضل في ذلك لمجهودات سفراء الدول الفرنسية في العاصمة العثمانية استانبول، وملوكها الذين اقتفوا أثر الملك "فرانسوا الأول" في علاقته مع العثمانيين، فضلا على أنه كان لها منافع عديدة باعتبارها حلفاً دفاعيا، وفي نفس الوقت معاهدة تجارية، كانت آثارها الايجابية على الدولة الفرنسية أكثر بكثير منها على الدولة العثمانية، بحكم أن الأولى كانت ضعيفة والثانية قوية في تلك الفترة[1]، ومن أهمها:

إنّ ما حصلت عليه فرنسا في الشق الاقتصادي من السلطان سليمان القانوني، من جراء المعاهدة السالفة الذكر كان بالدرجة الأولى لصالح التجار الفرنسيين، إذ بسطت فرنسا سيطرتها على تجارة البحر الأبيض المتوسط، بسبب ما قدم لها السلطان من تنازلات من جهة، وانشغال البندقية واسبانيا بصراعهما العسكري والذي امتد إلى الصراع على الموارد والأسواق من جهة أخرى[2].

---

[1]- Maddy Degen, Op.cit, p 13.
- Huguette Meunier, Op.cit, p 27.
- Géraud Poumarède , Op.cit, pp 71-72.
- Chevalier d'Avrieux, Op.cit, p 333.

- للمزيد أنظر : **الملحق رقم : 01**.

[2] - فاضل بيات، المرجع السابق، ص 243.
- رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 429-430.
- نادية محمود، المرجع السابق، ص 33.
- ياسر قاري، الرجع السابق، ص243.

كما كان للمعاهدة الفضل في حل أغلب العراقيل والعقبات التي واجهت تجارة فرنسا في الحوض الشرقي للمتوسط، ومهدت الطريق أمامها لتحقيق أهدافها السياسية والدينية في تلك المنطقة، وفق ما جاء في الشق الثاني المتعلق بالجوانب الحقوقية والقضائية التي حصلت عليها فرنسا، وهذا ضرر فادح لحق بالدولة العثمانية، ولكن ليس في عهد السلطان سليمان القانوني، وإنما في عهود من جاؤوا بعده والذين أفرطوا في مقدرات الدولة ومصيرها ممن آلت إليهم مقاليد الحكم حينما شهدت عهودهم حالة من الضعف والانحلال[1].

لقد أتاحت معاهدة الامتيازات السالفة الذكر لفرنسا، حرية التجارة البحرية المطلقة في حوض البحر الأبيض المتوسط خلال القرن السادس عشر، وهذا ما جعل الدول الأوربية تمارس التجارة مع الدولة العثمانية تحت الراية و العلم الفرنسي، في كافة الموانئ العثمانية دون رقابة أو جمارك تنقل من الولايات العثمانية وإليها مختلف أنواع البضائع والسلع[2]، فضلاً على بسط حمايتها على تجار الدول التي ليس لها سفير، والتي ترتبط بمعاهدات تجارية مع الدولة العثمانية، وهو ما سهل مهمة الأوربيين ووفر لهم ظروف أنسب وأربح من خلال اتجارهم مع الأقاليم العثمانية[3].

1- Sunar IIkay, Op.cit, p 551.

- E. Charrière, Op.cit, T3, pp 240-250.

- ليلى الصباغ، المرجع السابق، ج1، ص 155.- ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 243-244.

2 - شمس الدين الكيلاني: المرجع السابق، مجلة الاجتهاد ص 130.

3- Maddy Degen, Op.cit, p13.

- Le Baron .I de Testa, Op.cit, p 16.

- قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 25.

- عمر عبد العزيز عمر،تاريخ المشرق العربي...، المرجع السابق، ص 61.

- زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 293. - ماجد بن صالح المضيان، المرجع السابق، ص 79.

ومن مزايا معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية، أنه تم منح رعايا الدولة الفرنسية الحق في حرية الملاحة في كافة المياه الإقليمية للدولة العثمانية، إضافة إلى ممارسة تجارها عملية البيع والشراء بحرية تامة دون التدخل في شؤونهم أو التعرض لهم في البر والبحر، والاستفادة أيضا من الرسوم الجمركية بنسبة موحدة ومقررة وهي خمسة بالمائة، وإعفاء الرعايا الفرنسيين من دفع أية ضريبة أخرى مهما كان نوعها، بشرط أن يقيم الفرنسيين على الأراضي العثمانية عشر سنوات متتالية، كما سمح لهم ببناء خان يقيمون فيه دون سواهم ويدعون فيه بضائعهم[1].

2- سياسيا وعسكريا :

إن المناخ السياسي العام كان متماشيا مع رغبات الملك الفرنسي "فرانسوا الأول"، في عقد معاهدة سلام وتعاون مع السلطان سليمان القانوني وشجعه على ذلك الكثير من أمراؤه وحاشيته[2]، إضافة إلى دعم أمراء البروتستانت في ألمانيا، لتلك الخطوة لأجل الوقوف في وجه أطماع أسرة آل هابسبورغ، التي كانت تسيطر على أوربا، ومن أبرز النتائج الايجابية التي حصلت عليها فرنسا من جراء عقد تلك المعاهدة، أنه تم إنقاذها من مخالب الإمبراطور "شارلكان"، حينما أرسلت الدولة العثمانية أسطولها البحري إلى مدينة مرسيليا لنجدة الأسطول الفرنسي، من الهزيمة المؤكدة أمام أسطول "شارلكان"

1- ***Histoire de l`empire Ottomane (1280-1774)***, Article réalisé, Op.cit, p 02.

- فاضل بيات، المرجع السابق، ص 243. وأيضا، ص 249.
- عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب..المرجع السابق، ص 57.
- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي..المرجع السابق، ص 61-62.
- ونفس الشيء حصل أيضا في مصر للتجار الفرنسيين حيث كانوا يتمتعون بالعديد من الامتيازات التجارية، فضلا على عدم الخضوع للقوانين المالية والقضائية السائدة في مصر. للمزيد أنظر:
- عبد العزيز محمود عبد الدايم، المرجع السابق، ص 250.

2- René Coulet du Gard, Op.cit, p 115.

- Maddy Degen, Op.cit, p 11-12.

فتمكن الأسطول الفرنسي بمساعدة الأسطول العثماني من تحقيق النصر على أسطول الإمبراطور بعد معركة دامية[1].

كما سمحت العلاقات التجارية بين البلدين، في زيادة التعاون بين الأسطول العثماني والأسطول الفرنسي، كما أثمر هذا التعاون في بروز فرنسا كقوة جديدة على الساحة الأوربية خلال القرن السادس عشر، وهو ما جعلها توجه أنظارها نحو الشمال بغية حماية حدودها القومية، لأن الأسطول العثماني كان يحمي جناحها الجنوبي من أي هجوم قد يشنه عليها أعدائها[2].

مكنت معاهدة 1543م/ 950هـ، التي أبرمت بين السلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي "فرانسوا الأول"، من تغيير حكام الأقاليم والمقاطعات في أوربا الموالين لأسرة آل "هابسبورغ"، أما في الجانب العسكري فقد استفادت فرنسا كثيرا من معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية، نظراً لكون الجيش العثماني كان أكثر تقدما وخبرة في الميدان، وذلك من خلال الاحتكاك المباشر بالجيش العثماني، خاصة في ساحات القتال والاستفادة من مهاراته القتالية وخططه الحربية، وهو ما سمح به السلطان العثماني سليمان القانوني خاصة في حربه ضد الدولة الصفوية وفي أوربا في حد ذاتها[3].

---

[1]- Huguette Meunier, Op.cit, p 27.

- F. Gabriel, G.E. Capprreto et autres, Op.cit, p 136.

- مجهول، المصدر السابق، ص 15-17.

- رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 429.- ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 243.

[2] - أحمد ياغي اسماعيل ، **الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995م، ص 68.

- قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 18.

- فاطمة بوجلطي، المرجع السابق، ص 15.

[3] - رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 428.

كما سمحت المعاهدة السالفة الذكر لفرنسا بتعيين سفراء وقناصل لها، يمثلونها في كافة أقاليم ومقاطعات الدولة العثمانية سواء في المشرق أو المغرب[1]، وأصبح لهؤلاء مطلق الحرية في الدولة العثمانية، حتى كاد ملك فرنسا أن يكون مقرباً للسلطان العثماني، كما تمكنت فرنسا بموجبها من إقامة مؤسسات تجارية ومراكز لصيد المرجان، في سواحل القالة وعنابة وسهلت تغلغل رأسمالها في الدولة العثمانية، وخاصة في منطقة شرق الجزائر ابتداءً من سنة 1561م/ 969هـ، كما حرصت على تعيين قناصل لها في الجزائر[2] لخدمة مصالحها التجارية والتمهيد لأهدافها الاستعمارية مستقبلا.[3]

---

1 – بعد تأسيس فرنسا لقنصلياتها ببلاد المغرب توسعت الامتيازات لتشمل كل من مدينة الجزائر وتونس وطرابلس وبلاد الريف في المغرب الأقصى غربا، وأصبح التجار الفرنسيون يجبون كل هذه السواحل، ويتفاوضون مع هذه المدن ويتبادلون السلع مع كل من الجزائر وتونس وطنجة وسلا، وقد كانت هذه التجارة تحت رعاية وحماية القناصل والإداريين في ذلك العصر. للمزيد أنظر:

– F. Charles Roux, Op.cit, p 71.

– ونفس الشيء حصل أيضا في الشرق، حيث كانت القنصليات الفرنسية، ترعى شؤون التجار بإشراف القنصل، وفي حالة مغادرته يترك الأمر لنائبه، إلى غاية مجيء قنصل جديد. للمزيد أنظر:

– Chevalier d'Avrieux, Op.cit, pp 321-322.

2– H.- D. DE GRAMMONT, Op.cit, p 55 .

– Chevalier d'Avrieux, Op.cit, p 57-58.

– يذكر "وليام سبنسر" (*W. Spinsser*)، أن أول ممثل أوربي تم اعتماده في الجزائر هو القنصل الفرنسي "أ.م بارتول" (*A.M Bartholle*)، لكن تدخل "فرانسوا دونواي" (*François de Nouilles*) بعد ذلك و"هركس داكس"، لدى السلطان العثماني قد ضمن تعيين "موريس سورون"(*Maurice souron*)، كأول قنصل فرنسي في سنة 1578م.

للمزيد أنظر: – **الملحق رقم : 16**.

– المرجع السابق، ص 139. وأيضا :

– Eugène Plantet, Op.cit, p 08.

- F.Charles Roux, Op.cit, pp 72-73.

3– Maddy Degen, Op.cit, p 55. - Charles A Frazee, Op.cit, p 68.

– Charles Féraud, Op.cit,p 91. – Fray Diego de Haedo: ***Topographie***, Op.cit, p 91.

– Ernest Mercier, Op.cit, 218.

– معد صابر رجب، المرجع السابق، ص 177-178.

3- ثقافيا ودينيا:

ذكر قيس جواد العزاوي أن المعاهدة السالفة الذكر حققت امتيازات مهمة للأجانب في المجالات القانونية والاقتصادية، لكنها لم تنص في بندها على امتيازات دينية تذكر، سوى أن بندها السادس كرر مبدأ معمول به من قبل داخل الدولة العثمانية، وهو السماح للتجار الفرنسيين بإتباع شعائرهم الدينية وعدم إجبارهم على اعتناق الدين الإسلامي، غير أن مجريات الأحداث لم تدم طويلاً وفق هذا البند، فالأوربيون ومع كل امتياز تجاري جديد يحصلون عليه كانوا يطالبون بامتياز ديني مرادف له[1].

وتجدر الإشارة إلى أن البدايات الأولى للوصاية الغربية على الأقليات الدينية، كانت في عهد السلطان سليمان القانوني وبالضبط في معاهدة 1553م/ 961هـ، التي أبرمت مع الملك الفرنسي "هنري الثاني" ابن ملك "فرانسوا الأول"، حيث أشارت المعاهدة إلى بند يبيح فيه السلطان لسفير فرنسا" الميسيو درامون" بزيارة بيت المقدس ومقابلة الرهبان القساوسة، وجعل جميع الكاثوليك المقيمين بالأراضي

---

[1] - قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 86.

- شمس الدين الكيلاني ومحمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 346-347.

- ونفس الشيء حصل أيضا في مصر حيث تمتع التجار الأجانب بما فيهم الفرنسيين بحرية إقامة شعائرهم الدينية، دون إجبارهم في الدخول في الإسلام، ويتم معاملتهم على أساس أنهم من أهل الذمة المستأمنين. للمزيد أنظر:

- عبد العزيز محمود عبد الدايم، المرجع السابق، ص 250.

العثمانية تحت حماية فرنسا[1]، ناهيك عن مكاسب بناء المدارس التبشيرية والإرساليات الدينية[2] التي سخرت لهم سبل التطور العلمي والتربوي ورفاه لم يكن في متناول الرعايا المسلمين أنفسهم[3].

كما خولت الامتيازات العثمانية لفرنسا الحق في بسط حمايتها على الجاليات الأوربية المقيمة على الأراضي العثمانية، وحماية الأقليات الدينية داخل الدولة العثمانية، كما سمح للفرنسيين بإنشاء المعاهد والمدارس لتعليم أبناء الجاليات الأوربية، إضافة على إقامة الكنائس للعبادة، ناهيك على أنهم أصبحوا أوصياء رئيسيين على الأماكن المسيحية المقدسة في القدس، وهو ما ألزم الفرنسيين بتوفير كل أنواع الحماية لتلك الرعية المسيحية، وعلى العكس من ذلك فإن التجار العثمانيين لم يتمتعوا بتلك التنازلات في فرنسا في حد ذاتها، والأكثر من ذلك أنه لا يحق لهم ممارسة شعائرهم الدينية على نمط مساو للفرنسيين المقيمين في الأراضي العثمانية.[4]

وعلاوة على ذلك أصبح لفرنسا مكانة مرموقة دينياً على الأراضي العثمانية، وهذا لكونها الراعية الأولى للبابوية والكاثوليك، فضلاً على المحافظة على الديانة النصرانية والمسيحيين خاصة في بيت

1- Le Baron I. de Testa, Op.cit, pp 43-45.

- René Pinon, Op.cit , p 547. - Charles A Frazee, Op.cit, p 68.

- شمس الدين الكيلاني ومحمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 347. - قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 86.

- شمس الدين الكيلاني: مجلة الاجتهاد، المرجع السابق، ص 131.

2 - هي منظمات دينية تهدف إلى تعليم الديانة المسحية والعمل على نشرها في أصقاع العالم، وقد جاءت الإرساليات مبكراً إلى المشرق العربي، حيث أسست هذه البعثات فروعا لها، فقد دخلت جمعية الآباء اليسوعيين إلى سوريا سنة 1578م، وبعد مدة أنشأت خمسة أديرة تابعة لها وهي دير حلب ودير دمشق ودير طرابلس ودير صيدا ودير عنطورة . للمزيد أنظر:

- محمود محمد محفوظ، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط2، ج1، الجمعية المصرية للنشر، مصر، 2001م، ص 164.

- حسين العودات، **العرب النصارى**، الأهالي للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 1992م، ص 163.

3 - علي حسون، المرجع السابق، ص 119.

- قيس جواد العزاوي، المرجع السابق ص 25.

4 - شمس الدين الكيلاني ومحمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 347-348.- أحمد ياغي اسماعيل، **الدولة العثمانية**، المرجع السابق، ص69.

- محمد حمزة عبد الصمد، المرجع السابق، ص 113.

المقدس، مما سمح لها بأن يكون أغلب القسيسين والرهبان في كنائس بيت المقدس من الفرنسيين بالدرجة الأولى، كما تمتع هؤلاء الفرنسيين بحرية العبادة المطلقة، بالإضافة إلى حرية تنقل المبشرين بغية نشر المذهب الكاثوليكي كما تشير إلى ذلك معاهدات الامتياز لسنة 1569م/ 977هـ، إضافة إلى ضرورة توفير الحماية لهم[1].

المبحث الثاني : الآثار السلبية للعلاقات التجارية بين البلدين على الدولة العثمانية.

1- اقتصاديا:

يكاد يتفق الباحثون في تاريخ الدولة العثمانية على أن الامتيازات الأجنبية، لم تكن تشكل خطراً حقيقياً على الدولة العثمانية عندما كانت في أوج قوتها وعظمتها، خاصة في عصر السلطان سليمان القانوني، بل العكس من ذلك حيث كانت تعيش حالة الرخاء والاستقرار الاقتصادي، مدعوما بالنفوذ السياسي العتيد، لكن مع نهاية القرن السادس عشر بدأت تظهر الانعكاسات السلبية للامتيازات الأجنبية على الاقتصاد العثماني، ومما زاد في خطورة الوضع أنه حدث في الوقت الذي كانت تشهد فيه أوربا تحولات عميقة في جميع النواحي خاصة الاقتصادية منها، فالأزمات التي لاحت بوادرها على الاقتصاد العثماني، لم تكن وليدة مطلع القرن السابع عشر، بل إنها تعود تقريبا إلى منتصف القرن السادس عشر، ثم تطورت في القرون اللاحقة تدريجيا خاصة بعد تشابك الأزمات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وعليه يمكن اعتبار أن الامتيازات الأجنبية كان لها الدور الأساسي في انهيار الاقتصاد العثماني على جميع المستويات، خاصة في مرحلة السلاطين العثمانيين الذين جاءوا بعد السلطان سليمان

1- Charles A Frazee, Op.cit, pp 67-69.

- Daniel Goffman, Op.cit, p 183.

- ماجد بن صالح المضيان، المرجع السابق، ص 77.

القانوني، وقد كانت نتائج هذه الامتيازات وخيمة جداً على الدولة العثمانية، خاصة في شقها الاقتصادي، ويمكن أن نعتبر خسارة العثمانيين لتفوقهم البحري كان عاملاً أساسيا في انحدار الاقتصاد العثماني.[1]

وسنحاول أن نستعرض أبرز الآثار السلبية للعلاقات التجارية بين البلدين على الناحية الاقتصادية للدولة العثمانية[2]، ومن أبرزها:

- تدني مداخيل الدولة العثمانية وتراجعها، من التجارة الخارجية، خاصة بعد تحول طرق التجارة العالمية نحو الرجاء الصالح، مما جعل الدولة العثمانية تلجأ إلى منح الامتيازات التجارية للدول الأوربية وخاصة فرنسا، بغية إحياء وتنشيط الطرق التجارية القديمة التي تمر عبر أراضيها، لكن هذا الإجراء لم ينعش الاقتصاد العثماني كما كان مسطر له، بقدر ما خلق مجموعة من الأزمات الاقتصادية لاحت بوادرها في النصف الثاني من القرن السادس عشر والقرون التي أعقبته[3].

---

[1] - إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 331-332.
- غربي الغالي، المرجع السابق، ص 204.
- خليل انالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 73.
- للمزيد أنظر : **الملحق رقم** : **01**.

[2] – نفسه .
- E. Charrière, T3, Op.cit, p 602.

[3] – أحمد زكريا الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916**م، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م، ص 255.
- عثمان فاروق أباضة، **أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر**، ط 2، دار المعارف، القاهرة ، 1994م، ص 02.
- إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 333.- نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 104-105.
- ز.ي هرشلاغ، المرجع السابق، ص 15.

- عدم جباية الدولة العثمانية لأي ضريبة مباشرة من الأجانب، حيث كانت مصارفهم ومصانعهم ومتاجرهم تشتغل في الدولة العثمانية بكل حرية ودون أي قيود، والأكثر من ذلك أنهم يتصرفون في أرباحهم كما يشاؤون، دون أن تدفع ضريبة عن تلك الأرباح مهما كان نوعها للدولة العثمانية، مما حرم هذه الأخيرة من أموال كبيرة كانت ستعزز الخزينة العثمانية، إضافة إلى أن الأجانب كانوا هم المستوردين والمصدرين في نفس الوقت داخل الدولة العثمانية، مما مكنهم من التحكم في مختلف أسعار المواد، ناهيك عن ممارسة الاحتكار على مختلف السلع والبضائع، وبالتالي حرمان تجار البلد والسكان المستهلكين، وهذا كانت له آثار وخيمة على الاقتصاد العثماني عموما، زيادة على ذلك كان هؤلاء التجار الأجانب يسيطرون ويتحكمون في وسائل التعامل التجاري وعلى رأسها النقد، بحيث أغرقوا الأسواق العثمانية بنقدهم وخاصة المزيف منه، وقد ترتب على ذلك انخفاض كبير في قيمة النقد المحلي، وهو ما نتج عنه أزمات مالية كبيرة، لعل من أهمها سيطرت وتحكم الجاليات الأجنبية في التجارة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، على اعتبار أنها المحرك الأساسي للاقتصاد العثماني [1].

- ساهمت الامتيازات التجارية بشكل كبير في تقوية المؤسسات الأجنبية بمختلف أنواعها، وعلى رأسها المؤسسات الاقتصادية الموزعة في شتى أنحاء الدولة العثمانية، إضافة إلى توسع نفوذ هذه الدول الأجنبية ماديا ومعنويا، مما مكنها من تحقيق أهدافها التي جاءت من أجلها، حيث ازداد تغلغلها الاقتصادي والثقافي، من خلال مؤسساتها إلى درجة أنه فاق النفوذ السياسي الذي غالبا ما ينتهي بالغزو العسكري[2].

---

[1]- غربي الغالي، المرجع السابق، ص 204-205.
- زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 295.
- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط9، دار الفارابي، بيروت، 2007م، ص 25.

[2] – زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 295.

- عدم مواكبة النظام الاقتصادي العثماني للتطورات الاقتصادية الحاصلة في أوربا، مما أحدث فجوة عميقة بين الاقتصاد العثماني التقليدي والاقتصاد الأوربي الحديث[1]، وهذا ما جعل الأسواق العثمانية أسواق استهلاكية بالدرجة الأولى، لما تنتجه وتصنعه الدول الأوربية وخاصة فرنسا، إضافة إلى أن الدولة العثمانية لم تنتهج سياسة حمائية بغية حماية اقتصادها من المنافسة الأجنبية الكبيرة، والتي توسعت بشكل ملفت بعد منح الامتيازات التجارية خاصة بين فرنسا وانجلترا في نهاية القرن السادس عشر[2]، مما سمح بظهور أزمات مالية حادة والتي كادت أن تعصف بالاقتصاد العثماني، ولعل من أهمها الأزمة النقدية[3] التي وقعت في النصف الثاني من القرن السادس عشر، بسبب تدفق كميات كبيرة من الفضة الرخيصة على الأسواق العثمانية، فتزعزع النقد العثماني وبلغ التضخم مستويات عالية، فارتفعت الأسعار مع ثبات رواتب الجنود والموظفين، إضافة إلى انهيار قيمة وحدته الفضية، خاصة سنة 1580م /992هـ، حيث تراجعت قيمة البارة من خمسة درهم إلى ثمن درهم من الفضة، وفي نفس الوقت كثرت المضاربات وارتفع سعر الذهب وقل وجوده بسبب ارتفاع قيمته بالنسبة للفضة. [4]

---

[1] - ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج2، ص 865.
- ز.ي هرشلاغ، المرجع السابق، ص 13. - أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص 256.
- شمس الدين الكيلاني: المرجع السابق، مجلة تسامح، ص 11.

[2]- Géraud Poumarède, Op.cit, pp 74-77.
- Chevalier d'Avrieux, Op.cit, p 333. - E. Charrière, T4, Op.cit, p 223.
- شمس الدين الكيلاني: المرجع السابق، مجلة تسامح، ص 08.

[3]- Fernand Braudel, Op.cit, p 537.

[4] - خليل إينالجيك و دونالد كواترت ، المرجع السابق،ج1، ص 71.
- الغربي الغالي، المرجع السابق، ص 202-203. - قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 68.
- عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق**، المرجع السابق، ص 117. - إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 335.
- ز.ي هرشلاغ، المرجع السابق، ص 14. - أكمل الدين إحسان أوغلى، المرجع السابق، ج1، ص 49.
- خليل انالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...،المرجع السابق،ص 80. - ليلى الصباغ، **تاريخ العرب**، المرجع السابق، ص 185.
- شمس الدين الكيلاني: المرجع السابق، مجلة الاجتهاد، ص 150.

- وقوع الاقتصاد العثماني في اختلالات كبيرة بين مبادلاته التجارية أي بين التصدير والاستيراد، على اعتبار أن الدولة العثمانية لجأت إلى سياسة الانفتاح التجاري، في إطار الامتيازات الأوربية الممنوحة للتجار الأوربيين بغية توفير موارد مالية جديدة، وبالتالي إنعاش خزينتها المالية، إلا أن ذلك لم يحصل مع مرور الوقت، وأصبحت الأسواق العثمانية مفتوحة أمام السلع والبضائع الأوربية، وهو ما جعل الواردات أكثر من الصادرات، وقد انجر على ذلك الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد العثماني، على المنتجات الأوربية والتي أغرقت بها الأسواق العثمانية، ناهيك عن التبعية الشبه مطلقة للاقتصاد الأوربي، وهو ما افقد العثمانيون سياسة التوسع الاقتصادي وبقيت تجارتهم الرئيسية تجارة محدودة وداخلية.[1]

- ترتب على نظام الامتيازات التجارية الممنوحة لفرنسا على وجه الخصوص، سيطرت هذه الأخيرة على التجارة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، حيث أصبح التجار الفرنسيين هم المصدرين والمستوردين في نفس الوقت، إضافة إلى التحكم في الأسعار وممارسة الاحتكار الكامل للسلع والمواد، وبالتالي توجيه السوق وفق ما يخدم مصالحهم بالدرجة الأولى، وهو ما كانت له انعكاسات وخيمة على التجار المحليين والسكان المستهلكين، كما تسببت الامتيازات التجارية أيضا، في فقدان المؤسسات الحرفية التقليدية العثمانية لنشاطها وحيويتها أمام تدفق السلع الأوربية على الأسواق العثمانية، وبالتالي توجيه ضربات قاصمة للطاقة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجين العثمانيين.[2]

- أدت الامتيازات التجارية إلى حرمان الدولة العثمانية، من جباية أية ضريبة مباشرة من التجار الأجانب، لذلك أصبحت المتاجر والمصانع والمصارف الأجنبية تعمل في الأراضي العثمانية بكل حرية

---

[1]- E. Charrière, T3, Op.cit, p 602.

- إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 333.
- نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 74.

[2] - ز.ي هرشلاغ، المرجع السابق، ص 64.
- غانية بعيو، المرجع السابق، ص 55-56.

وتتحكم في فوائدها وأرباحها كما تشاء، دون أن تدفع أية ضريبة عن تلك الأرباح لصالح الدولة العثمانية، وهو ما حرمها من مصدر مالي مهم، وحتى الضرائب غير المباشرة كانت مقيدة بقيود الامتيازات التجارية، وقد انجر على ذلك أزمات مالية عويصة في كافة أنحاء الدولة العثمانية، وبذلك كانت الامتيازات التجارية وراء خروج التجارة الداخلية والخارجية من أيدي العثمانيين، لتجتمع في أيدي الجاليات الأوربية والتي وجهتها وفق ما يخدم مصالحها، وهو ما كانت له انعكاسات سلبية كبيرة على الاقتصاد العثماني مع مرور الوقت. [1]

- وعلاوة على ذلك فإن الامتيازات التجارية، تسببت في انحلال المؤسسات الأساسية للدولة العثمانية، كما كرست الهيمنة والتفوق الأوربي في أغلب المجالات، وفي نفس الوقت كرست تقهقر وخمول الاقتصاد المحلي، بحيث لم يتمكن العثمانيون من التأقلم مع الظروف والمعطيات المتغيرة، وفشلوا في استيعاب مشاكل الاقتصاد الحديث، بحكم ملازمتهم للأطر التقليدية لدولة الشرق الأدنى، وبقي شغلهم الشاغل هو توفير ما تتطلبه الأسواق الداخلية من سلع ضرورية، وهو ما ينم عن عجزهم في رسم سياسة اقتصادية شاملة للدولة، إضافة إلى أنهم لم يدركوا الخطر الكامن في التجار الأجانب، الذين استباحوا استغلال الاقتصاد العثماني، في إطار الامتيازات التجارية الممنوحة لهم بإرادة الدولة في حد ذاتها، وهو ما مكن هؤلاء التجار من التحكم والسيطرة على تجارة الترانزيت بين الموانئ العثمانية في البحر المتوسط، منذ النصف الثاني للقرن السادس عشر، وما زاد في الطين بلة أن الدولة العثمانية كانت تشجع عملية الاستيراد للدولة، بينما تعرقل تصدير البضائع منها كما كانت تفرض نسبة واحدة من الضرائب سواء على البضائع المصدرة أو المستوردة. [2]

---

1 - ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ط 2، دار العلم للملايين، 1960م، ص143-144.
- ليلى الصباغ، **تاريخ العرب**، المرجع السابق، ص 185. - زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 266.
- غانية بعيو، المرجع السابق، ص 56-57.

2 - خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية....، المرجع السابق، ص 84.
- قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 41. - ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 14.
- إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 359.

ويشير المؤرخ اليوناني "ديمتري كيتسيكس" في كتابه الإمبراطورية العثمانية، أن نظام الامتيازات التجارية الممنوح من قبل الدولة العثمانية لصالح الدول الأوربية، ساهم بشكل لا يدعو إلى الشك في استعمار أوربا الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية، وبالتالي حطمت الامتيازات التجارية اقتصاد العثمانيين من خلال تحطيم النظام الضريبي العثماني القائم على حماية التجارة الداخلية من المنافسة الأجنبية، بل الأكثر من ذلك كانت هذه الامتيازات قيوداً تكبل الاقتصاد العثماني، وتحول دون قيامه بإقرار مشاريع إصلاحية إضافة إلى استنباط مداخيل مالية جديدة، تساهم في مواجهة النفقات الكبيرة للحكم والإدارة، ناهيك على أن سفراء الدول الأجنبية في الآستانة أصبحوا شركاء فاعلين في مختلف القرارات الاقتصادية المتعلقة بمستقبل الدولة العثمانية. [1]

- كما أضحت الدولة العثمانية هدفا للاستغلال الاقتصادي من طرف الدول الأوربية، بالرغم من أن الامتيازات التجارية منذ بدايتها كان لها تأثيرات ايجابية على التجارة العثمانية، كما أدرجنا ذلك في المبحث الأول من هذا الفصل، لكن تداعياتها السلبية ظهرت في نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، ولم يكن هذا متوقف على الجانب الاقتصادي فقط بل تعداه إلى الجانب السياسي أيضا، فكما كان متوقعاً فإن الأوربيين وعلى رأسهم الفرنسيين كانوا هم المستفيدين الأوائل من التجارة العثمانية، مغتنمين فرصة تراجع القاعدة الاقتصادية العثمانية وتدهور الدور العثماني، كوسيط أساسي في تجارة الغرب مع الشرق، وأضحى الميزان التجاري وميزان المدفوعات العثماني لصالح الاقتصاد الغربي. [2]

---

[1]- E. Charrière, T4, Op.cit, pp 223-224.

- عيسى حسن، **تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص 564.
- قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 26-27.
- ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 19.

[2] - نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 107.

- إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 346.

- والجدير بالتنويه أن الامتيازات التجارية جعلت من الدولة العثمانية، سوقاً ضخماً لسلع ومنتجات الغرب، وفي نفس الوقت وضع الأوربيون العراقيل والعقبات لمنع حدوث أي تطور للصناعة العثمانية الوطنية، حتى تبقى القاعدة الصناعية العثمانية محدودة، ولا تكاد تلبي حاجيات السكان من مختلف البضائع، وعليه فإن المؤسسات العثمانية لم يكن بمقدورها أن توقف الآثار السلبية للامتيازات التجارية، نظرا لاعتبارين أولهما عجزها عن السيطرة على شمولية نطاق الامتيازات، واتساع رقعتها، وثانيهما عدم قدرة القطاعات الصناعية والزراعية والمالية العثمانية على التصدي للمنافسة الخارجية والاستغلال غير عقلاني للامتيازات بسبب التراجع الحاد الذي لحق بها، ناهيك على عدم توفر القواعد اللازمة لتنشيطها وتطويرها.[1]

- استغلت فرنسا المعاهدات التجارية المبرمة بينها وبين الدولة العثمانية، بشكل يتعارض مع سلامة وسيادة الدولة العثمانية، خاصة في بداية ضعفها حيث أصبحت فرنسا تتدخل في شؤونها الداخلية بحجة حماية الرعايا المسحيين، إضافة إلى استغلال تلك المعاهدات في منع الرعايا التابعين للدولة العثمانية، من استرجاع حقوقهم من التجار الأجانب المعتمدين على تأييد وحماية القناصل،كما ساهمت هذه المعاهدات في فتح الأبواب على مصراعيها، في وجه التجار الأجانب الذين تدفقوا في كافة أنحاء الدولة العثمانية بشكل ألحق أضراراً بالغة بمصالح التجار الوطنيين[2].

- ساهمت الامتيازات الأجنبية مع مرور الوقت، في فتح الأقطار العربية للنفوذ الاستعماري الأوربي، الذي مارس نشاطه التجاري والتعليمي، في ظل الامتيازات التجارية الممنوحة، وذلك من خلال إنشاء البنوك والوكالات التجارية والمدارس والكنائس، والادعاء برعاية المسحيين، مما كان له الأثر الخطير

---

[1] - نادية محمود مصطفى، المرجع السابق ، ص 107-108.
- شمس الدين الكيلاني: المرجع السابق، مجلة تسامح، ص 08.
- إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 337-338.
- شمس الدين الكيلاني: المرجع السابق، مجلة الاجتهاد، ص 149.

[2] - زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 294 .

على أقطار الوطن العربي أدى في الأخير إلى تحقيق الأطماع الاستعمارية الأوربية، عندما حانت الفرصة بضعف وتراجع الدولة العثمانية وتفككها.[1]

- ويمكن القول إن الغزو الاقتصادي الأوربي للأسواق العثمانية والسيطرة عليها، حقق حلم قديم كان يراود خيال الأمم الأوربية، بحيث استطاعت هذه الأخيرة، أن تضع يدها على طرق ومسالك تجارة الشرق الأدنى والأقصى، رغم تداعيات اكتشاف طريق الرجاء الصالح على حوض البحر المتوسط، وعليه فقد استطاعت الدول الأوربية، أن تفرض مطالبها الاقتصادية على الدولة العثمانية، مدعمة ذلك بأساطيلها التجارية منذ الوهلة الأولى، ثم الحربية بعد ذلك، وهذا من أجل تعزيز نفوذها في أرجاء الإمبراطورية أكثر، ويعد الفرنسيين وخاصة المرسيليين منهم، أكثر شعوب أوربا استثماراً إلى أقصى مدى في الأسواق العثمانية، وبالتالي كان الاقتصاد الأوربي تمهيدا للاستعمار السياسي الذي تلا المرحلة التي نحن فيها بعد قرنين من الزمن [2].

[1] - جمال الدين الشيّال، **دراسات في التاريخ الإسلامي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ص 39.
- مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص 340.

[2] - إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 354.
- محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 117.

2- سياسيا :

تعد الامتيازات الأجنبية الممنوحة من قبل الدولة العثمانية، للدول الأوربية وخاصة فرنسا، أول إسفين يدق في نعش الدولة العثمانية، ظهرت آثارها السلبية على المدى البعيد، وتعتبر عاملا أساسياً من عوامل الضعف الذي دب في أوصال الدولة العثمانية، مع أواخر القرن السادس عشر[1]، فبعدما كانت هذه الامتيازات وخاصة منها التجارية منحة وتفضلاً، أصبحت قيدا في عنقها لا تستطيع التخلص منه، كما صارت سيفا مسلطاً على رقاب رعاياها، والأكثر من ذلك أن هذه الامتيازات أساءت إلى مكانة الدولة العثمانية وسيادتها، التي كانت تتمتع بها على الساحة الدولية خاصة خلال القرن السادس عشر.[2]

ومن أهم الآثار السلبية للامتيازات التجارية في المجال السياسي ما يلي :

- إنّ الامتيازات التجارية الممنوحة من طرف الدولة العثمانية، قد فتحت الباب على مصراعيه أمام تدخل الدول الأوربية، وعلى رأسها فرنسا في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، خاصة عند بداية الاضمحلال، وتعتبر الامتيازات التجارية الباب الرئيسي الذي ولجت منه هذه الدول، بغية تحقيق مكاسب سياسية هامة على حساب الدولة العثمانية، وهذا بعد التفسير الخاطئ والمتعمد للمنح

---

[1] - le Duc de Valmy, Op.cit, p 12-14.

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العماني**، دار الشروق، القاهرة، 1982م، ص 104.
- ب.وولف جون، مرجع سابق، ص 246.
- علي حسون، المرجع السابق، ص 72.
- معد صابر رجب، المرجع السابق، ص 187.- لوتسكي، مرجع سابق، ص 25.
- ذوقان قرقوط : " **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية**" ، مجلة الوحدة، ع/ 29 /30، سوريا،1987م، ص 138.

[2] - علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 188. – علي حسون، المرجع السابق، ص 118.

- زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 294.
- أكمل الدين إحسان أوغلى، المرجع السابق، ج1، ص 35.
- عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص 146. - لوتسكي، المرجع السابق، ص 25.

والتسهيلات العثمانية، فعوض أن تنظر إليها على أساس أنها امتيازات منحها سلطان يحكم دولة مستقلة، رأت أنها حقوق مكتسبة انتزعت من سلطان ضعيف، أو من دولة منهزمة، لذلك أصبح الرعايا الأوربيون يتمتعون داخل الدولة العثمانية، بحصانة أعفتهم من الخضوع للسلطات العثمانية، وأصبحوا وكأنهم يشكلون حكومة داخل الحكومة العثمانية، وبالتالي أصبحت هذه التسهيلات عقبة كأداء أمام مستقبل الدولة العثمانية[1].

- صار الرعايا الأجانب الوافدين للدولة العثمانية، من أجل العمل والاسترزاق مفضلين على سكان البلاد في المجال الاقتصادي والقضائي، كما سمح لهم بتشكيل محاكم قنصلية لها كل الصلاحيات في النظر إلى الخصومات التي تحدث بين رعايا كل دولة، إضافة على أن كل قنصل من قناصل الدول الأجنبية، يتولى الفصل في القضايا والخصومات وفقا لقوانين دولته، على اعتبار أن القنصل هو رئيس المحكمة القنصلية، وعليه فإن القوانين العثمانية ليست سارية المفعول على الرعايا الأجانب[2].

- كما لم يكن للسلطات العثمانية الحق في تفتيش مساكن الأجانب لأي سبب كان، أو التحقيق معهم أو محاكمتهم إلا بحضور ممثل عن قنصلية الدولة التي ينتسب إليها الأجنبي الذي ارتكب المخالفة، وهو ما جعل الرعايا الأجانب يلجؤون دائما إلى قنصلياتهم للاحتماء بها، وتفاديا للاعتقال من طرف السلطات العثمانية، وبهذه التسهيلات القانونية التي كان يتمتع بها الأجانب، فإن عمل العدالة كان لا يتم على أكمل وجه وبالتالي يحول دون إحقاق الحق أو إنزال العقاب[3].

[1] - عبد العزيز محمد الشناوي: **الدولة العثمانية**، مرجع سابق، ج2، ص 63.
- أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق**، المرجع السابق، ص 72. - عبد العزيز محمد الشناوي: **أوربا**، المرجع السابق، ص 737.
- ساطع الحصري، المرجع السابق، ص 142. - معد صابر رجب، المرجع السابق، ص 187.
- لوتسكي، مرجع سابق، ص 25.

[2] - زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 294 .
- لوتسكي، المرجع السابق، ص 25. - ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص 140.

[3] - ساطع الحصري، المرجع السابق، ص 143. - زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 294 .
- محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 233.

- انعكاسات المرسوم السلطاني الذي أصدره السلطان مراد الثالث 1574-1596م/ 982-1005هـ، بشأن السماح لسفن الدول الأوربية، بأن ترفع رايتها عند دخولها المرافئ العثمانية تأسياً بفرنسا، حيث نص على: ‹‹**إن الباب العالي مفتوح لجميع الذين يأتون إليه يلتمسون حمايته**››، وفي كنف هذه التسهيلات الكبيرة وجدت الدولة العثمانية، نفسها فيما بعد أمام التزامات كان لابد عليها أن تتقيد بها، ثم تحولت هذه الالتزامات إلى سلاسل وأغلال طوقتها من كل الجوانب، حيث عجزت عن التخلص منها مع مرور الوقت، والأكثر من ذلك أن الدول الأوربية استغلت ضعفها وتراجعها لتفرض عليها معاهدات وامتيازات أخرى أثقل من سابقاتها وأشد تقييداً لحريتها وهذا ما جعلها سجينة لقرارات الدول الأوربية لا تستطيع حراكاً[1].

- ترتب عن فتح المجال أمام إقامة الجاليات الأوربية على الأراضي العثمانية، فتح الباب على مصراعيه أمام الطلائع الأولى للاستعمار الغربي الحديث، حيث تهافتت الدول الأوربية تحت قناع الامتيازات الأجنبية، من أجل تحقيق أطماعها القديمة في الدولة العثمانية، فتحرش فرنسا مثلا ببعض الأقاليم العثمانية لم يبدأ في الواقع منذ احتلالها، وإنما منذ أن وطأت أقدام جالياتها في الأراضي العثمانية، حيث استغلت اقتصادها وأنشأت تدريجيا مستعمراتها فيها، والتي لم تكن سوى جمهوريات أوربية صغيرة مستقلة، وسط التراب العثماني المتسع[2].

[1] - محمد جميل بيهم، المرجع السابق، ص 88.

[2] - إدريس الناصر رائسي ، المرجع السابق، ص 348.

وصفوة القول إن الامتيازات التجارية المختلفة جعلت الدولة العثمانية مستعمرة، ولكنها ليست مستعمرة لدولة واحدة بل لأغلب الدول القوية. وما يثبت ذلك قول الفرنسي "رينه بينون" الذي أعلن صراحة: ‹‹**لا توجد في العالم بلاد كالمملكة العثمانية يجد فيها الغرباء، ولاسيما الفرنسيون، حرية العمل، وثمرات الجد..وإن الافرنسييس لم يستعملوا رساميلهم في بلد آخر، حتى ولا في مستعمراتهم، مثلما استعملوها في الدولة العثمانية للاستثمار..**››. وعليه كانت تلك التسهيلات والتنازلات وبالاً وحسرة على الدولة العثمانية، ويكفي أنها جعلت الشعب العثماني غريبا في أرضه، بينما أصبح الغرباء كأنهم أصحاب الأرض، يفعلون ما يشاءون دون حسيب ولا رقيب، لا يطالهم القانون بل هم يحمون من يشاءون من القانون[1].

[1] – محمد جميل بيهم، المرجع السابق، ص 96.

المبحث الثالث : انعكاسات العلاقات التجارية بين البلدين على الأقاليم العثمانية:

كان للعلاقات التجارية بين البلدين انعكاسات ايجابية وسلبية في نفس الوقت على الأقاليم التابعة للدولة العثمانية، وسنقتصر في هذا المبحث على ذكر نموذجين فقط ألا وهما إيالة الجزائر في بلاد المغرب ، وسوريا أو ما يعرف ببلاد الشام في المشرق العربي.

1 – الجــزائر:

أ– النتائج الايجابية على الجزائر:

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل الخلافة العثمانية تطوراً ملحوظا، ولاسيما في الشق التجاري على اعتبار أن فرنسا في مقدمة الدول الأوربية التي نسجت علاقات تجارية محكمة مع الجزائر، وخاصة مدينة مرسيليا، وتعود جذورها إلى القرن الرابع عشر ميلادي حيث كان يمثلها في مدينة عنابة قنصل فرنسي يراعي مصالحها، وقد تطورت هذه العلاقات أكثر خلال القرن السادس عشر ميلادي، عندما أصبحت الجزائر جزء من الممتلكات العثمانية، وسنحاول أن نستعرض في هذا المبحث أهم الانعكاسات الايجابية والسلبية للعلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا على إيالة الجزائر العثمانية[1].

ساهمت المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا في تنشيط الحركة التجارية بين البلدين، ولاسيما خلال القرن السادس عشر في الشرق الجزائري، بعد أن حصلت فرنسا على امتيازات واسعة في كافة أراضي الدولة العثمانية بما فيها الجزائر، لذلك أصبح الجزء الكبير من التجارة الخارجية لها تحت هيمنة التجار الفرنسيين إضافة إلى أنهم وجدوا تسهيلات كبيرة وحصانة لدى حكام الجزائر بإيعاز من

---

[1]– F.Charles Roux, Op.cit, p 50.

– محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 129.

السلاطين العثمانيين، وذلك تجسيدا لمعاهدة الامتياز الشهيرة بين الدولة العثمانية وفرنسا سنة 1535م/ 942هـ. [1]

دور الشركات الفرنسية في تنشيط المبادلات التجارية بين البلدين، وعلى رأسها شركة "طوماس لانش" الفرنسية، والتي كانت تصدر لفرنسا من الجزائر مختلف السلع والبضائع، ومن أبرزها المرجان والجلود والصوف والحبوب والشمع وغيرها من المواد الأخرى، في حين أنها كانت تجلب للجزائر مختلف المواد والسلع التي يحتاجها السكان أو الطبقة الحاكمة، كالمواد الأولية المتمثلة في الحديد والرصاص والمواد المصنوعة كالأقمشة والكتان والحلي والخردوات والمواد الغذائية كالسكر والقهوة والتوابل وغيرها [2].

اتساع نطاق التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الأوربية، بفضل العلاقات الخاصة مع فرنسا، حيث أنها كانت تستورد من مرسيليا وليفورن الأقمشة والحرير والبن والسكر والزجاج والحديد والورق والبلور وغيرها، في حين أنها كانت تستورد من دول أوربا الشمالية كالدانمارك وهولندا والسويد البارود والحبال والصواري والأخشاب، وفي نفس الوقت تصدر للدول الأوربية مختلف المحاصيل الزراعية الأساسية، وعلى رأسها محصول الحبوب الذي كان محل منافسة شديدة بين فرنسا وانجلترا واسبانيا وهولندا[3].

---

[1]- Le Baron I. de Testa, Op. cit, p 05.

- Charles Féraud, Op.cit, p 89. – le Duc de Valmy, Op.cit, p 12-13.

- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري**، المرجع السابق، ص 355-357.

- ناصر الدين سعيدوني، **الحياة الاقتصادية بعنابة**، مرجع سابق، ص 101. - ب.وولف جون، مرجع سابق، ص 246.

- للمزيد أنظر : **الملحق رقم : 15**.

[2] - M. Renavdor ,Op.cit, pp 146-157.

- H.-D. De Grammont, Op.cit, p 137.

- F.Charles Roux, Op.cit, p 62.

- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 102. - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 357.

- ب.وولف جون ، مرجع سابق، ص 241.

[3] - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 358.

ساهم أفراد القرى والأرياف في تنشيط الحركة التجارية في الجزائر، التي جعلوا منها مكملة لنشاطهم الفلاحي، حيث كانوا يمارسون مختلف الأنشطة التجارية خاصة ما تعلق بالأراضي الفلاحية من محاصيل زراعية أساسية كالحبوب وغيرها، ولقد لعبت الأسواق دورا أساسيا في حركية التجارة الداخلية، وهو ما سمح بتغذية التجارة الخارجية، وقد ترتب على ذلك انعكاسات ايجابية على التجار الجزائريين بالدرجة الأولى ثم المجتمع الجزائري بدرجة ثانية، ناهيك عن الاستفادة الكبيرة للسلطات المحلية خاصة من جباية الضرائب(1).

مارست السلطات المحلية لمدينة عنابة الهيمنة والاحتكار لمختلف المواد التي ينتجها أو يصنعها الأهالي، وعليه فصلاحياتها تخول لها شراء المواد من الأهالي بأسعار زهيدة ومقبولة، ثم تعمل على تجميعها في مخازن البايلك، ثم تقوم ببيعها فيما بعد للتجار الأوربيين والشركات الأجنبية بأثمان مرتفعة نسبياً مقارنة بالشراء، وهو ما يسمح لها بتوفير مبالغ مالية معتبرة تعزز بها خزينة البايلك، على اعتبار أن التجارة الخارجية مصدر من مصادر تنمية الخزينة الجزائرية(2).

1- M. Renavdor, Op.cit, pp 150-157.

- عبد المنعم الجميعي، **الدولة العثمانية والمغرب العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2007م، ص 24.
- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري**، المرجع السابق، ص 366.
- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**، مرجع سابق، ص 469.

2 - ناصر الدين سعيدوني، مرجع نفسه، ص 469-470.
- محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 112.
- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الاقتصادية بعنابة..مرجع سابق، ص 101.

سمحت المواد الأساسية المصدرة من ميناء عنابة التجاري[1] بنسج وربط علاقات متعددة مع مختلف الدول الأوربية كان لها الأثر الايجابي الكبير على اقتصاديات الشرق الجزائري كله، وذلك منذ بداية القرن السادس عشر، ودليل على ذلك تزايد حركية النشاط التجاري للمتعاملين الفرنسيين في ميناء عنابة من خلال رصد كل المواد والسلع التي تحتاجها فرنسا، ثم العمل على تصديرها لها وفي نفس الوقت الوقوف على أهم النقائص المسجلة في المواد والسلع بالنسبة للسكان والسلطات المحلية، بغية جلبها لهم وبالتالي توسيع دائرة أرباحهم المالية أكثر[2].

ب- الانعكاسات السلبية على الجزائر:

تسببت الامتيازات والتسهيلات التجارية الكبيرة الممنوحة للفرنسيين في الشرق الجزائري عموما وعنابة خصوصا، في إقصاء السكان المحليين تدريجيا بعدما تم مزاحمتهم من قبل التجار الفرنسيين في كل الأعمال التجارية التي كان ينشط فيها السكان، إلى درجة أنهم أصبحوا يحددون أسعار المواد الأساسية، وقد انجر عن هذا الوضع تلاشي الطبقة التجارية الموسرة بالمدينة، بعدما تحولت جل الصفقات والمبادلات التجارية المربحة إلى التجار الأجانب خاصة من الفرنسيين واليهود، وقد ترتب على ذلك تراجع التعاملات التجارية التي كانت تتم مباشرة بين الأهالي والدول الأجنبية، وهو ما جعل السكان يعيشون

---

1 - كان لميناء عنابة أهمية إستراتيجية كبيرة من حيث ملائمته للملاحة وهو ما جعله محل أنظار الأوربيين وعلى رأسهم الايطاليين والفرنسيين الذين فضلوا الاستقرار إلى جانبه بغية ممارسة نشاطاتهم التجارية، وقد تدعم هذا الاستقرار بتأسيس غرفة تجارية فرنسية أوكلت لها مهمة رعاية مصالح وشؤون التجار المرسيليين وغيرهم من الأوروبيين بجهات الشرق الجزائري. للمزيد أنظر:
- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...مرجع سابق، ص 456. - ليلى الصباغ: عنابة، مرجع سابق، ص 134.

2 - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...مرجع سابق، ص 470.
- ليلى الصباغ: عنابة، مرجع سابق، ص 147.

شبه عزلة عن العالم الخارجي، وقد كان لهذا الوضع الجديد الذي لم يألفه السكان انعكاسات سلبية على حياتهم الاقتصادية[1].

تراجع التبادل التجاري الخارجي الذي كان يخيم عليه حركة الكساد، نظراً للموقف العدائي الأوربي من التجارة الجزائرية، حيث كانت السفن التجارية الجزائرية تتعرض لتفتيش دقيق من قبل الأوربيين، كما كان لا يسمح لهم بالرسو في الموانئ الأوربية، ناهيك عن عدم ممارسة التجارة في المدن الأوربية، وكانت حجة الأوربيين في ذلك أن الجزائريين قراصنة متنكرون في هيئة تجار، وقد كانت الغرفة التجارية بمرسيليا تبذل كل ما في وسعها من أجل إبعاد التجار الجزائريين، مستخدمة في ذلك كل الحيل والإجراءات القذرة، كدفع الأموال للقراصنة من أجل مهاجمة السفن الجزائرية،كما كانوا يلقون القبض على ربان السفينة الجزائرية بمجرد وصوله إلى الميناء، ثم يقومون بحرقه، أو يتم أسره على اعتبار أنه من المرتدين عن المسيحية، إضافة إلى محاولة الاستيلاء على السفن التجارية الجزائرية، بواسطة شركائها وعملائها، هذا إلى جانب عدم اهتمام الدولة بإنشاء الموانئ الصالحة للتجارة، وهو ما أجبر الجزائريين في الأخير عن ترك التجارة الخارجية لصالح الأوربيين، الذين استفادوا كثيرا وغنموا أموالا طائلة بعدما نجحوا في إبعاد التجار الجزائريين واحتكروا التجارة الخارجية لوحدهم[2].

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الحياة الاقتصادية بعنابة..مرجع سابق، ص 103. – محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 108.
– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...مرجع سابق، ص 472-473.

[2] – عبد المنعم الجميعي، المرجع السابق، ص 24.
– أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 364-365.
– محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 109.
– سعيد دحماني، المرجع السابق، ص 138.

إن السلع المحلية لم تعد قادرة على منافسة السلع الأجنبية، التي كان يجلبها التجار الأجانب لعدة اعتبارات، منها ثمنها المنخفض مقارنة بالسلع المحلية إضافة إلى نوعيتها الجيدة، على اعتبار أن أوربا كانت تشهد نموا صناعيا ضخم تطورت من خلاله أدوات وآلات الصناعة، وبالتالي فالمواد الجاهزة المستوردة من أوربا زادت في تعفن الأوضاع الاقتصادية خاصة في المناطق الشرقية للجزائر، وهو ما أدى إلى تراجع التجارة الخارجية للجزائر، بحكم سيطرة الأجانب عليها كما ذكرنا ذلك آنفاً.[1]

لم تواكب التجارة الخارجية للجزائر النمو الحاصل في أوربا، بسب التطورات الاقتصادية الكبيرة، والتي بدأت تشهدها جل الدول الأوربية الغربية، ناهيك عن عدم جلب المعادن الثمينة والتي تعتبر مصدراً أساسياً من مصادر الثروة، ويمكن أن نفسر هذا الوضع الذي آلت إليه التجارة الخارجية، بعاملين أساسيين، فالعامل الأول يتمثل في وقوف الدول الأوربية بالمرصاد في وجه التجارة الخارجية للجزائر، والأكثر من ذلك محاربتها بكل الوسائل والطرق، وهو ما نجحت فيه إلى حد بعيد، وعليه فقد أصبحت هي المتصرف الوحيد في التجارة الخارجية، أما العامل الثاني فهو عدم قدرة الأهالي على الصمود أمام المنافسة الخارجية، وبالتالي انسحبوا تاركين المجال مفتوحا للتجارة أمام الأجانب، إضافة إلى عجز السلطات المحلية في تجنيد السكان من أجل الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة، والتي كان يزخر بها الشرق الجزائري[2].

---

1 – محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 111.

2 – نفسه، ص 116.

2- سوريا:

أ- النتائج الايجابية على بلاد الشام:

كان للموانئ السورية دورا كبيرا في الحركة التجارية بين المشرق والغرب وخاصة الإمارات الايطالية. إلا أن هذه الحركة شهدت انكماشا وتراجعا كبيرين على الساحة الدولية آنذاك، وهذا بسبب حركة الكشوفات الجغرافية الجديدة، التي قامت بها الدول الأوربية وعلى رأسها البرتغال، مما أدى إلى ظهور طرق تجارية جديدة ومن أهمها طريق الرجاء الصالح، إلا أن الحكم العثماني لسوريا أنعش من جديد حركة أسواقها وموانئها، وهذا بفضل نسج علاقات تجارية جديدة مع الدول الأوربية، وعلى رأسها فرنسا، وبالتالي أصبحت سوريا في منأى عن الانحطاط الكلي لتجارتها الخارجية، وأصبحت على علاقة مباشرة بالاقتصاد الأوربي خاصة في شقه الغربي الذي أصبح يمثل مركز الثقل الاقتصادي العالمي، لذلك بقيت بلاد الشام على ارتباط وثيق بالتطورات الاقتصادية الدولية التي كانت تحرك العالم في تلك المرحلة تؤثر فيها وتتأثر بها[1].

كما كان للجاليات الأوربية الجديدة المقيمة ببلاد الشام دور هام في تنشيط الحركة التجارية الخارجية لسوريا، إضافة إلى أنها أحيت الطرق البرية القديمة التي كانت تربطها بالشرق الأقصى، مما سمح بظهور القوافل الضخمة التي كانت تجوب مختلف الطرق والمسالك الصحراوية، والتي كانت تنقل مختلف البضائع والسلع من الهند وفارس والعراق إلى مدن بلاد الشام الداخلية، ومنه إلى الدول الأوربية وبالتالي عادت الحركة التجارية الخارجية لسوريا إلى نشاطها المعتاد، كوسيط تجاري بين الشرق والغرب، ومما زاد في إنعاش هذه الحركية الاقتصادية هو الاهتمام الكبير الذي أولته السلطات العثمانية لطرق المواصلات

---

[1] – جوزيف حجار، **أوربا ومصير الشرق العربي**، ترجمة بطرس الحلاّق وماجد نعمه، مراجعة حسن فخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009م، ص 127.

– ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية..مرجع سابق، ج 2، ص 852-853.

– جيب هاملتون وهارولد بوين، المرجع السابق، ص 335.

سواء البرية أو البحرية، حيث شيدت القلاع والحصون من أجل حماية التجار من قطاع الطرق كما قامت ببناء الخانات المنبثة لإقامة المسافرين وراحتهم، فضلاً على مد الجسور والطرق الجديدة وهو ما أعجب الأوربيين كثيراً ودفعهم للاستثمار أكثر في هذه البلاد[1].

ومثلما انتعشت الطرق البرية لبلاد الشام بفضل العلاقات التجارية المبرمة بين الدولة العثمانية والغرب، فإن الطرق البحرية هي الأخرى، كان لها النصيب الأوفر من هذا الانتعاش الاقتصادي، الذي أعاد بريق الأمل للتجارة الخارجية لبلاد الشام، والتي كادت أن تأفل. وعليه فقد أصبحت الموانئ الشامية تعج بمختلف المراكب والسفن التجارية، وخاصة منها الأوربية، والتي كانت تنقل من سوريا وإليها، مختلف البضائع والسلع، سواء نحو أوربا، أو المناطق المجاورة كمصر، وأزمير، واستانبول. [2]

ولقد لعبت الجاليات الأوربية الجديدة دورا كبيراً، في حركة التجارة الخارجية حيث كانت تشتري مثلا البن والأرز من مصر لتبيعه لبلاد الشام، وكذلك إلى الدول الأوربية مما أوجد حركة تجارية واسعة في الحوض الشرقي للمتوسط، كما كان لمجهودات الدولة العثمانية الأثر الايجابي على الموانئ الشامية، حيث سعت إلى حمايتها وترميم قلاعها وتدعيم القوات المرابطة فيها إضافة إلى بناء الأبراج والمنارات لمراقبة مختلف السواحل وهداية السفن، كل هذه الإجراءات جعلت من الدول الأوربية، وعلى رأسها فرنسا تطالب بالمزيد من الامتيازات والتسهيلات، أو تعمل على تجديدها بغية المساهمة في تنشيط الحركة التجارية الخارجية، وهو ما سيعود حتما عليها بفوائد اقتصادية جمة وهذا ما كانت تصبو إليه من البدايات الأولى لعلاقاتها مع الدولة العثمانية[3].

---

[1] – ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية.. المرجع السابق، ج2، ص 853.

[2] – نفسه، ص 854-855.

[3] – نفسه.

ساهمت التجارة الخارجية التي كانت تمارسها سوريا مع أوربا وأواسط آسيا بفضل الدولة العثمانية في بروز وتألق بعض المدن الداخلية، بل وتحكمها في تجارة الحوض الشرقي للمتوسط، ومن هذه المدن التي وصلت للريادة التجارية، وتردد اسمها في أغلب الدول الأوربية خاصة في القرن السادس عشر، مدينة حلب السورية، والتي تعتبر سوقا تجارياً فسيحاً لمختلف السلع والبضائع، حيث كانت تستقبل بضائع أوربا عن طريق البحر المتوسط، ثم تعمل على توزيعها في الشرق، وفي نفس الوقت تعمل على تجميع مختلف المواد والسلع القادمة إليها من الهند والعراق وآسيا الصغرى، ثم تقوم بتوزيعها على مختلف الدول الأوربية التي تتعامل معها تجاريا، وعلى رأسها الدولة الفرنسية، ولم يقتصر هذا التطور على مدينة حلب فحسب، بل شمل أيضا مدن وموانئ رئيسية أخرى كطرابلس ودمشق وصيدا، وإن كانوا أقل شهرة من مدينة حلب، ويعود الفضل في بروز النشاط التجاري لمدينة حلب إلى الدور الايجابي للجاليات الأوربية المقيمة فيها على اعتبار أنهم المحرك الأساسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية في المدينة[1].

ازدهرت الزراعة والصناعة السورية ونمت وانتعشت، خاصة بعد توافد الأوربيين عليها من جراء الفتح العثماني لها، وقيام هذا الأخير بإبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات خاصة مع فرنسا، حيث سمحت للأجانب بغزو الدولة العثمانية بما فيها سوريا، ومن أبرز الصناعات التي مسها هذا الانتعاش الصناعة النسيجية بما فيها القطنية والحريرية، حيث كانت تصدر إلى فرنسا وانجلترا وغيرها من الدول الأوربية، إضافة إلى تطور صناعة الصابون والسجاد وغيرها من الصناعات الأخرى، هذا بالإضافة إلى صناعة المراكب الصغيرة في الموانئ السورية لاستعمالها في عملية النقل البحري بين مختلف أجزاء الدولة العثمانية المترامية الأطراف[2].

[1] – نفسه، ج2، ص 856.

[2] – ليلى الصباغ، **الجاليات الأوربية**، مرجع سابق، ص 862.

أما في الجانب الزراعي فقد كان لتجارة الأجانب الأثر البالغ في توسيعها، والمساهمة في تصديرها إلى أوربا، حيث كان الفلاح السوري لا يتعدى إنتاجه المناطق التي يقطنها لكن باحتكاكه بالتجار الأجانب الذين أصبحوا يقتنون محصوله وبأسعار مغرية، شرع في توسيع زراعته لتشمل مناطق كبيرة وعديدة إلى أن وصل إلى مرحلة التصدير للخارج، ومن أهم المحاصيل الزراعية التي كان يعتني بها الفلاح السوري الزراعات القطنية، وكذلك شجرة التوت لتربية دود القز، كما ساهم التجار الأجانب[1] في جلب مزروعات جديدة لبلاد الشام ولعل من أهمها زراعة التبغ وزراعة البندورة (الطماطم) والفراولة، والمستفيد الأكبر من هذه الحركية الزراعية هم رجال الإقطاع الكبار المسيطرين على الأراضي أو الدولة التي كانت تحتكر منتوج الزراعة لنفسها، أو تستولي عليه مقابل ضرائب نقدية مترتبة على الفلاحين[2].

ب– الانعكاسات السلبية على بلاد الشام:

وبالرغم من التطورات الايجابية التي شهدتها التجارة السورية كما ذكرنا ذلك آنفاً، إلا أن ذلك لا يعكس الصورة الحقيقية للاقتصاد السوري الذي يبدو ظاهريا أنه في مستوى تطلعات شعوب المنطقة، لكن الحقيقة عكس ذلك فرؤوس الأموال والأرباح الضخمة التي كانت تتحرك من وإلى سوريا، كان المستفيد الأول منها الجاليات الأوربية المحدودة العدد، وبعض من السكان الذين كانوا في خدمة الجاليات الأوربية وأغلبهم من اليهود والأرمن والروم، أما الغالبية من أهل البلد فكانوا محرومين وعلى رأسهم تجار البلد[3].

[1] – يذكر عبد العزيز محمود عبد الدايم أن التجار الأجانب كانوا يشتغلون بالتجارة الخارجية في مصر، وهم من جنسيات مختلفة كالبنادقة والفرنسيين واليهود والأتراك، وكانت كل طائفة منهم تختص بنوع معين من المتاجر وكانوا يعملون في الإسكندرية والقاهرة...ويسكنون في أحياء خاصة بهم، وقد حصلوا على امتيازات عديدة من السلاطين العثمانيين تتيح لهم حرية المعاملات وإقامة الشعائر الدينية، وعدم الخضوع للأنظمة القضائية والمالية السائدة في مصر. للمزيد أنظر:

– عبد العزيز محمود عبد الدايم، المرجع السابق، ص 250.

[2] – ليلى الصباغ، **الجاليات الأوربية**، مرجع سابق، ج2، ص 864-865.

[3] – نفسه، ص 857. – جيب هاملتون وهارولد بوين، المرجع السابق، ص 339. – حسين العودات، المرجع السابق، ص 165.

سيطر الأجانب بما فيهم الفرنسيين على التجارة العامة في سوريا[1] من حيث أنهم هم المصدرون والمستوردون على السواء، إضافة إلى أنهم متحكمين في جل أسعار المواد، وكذلك ممارسة الاحتكار لمختلف السلع، وبالتالي حرمان تجار البلد والسكان المستهلكين أنفسهم منها، كما أن الأجانب أيضا كانوا يسيطرون على وسائل التعامل التجاري وعلى رأسها النقد، حيث أغرقوا الأسواق الشامية بالنقد الأوربي ولاسيما المزيف منه، مما انجر عنه انخفاض وتدهور قيمة النقد المحلي، وبالتالي حدوث أزمة مالية خانقة ليست في سوريا فقط وإنما شملت جميع أرجاء الدولة العثمانية، ويعتبر الخاسر الأكبر في هذه الأزمة هم الطبقة الكادحة من الصناع والتجار الذين كانت تصلهم العملة المزيفة، بينما العملة السليمة كانت تصب في يد الوزراء والموظفين الكبار وجميع الوسطاء والسماسرة الكبار، وقد كان المغزى من هذا العمل بالنسبة للأجانب هو امتصاص القدرة التجارية في المدن والموانئ السورية واستخلاصها لصالحها فقط دون أن تعبأ بالسكان والتجار على السواء[2].

الدور السلبي الذي لعبه المجتمع السوري حيال النشاط التجاري للأجانب، حيث كان موقفهم منكمشا ونافراً من التغلغل التجاري الأجنبي، وبالتالي كان لا يتابع التطورات التجارية وأساليبها ونظمها واكتفى فقط بالمحافظة على طرقه التقليدية، ناهيك عن عدم وجود اقتصاد حكومي موجه، وقد ترتب على ذلك تحكم الأجانب في الاقتصاد السوري بكل مؤسساته داخليا وخارجيا، مما أدر عليهم أرباحا طائلة كانوا يوجهونها إلى بلدانهم الأصلية على حساب السكان المحليين[3].

---

[1] – يذكر فاضل بيات أن بعض التجار الأجانب وأبناء الطوائف المسيحية كانوا يقومون بتهريب الأسلحة والخيول والبغال من منطقة بلاد الشام إلى البصرة ومنها إلى الكفار في الخليج، والمقصود بالكفار هنا البرتغاليون الذين كانوا يقومون بنشاطات عسكرية في الخليج في هذه الحقبة المتقدمة من الحكم العثماني في البلاد العربية. للمزيد أنظر:

– المرجع السابق، ص252.

[2] – ليلى الصباغ، **الجاليات الأوربية**، مرجع سابق، ج2، ص 858.

[3] – نفسه، ص 859.

استفادت مجموعة قليلة جدا من السكان المحليين، وأغلبهم من الأقليات الدينية من الأساليب التجارية الجديدة، التي جلبها الأوربيين معهم إلى بلاد الشام كالحسابات والعمليات المصرفية والتأمينات وغيرها، وعليه كانت هذه المجموعات هي الفئة العاملة الأساسية التي تشتغل كثيرا مع الأجانب وبشكل مباشر، مما جعلها تحصل على أرباحا لا بأس بها، وقد احتكرتها لنفسها بغية تقوية مركزها ونفوذها الاقتصادي في المجتمع السوري، فضلاً على تدعيم مكانتها أمام السلطات الإسلامية الحاكمة[1].

والجدير بالتنويه أن تجار أهل البلد كانوا يسيطرون على التجارة مع كل من مصر والحجاز وآسيا الصغرى والعراق بالرغم من مشاركة الأجانب لهم أحيانا[2]، لكن هذه السيطرة لم تدم طويلا وانقلبت التجارة في سوريا رأسا على عقب، حيث تحولت تدريجا من سوق تجاري يمول أوربا بمختلف البضائع والسلع التي تحتاجها، إلى سوق يتغذى من مختلف السلع والبضائع الأوربية المصنوعة أو التي تستوردها من بلاد الشرق، فحتى تجارة التوابل التي كانت حكرا على سوريا خلال القرن السادس عشر، وكانت تمول بها أوربا أصبحت في متناول الدول الأوربية التي تأتي بها من مصادرها، حتى تجارة القوافل أصبح الأوربيين يتحكمون فيها تقريبا وبذلك تحولت سوريا من سوق فعلية، إلى معبر لمختلف السلع والبضائع[3].

التباين الكبير في الأرباح والفوائد التي يجنيها الأجانب وتلك التي يحصل عليها التجار السوريين نظرا للاعتبارات التي أشرنا إليها سابقاً، مما أجبر الكثير من التجار المحليين على ترك أعمالهم التجارية التقليدية والتحول إلى مجرد خازنين للبضائع والسلع الأوربية، أو بائعين عاديين للمنتجات الأوربية، وعليه فقد نجح الأجانب في ربط الاقتصاد السوري بعجلة الاقتصاد الأوربي، وبالتالي فقد أقنعوا الجميع بما

[1] – جيب هاملتون وهارولد بوين، المرجع السابق، ص 338.
– ليلى الصباغ، **الجاليات الأوربية**، مرجع سابق، ج2 ، ص 859.
[2] – جيب هاملتون وهارولد بوين، المرجع السابق، ص 333.
[3] – ليلى الصباغ، **الجاليات الأوربية**، مرجع سابق، ج2، ص 860.

فيهم الدولة العثمانية أنه لا يمكن الاستغناء عنهم، وعن تجارتهم مهما كان الأمر وأنهم أصحاب الفضل في بروز مدينة حلب، وتطور موانئ سوريا وبالتالي فإن مغادرتهم لسوريا هو تحطيم للاقتصاد السوري والحياة التجارية فيها، وهذا ما جعلهم كلما أرادوا شيئا مهماً من الدولة العثمانية، إلا وهددوا بمغادرتها وإيقاف نشاطهم التجاري[1].

وبناء على ما تم ذكره آنفاً فإن تجارة الأجانب بما فيهم الفرنسيين، قد أنعشت حقا التجارة الخارجية لبلاد الشام وحولتها إلى تجارة عالمية أسهمت في حركية اقتصادية هامة في بلاد الشام، خاصة خلال القرن السادس عشر ميلادي، حتى ولو كانت هذه الحركية بلون استعماري بحت فقد كانت محدودة جدا وسطحية ولا تخدم مصلحة السكان المحليين، بقدر ما كانت تخدم فئة قليلة جدا من مجموع السكان الأصليين، وعليه يمكن اعتبار الانتعاش الذي تحقق لسوريا إنما كان أولياً فقط لأنه ما لبث أن أصبح وبالاً على الاقتصاد السوري والعثماني معاً[2].

---

[1] – حسين العودات، مرجع سابق، ص 165.

– ليلى الصباغ، **الجاليات الأوربية**، مرجع سابق، ج2، ص 860-861.

[2] –نفسه، ص 860–861.

مما تقدم يمكن القول إنّ:

- العلاقات التجارية بين البلدين في إطار الامتيازات الممنوحة للأجانب كانت لها إيجابيات كما كانت لها سلبيات، وبالتالي فكلا البلدين استفاد من هاته العلاقات التجارية كل حسب ظروفه وإمكانياته.

- العثمانيين استفادوا كثيرا من الناحية الاقتصادية على خلفية معاهدة الامتياز الشهيرة بين السلطان سليمان القانوني و"فرنسوا الأول"، حيث انتعشت التجارة الخارجية وزادت المبادلات التجارية بين البلدين خاصة في عهد السلطان سليمان القانوني، وهذا على عكس ما يدعيه بعض المؤرخين أن المعاهدة السالفة الذكر لم تخدم مصلحة العثمانيين بتاتاً.

- المعاهدة التجارية بين البلدين أحدثت قفزة مميزة في الاقتصاد العثماني بوجه عام وتجارة الدولة العثمانية بصفة خاصة، بحيث منعتها من الركود والكساد التجاري بسبب الكشوفات الجغرافية الجديدة، ناهيك عن تنويع وارداتها من الدول الأوربية خاصة من فرنسا صاحبة الريادة في الامتيازات التجارية الدولية.

- عيوب العلاقات التجارية وآثارها السيئة بين الدولة العثمانية وفرنسا، لم تظهر على عهد السلطان سليمان القانوني على اعتبار أن مرحلة حكمه من أقوى المراحل في عمر الدولة العثمانية، وإنما ظهرت نهاية القرن السادس عشر وفي فترة حكم السلاطين العثمانيين الضعاف.

- ملوك فرنسا أساؤوا استغلال المعاهدات التجارية المبرمة بينهم وبين الدولة العثمانية، خاصة في مرحلة ضعفها ووصلت بهم درجة الإساءة إلى التدخل في شؤونها الداخلية تحت إطار حماية رعاياها ومصالحها في كافة أرجاء الدولة العثمانية.

- العلاقات التجارية أسهمت بشكل كبير في تقوية المؤسسات الأجنبية بمختلف أنواعها الاقتصادية والثقافية والدينية والخيرية المنتشرة في أرجاء الدولة العثمانية، وفي توسع نفوذ الدول الأجنبية مادياً ومعنوياً مما مكنها من تحقيق أطماعها على المدى البعيد.

- سوريا فقدت دورها التجاري الرئيسي الذي كانت تلعبه بين الشرق والغرب، من حيث المبادلات التجارية بعدما هيمنة عليه الأجانب وعلى رأسهم الفرنسيين، الذين أصبحوا المرجع الأساسي لكل المعاملات التجارية والمصرفية داخل وخارج سوريا عموما.

- دور الجاليات الأجنبية في سوريا في المجال الاقتصادي كان سلبياً خلال القرن السادس عشر، بمعنى أنها لم تتمكن من تحريك وتنشيط الاقتصاد المحلي، ودفعه في الاتجاه السليم الذي يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية بصفة عامة والأوربية بصفة خاصة.

- التجارة الخارجية في سوريا تطورت إلى درجة أنها بلغت المستوى العالمي، وساهمت في حركة اقتصادية متنوعة في الحوض الشرقي للمتوسط، غير أن هذا التطور والحراك الاقتصادي كان محدوداً وسطحياً ولا يخدم إلا فئة قليلة جدا من المجتمع السوري.

- الاستثمار الأوربي بصفة عامة والفرنسي بصفة خاصة في الشرق الجزائري، أوجد نقلة نوعية في العلاقات التجارية مع أوربا كان لها الوقع الايجابي على اقتصاديات الشرق الجزائري، وفتح المجال أمام التجار الأوربيين للاستثمار أكثر في إمكانيات الجزائر وذلك منذ أوائل القرن السادس عشر.

- الجزائر تزخر بثروات باطنية وسطحية متنوعة مما جعلها محل أطماع الدول الأوربية عموما والفرنسية خصوصا، خاصة الشرق الجزائري الذي كان يشتهر بثرواته وعلى رأسها المرجان والحبوب، وهذا ما يفسر التواجد المبكر للفرنسيين على الأراضي الجزائرية، وهو ما ساهم في نسج علاقات جيدة مع الدول الأوربية بغية الاستثمار في خيرات الجزائر.

- المبادلات التجارية التي كانت تتم بين الجزائر وفرنسا، ساهمت بشكل كبير في إنعاش التجارة الداخلية والخارجية للجزائر، واستفاد السكان كثيراً من تنوع السلع والبضائع القادمة من أوربا، إضافة إلى تنشيط الأسواق الداخلية من خلال عرض كل ما تجود به أنامل الجزائريين، سواء في الزراعة أو الصناعة، وهو ما سمح للتجار الأجانب باكتشاف مكنونات الجزائر.

- التجار الأجانب أحكموا السيطرة على التجارة الخارجية والداخلية للجزائريين، وبالتالي نجحوا إلى حد بعيد في إبعاد التجار الجزائريين عن الأسواق الإستراتجية، زيادة على أنهم أصبحوا هم من يحددوا أسعار المواد الأساسية، وقد ترتب على ذلك انعكاسات سلبية على التجار المحليين، فضلاً على الاقتصاد الوطني الذي بدأ ينكمش تدريجيا، بفعل الدور السلبي للتجار الأجانب، ناهيك عن استنزاف خيرات البلاد.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة لموضوع: العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال القرن 16م/10هـ، يمكن أن نخلص إلى بعض النتائج التاليـة:

- يعتبر القرن السادس عشر محطة انطلاق جديدة في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب، أملتها ظروف السياسة الدولية السائدة آنذاك، فضلا على سياسة المصالح والمنافع المتبادلة، حيث لجأت الدولة العثمانية إلى سياسة الامتيازات من خلال عقدها لمجموعة من المعاهدات الاقتصادية والسياسية مع بعض الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا، بغية تنشيط اقتصادها من جهة وكسب حلفاء على الساحة الأوربية من جهة ثانية، وهذا بهدف تحقيق مآربها السياسية والعسكرية.
- لقد كان للامتيازات الأجنبية دورا فعالا في تطبيع العلاقات بين الدولة العثمانية كراعي للإسلام والمسلمين وبين الغرب الأوربي المسيحي، الذي كانت تدفعه مصالحه الخاصة نحو الشرق منذ القدم، خاصة بعد أن علم بما يزخر به الشرق من خيرات متعددة ناهيك عن موقعه المتميز كوسيط بين أقصى الشرق والغرب، فضلا على أنه يشرف على بعض الأماكن المقدسة.
- كان للعثمانيين علاقات تجارية هامة مع بعض الدول الأوربية خاصة الإمارات الايطالية كجنوة والبندقية تعود للقرن الرابع عشر والخامس عشر، حيث تمتعت الإمارتين بامتيازات عديدة منحها سلاطين الدولة العثمانية في تلك الفترة، لظروف وعوامل حتمتها السياسة الخارجية للدولة العثمانية آنذاك.
- إن معاهدة الامتيازات الشهيرة لسنة 1535م/942هـ، المبرمة بين السلطان سليمان القانوني والملك الفرنسي "فرانسوا الأول" لم تكن شرا محضا على الدولة العثمانية كما يروج لها بعض الدارسين والباحثين المعاصرين، وإنما كانت نقطة انطلاق جديدة في العلاقات الخارجية للدولة العثمانية، حيث تمكن من خلالها السلطان سليمان من تحقيق عدة أهداف إستراتجية واقتصادية، خدمت الدولة العثمانية لسنوات متتالية، وعليه فعيوب المعاهدة التي ظهرت فيما بعد، خاصة بعد وفاة سليمان لا يمكن أن ننسبها له، بقدر ما كانت من جراء تظافر عدة عوامل لعل من أبرزها ضعف سلاطين الدولة العثمانية بعد سليمان، ناهيك عن تدخل الجيش الانكشاري والحريم في دواليب أجهزة الحكم في الدولة العثمانية.

- ساهم التوسع الجغرافي الذي شهدته الدولة العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، في بناء قواعد جديدة في الجانب السياسي والعسكري والاقتصادي، وهذا من أجل الحفاظ على توازن الدولة، لذلك شجعت هذه الأخيرة التجارة الداخلية والخارجية وشرعت في مبادلات تجارية مع الغرب وخاصة مع فرنسا من خلال منحها امتيازات تجارية بهدف تحفيز اقتصادها الذي بدأ يتأثر تدرجيا بسبب الكشوفات الجغرافية الجديدة.
- ساهمت الامتيازات الأجنبية في تنشيط الحركة التجارية في حوض البحر المتوسط، بعدما أصبحت السفن الأوربية وعلى رأسها الفرنسية تجوب ربوع أرجاء الدولة العثمانية سواء في المشرق أو المغرب، وهو ما ترتب عنه إعادة إحياء الطرق القديمة في التجارة المتوسطية بعدما تأثرت بشكل كبير من جراء اكتشاف مسالك جديدة للتجارة العالمية.
- تعدد وتنوع صادرات وواردات الدولة العثمانية نحو فرنسا، من جهة وبين أقاليم الدولة العثمانية (الجزائر وبلاد الشام)، وفرنسا من جهة أخرى، خاصة المواد الأساسية التي كانت تحتاجها فرنسا سواء في غذائها كالحبوب وعلى رأسها مادة القمح، أو في صناعاتها الناشئة كالصوف والحرير والجلود، وبعض المعادن المختلفة، وقد لعبت هذه المواد دورا كبيرا في تنشيط الاقتصاد الفرنسي الذي كان يعاني كثيرا من قلة المواد الأساسية.
- تحكم التجار الأجانب بما فيهم الفرنسيين في التجارة الخارجية للدولة العثمانية سواء في المشرق أو المغرب خاصة في العاصمة استانبول، بحكم أنهم السبَاقين في ممارسة التجارة مع العثمانيين، وهو ما ترتب عنه انعكاسات سلبية على اقتصاد الدولة العثمانية، على اعتبار أن التجار الأجانب كان همهم الوحيد هو الربح السريع ولو على حساب الدولة التي يتاجرون على أرضها، أو على حساب التجار المحليين البسطاء، وهو ما أفقد التجارة الخارجية العثمانية حيويتها مع مرور الوقت، وبالتالي تحولت من مصدر رزق، إلى عبء كبير أثقل كاهل الدولة وزاد في أزماتها الاقتصادية.

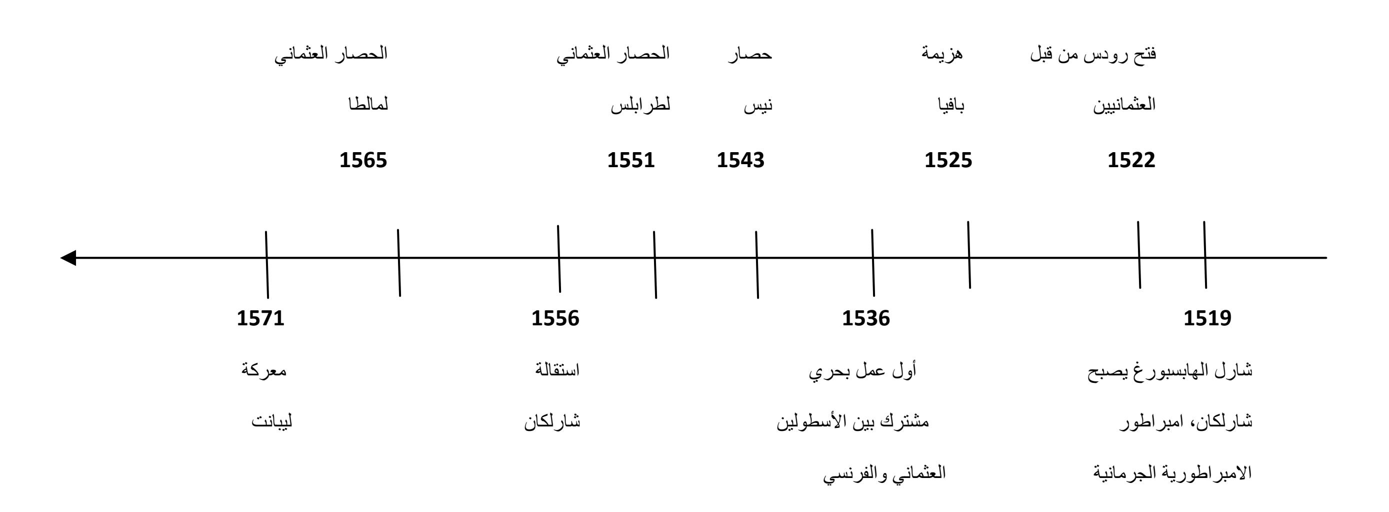
- تنوع وسائل التبادل التجاري بين الدولة العثمانية وفرنسا، فضلا على تعدد وتنوع طرق المواصلات بين الطرفين سواء في الجهة الشمالية أو الجنوبية للمتوسط، وهو ما نجم عنه زيادة حجم المبادلات التجارية بين الطرفين، خاصة الطرف الفرنسي الذي استطاع أن يستغل معاهدة الامتيازات بذكاء كبير لصالحه ولصالح الدول الأوربية عموما فيما بعد.
- ساهمت الامتيازات الأجنبية الممنوحة من قبل الدولة العثمانية لبعض الدول الأوربية وعلى رأسها الدولة الفرنسية، في توافد جالياتها بشكل كبير بحجة ممارسة التجارة، لكن الواقع أن هذه الجاليات لا تمثل سوى مظهر من مظاهر الاستعمار الأوربي الحديث المنتشر في القارات الثلاث، تحت قناع المعاهدات والاتفاقيات التجارية، التي كانت تهدف في الحقيقة إلى استنزاف خيرات الشعوب.
- تطور التجارة الخارجية في بلاد الشام، بفضل الدور الايجابي للجاليات الأوربية بها، مما جعلها ترقى إلى المستوى العالمي، حيث ساهمت في تنشيط الحركة الاقتصادية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، غير أن هذا النمو والتطور كان سطحيا ومحدودا ولم يستفد منه سوى فئة قليلة من السوريين المتعاونين مع الأجانب، أما السواد الأعظم من السوريين فقد كانوا يعيشون الفقر.
- شهد الشرق الجزائري توسعا كبيرا في الاستثمار الأوربي عموما والفرنسي خصوصا، وهو ما ترتب عليه نقلة نوعية في العلاقات التجارية مع الدول الأوربية، كان لها الأثر الايجابي على اقتصاديات الدولة الجزائرية، وفتح المجال أمام التجار الأوربيين للاستثمار أكثر في إمكانيات الجزائر المتنوعة وذلك منذ أوائل القرن السادس عشر.
- تنوع المبادلات التجارية التي كانت تتم بين الجزائر وفرنسا في النصف الثاني من القرن السادس عشر، من حبوب ومواد غذائية وجلود وصوف ومرجان وغيرها، والفضل في ذلك يعود للشركات والمؤسسات الفرنسية التي استثمرت أموالها في الأراضي الجزائرية في إطار الامتيازات التجارية الممنوحة لفرنسا في كافة أرجاء الدولة العثمانية، غير أن هذه الاستثمارات كانت لصالح الأوربيين بالدرجة الأولى، وعلى حساب خيرات الشعب الجزائري.
- يمكن القول في الأخير أن الامتيازات الأجنبية في نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، أصبحت سيفا مسلطا على رقاب العثمانيين، خاصة في فترات حكم السَلاطين العثمانيين الضعاف.

المـلاحق:

الملحق رقم 01: حكام القرن السادس عشر الميلادي في الدولة العثمانية وفرنسا

1595	1574	1566		1520	1512
محمد الثالث	مراد الثالث	سليم الثاني	سليمان القانوني	سليم الأول	بايزيد 2
1603-1595	1595-1574	1574-1566	1566-1520	1520-1512	1512-1481

الدولة العثمانية:



فرنسوا 2

(1560-1544)

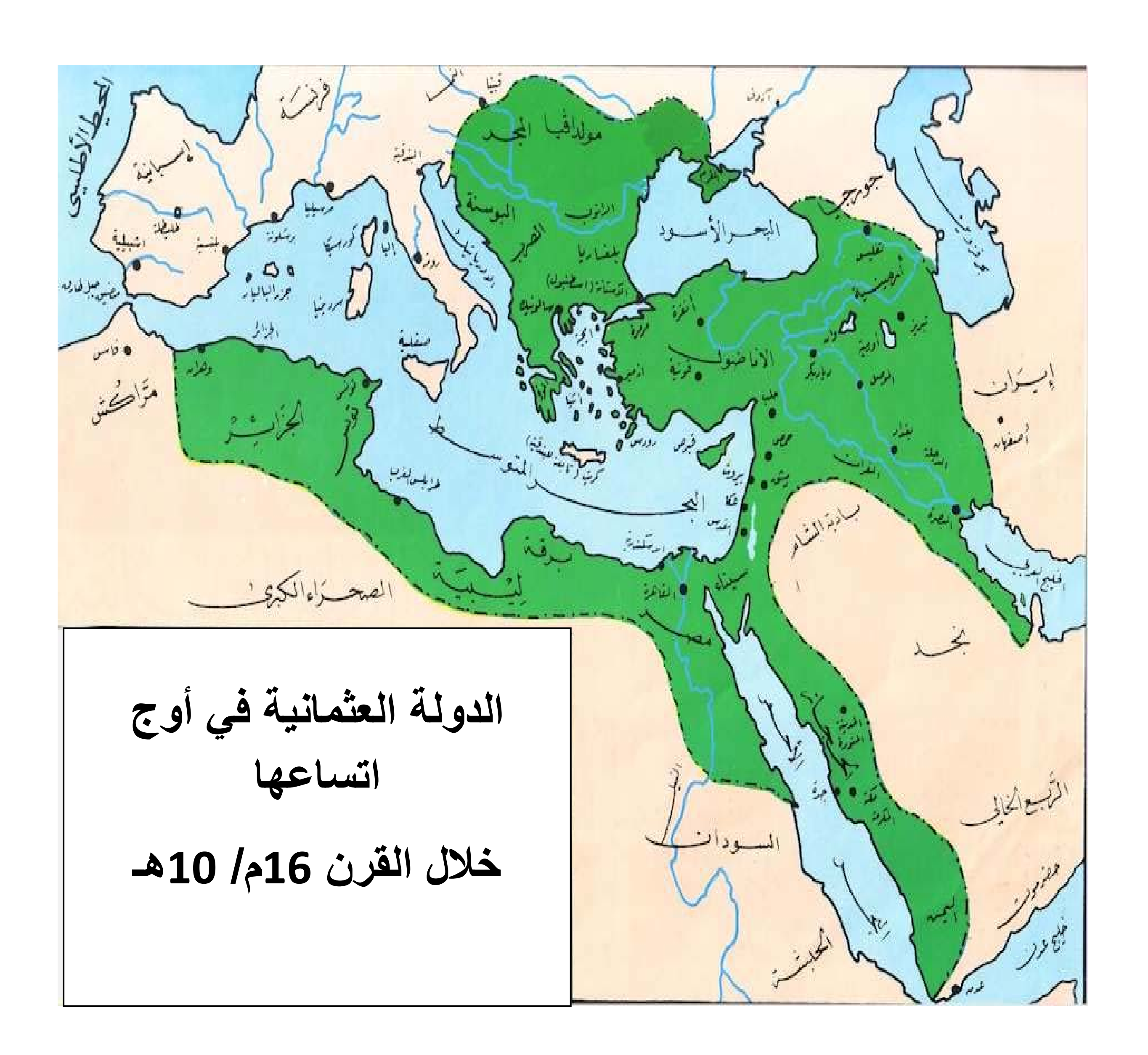
1589	1574	1560	1559	1547	1515
هنري4	هنري3	شارل 9	هنري 2	فرنسوا الأول	لويس12
1610-1553	1589-1551	1574-1550	1559-1519	1547-1494	1515-1462

فرنسا:

المصدر:

- Dossier Pédagogique: ***ORIENT et OCCIDENT***, op.cit, p 05.

الملحق رقم 02: خريطة الدولة العثمانية خلال القرن 16م.



المصدر:

- شوقي أبو خليل: **أطلس التاريخ العربي الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، 2005م، ص118.



حق رقم 03: خريطة امتداد الدولة العثمانية في أوربا الشرقية.

!

فيينا
بودا
بلوشنيق
بودولبا
كريمي
المحـــــــــر
موهاكس
ترنسلفانيا
ملدافيا
سارو فيتش
كارلوفيتش
بلغراد
فلاشيا
البوسنة
صربيا
نيكوبوليس
كوجيك
نيش
بلغاريا
فارنا
كوسوفو
أدرنة
استانبول
وضع القرن 15م
مقدونيا
تراس
نيقوميديا
الوضع سنة 1402
غاليبولي
نيسيا
سنة 1481م
نغروبونت
ينى شيهير
أنقرة
ليبانت
تشيسم
أناضول
سنة 1683م
المورة
شيوس
معارك
مدن
كريت
اتفاقيات
رودس

المصدر :

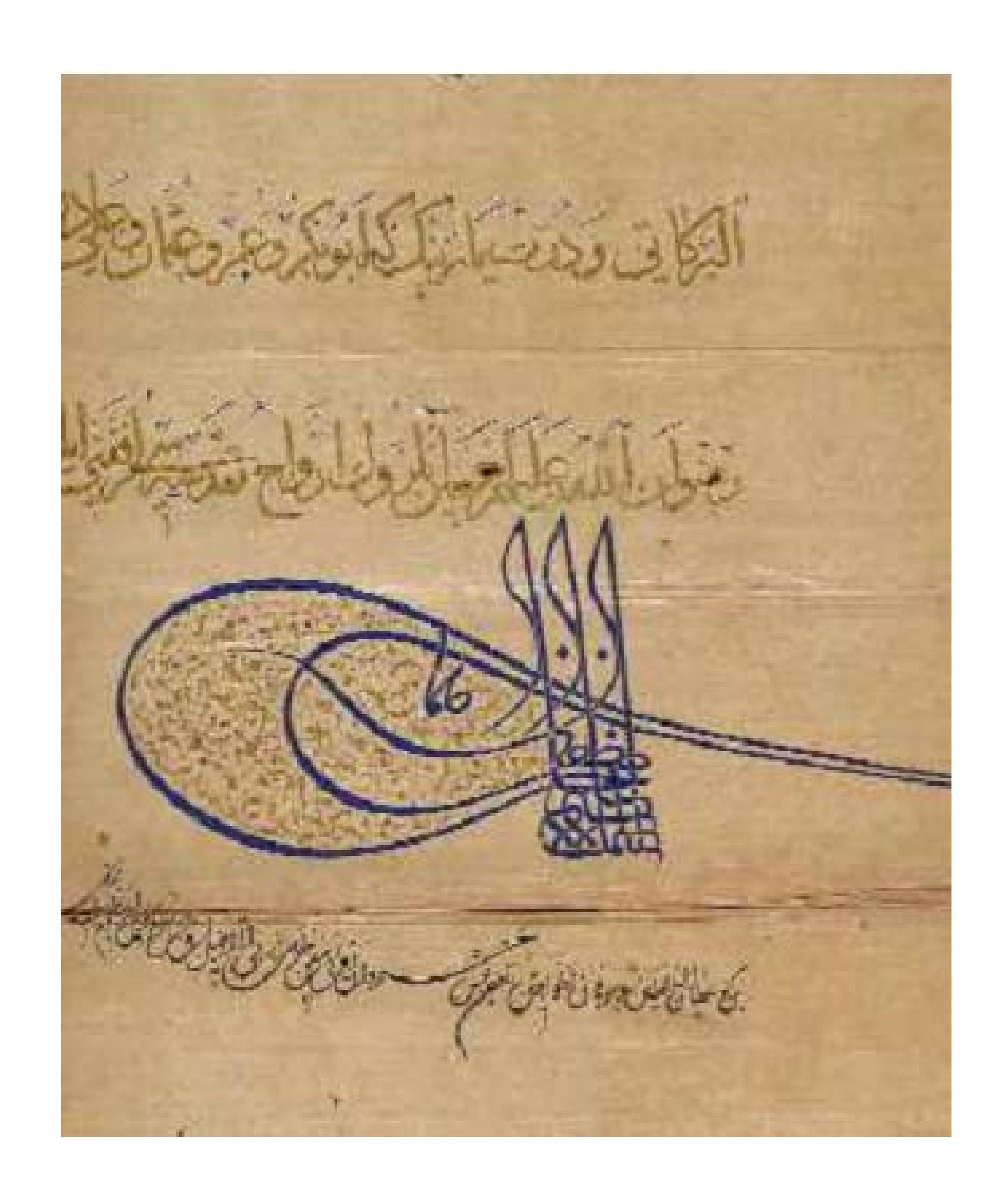
- ***Histoire de l'Empire Ottomane, 1280-1774***, Op.cit, pp 01-02

الملحق رقم 04: صورة للسلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي فرنسوا الأول.



صورة عن الحلف العثماني الفرنسي؛ فرنسوا الأول إلى اليسار، وسليمان القانوني في اليمين، من قبل الرسام "تيتيان" في سنة 1530م.

الملحق رقم 05: رسالة ودية من السلطان سليمان القانوني إلى فرنسوا الأول سنة 1526م، محفوظة في المكتبة الوطنية الفرنسية، مصلحة المخطوطات.



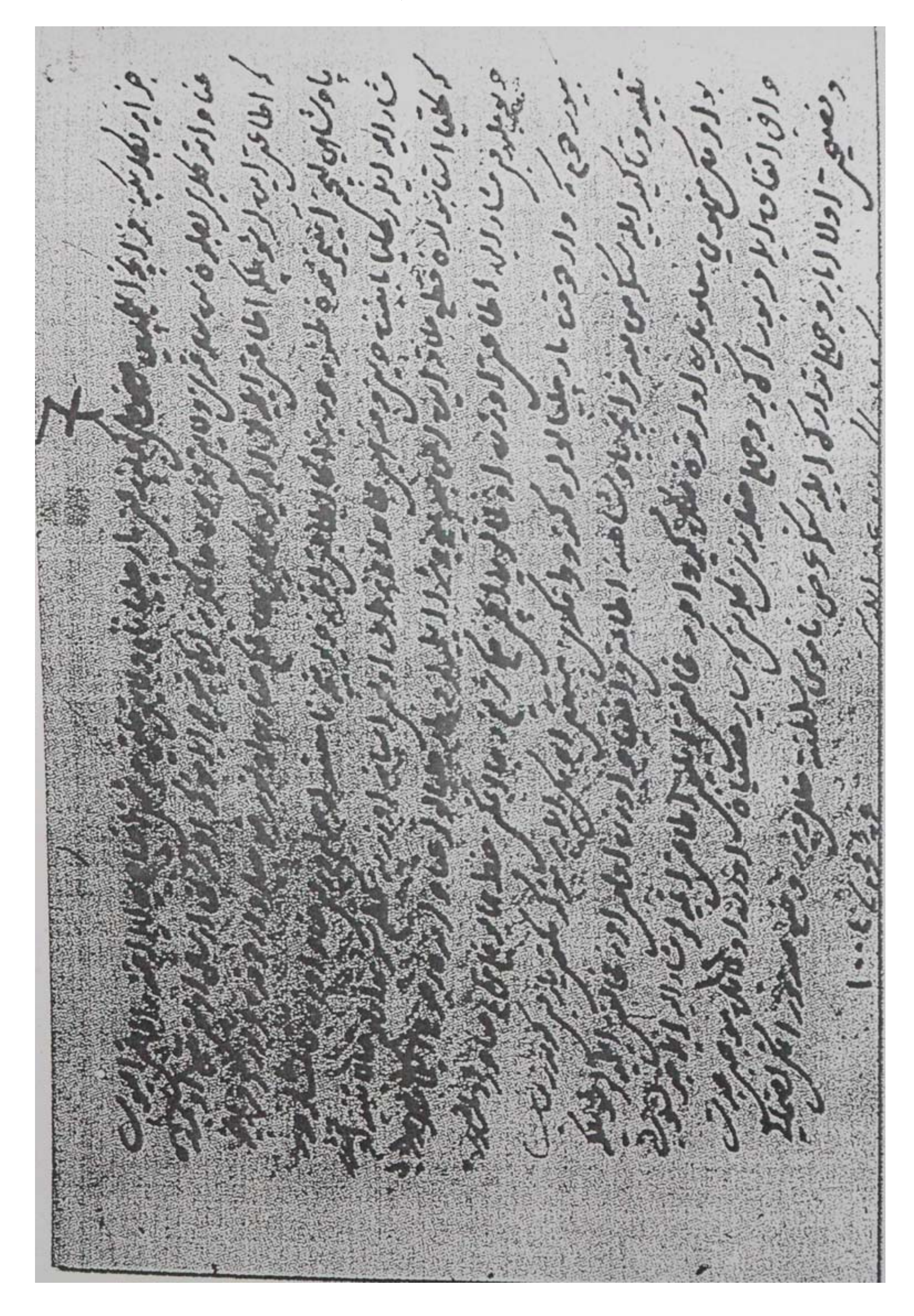
المصدر: - ***Dossier pédagogique; Orient et Occident***, Op.cit, p 11.

الملحق رقم 06: وثيقة عبارة عن رسالة من السلطان سليمان القانوني، إلى الملك الفرنسي فرنسوا الأول سنة 1536م، تتعلق بالسفارة الفرنسية الدائمة من قبل السفير "جان دو لا فوري" في الباب العالي.



المصدر: منشورات معهد العالم العربي بباريس، بعنوان: ***Venise et l'orient***, Paris, 2007م, p 18.

ملحق رقم 07: طلب فرنسا من أهالي مرسيليا، ترك الخلافات الدينية والمذهبية الموجودة بينهما، وإبداء الطاعة لها، وذلك عند قيامها بحملة عسكرية ضد إسبانيا. وتوجيه السلطان العثماني التنبيه اللازم لمرسيليا عن طريق بايلرباي الجزائر في هذا الخصوص.



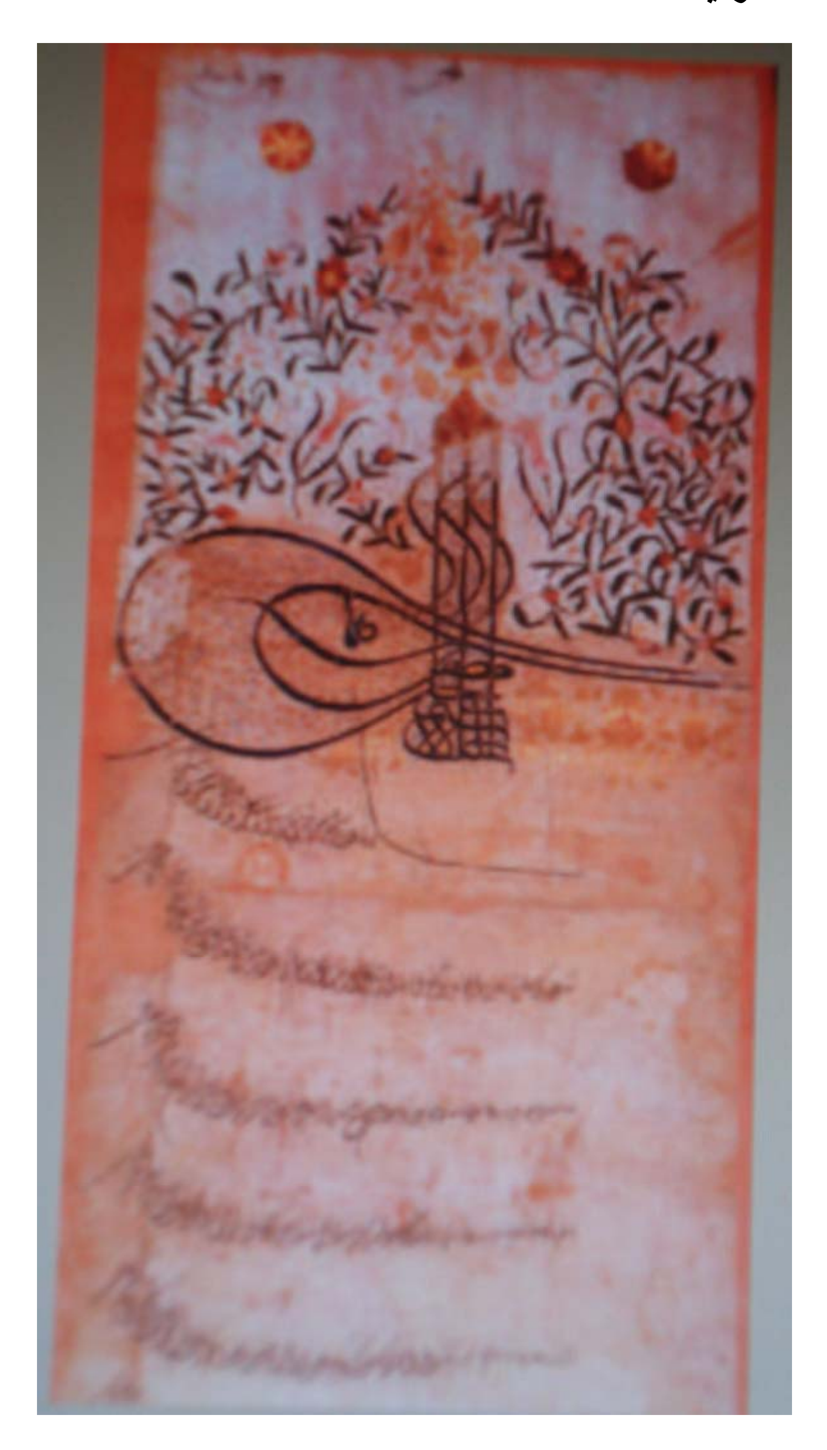
المصدر: الجزائر في الوثائق العثمانية، تنسيق، يوسف صاريناي، ترجمة، فاضل بيات وبشار محمد صالح شريف، الأرشيف العثماني، سيستام أوفسات، أنقرة، 2010م، ص 23.

الملحق رقم 08: رسالة من السلطان العثماني سليمان القانوني إلى الملك الفرنسي فرنسوا الأول، حول صاحب نيس بين 6-15 فبراير 1543م: (ملفوفة في ورق مقشد، ملصوق بالقطن، حبر أسود وتبر الذهب).



المصدر: **"Les Turks; De la splendeur ottomane au défi de l'Europe", in, Les collections de l'Histoire, trimestriel octobre 2009, N° 45, Sophia publications, Paris, 2009, p 27.**

الملحق رقم 09: فرمان يتعلق باتفاق بين سليمان القانوني، وجمهورية البندقية سنة 1540م، محفوظة في المكتبة الوطنية الفرنسية، باريس، مصلحة المخطوطات الشرقية.



المصدر:

- منشورات معهد العالم العربي بباريس، بعنوان: ***Venise et l'orient***, op.cit, p 21.

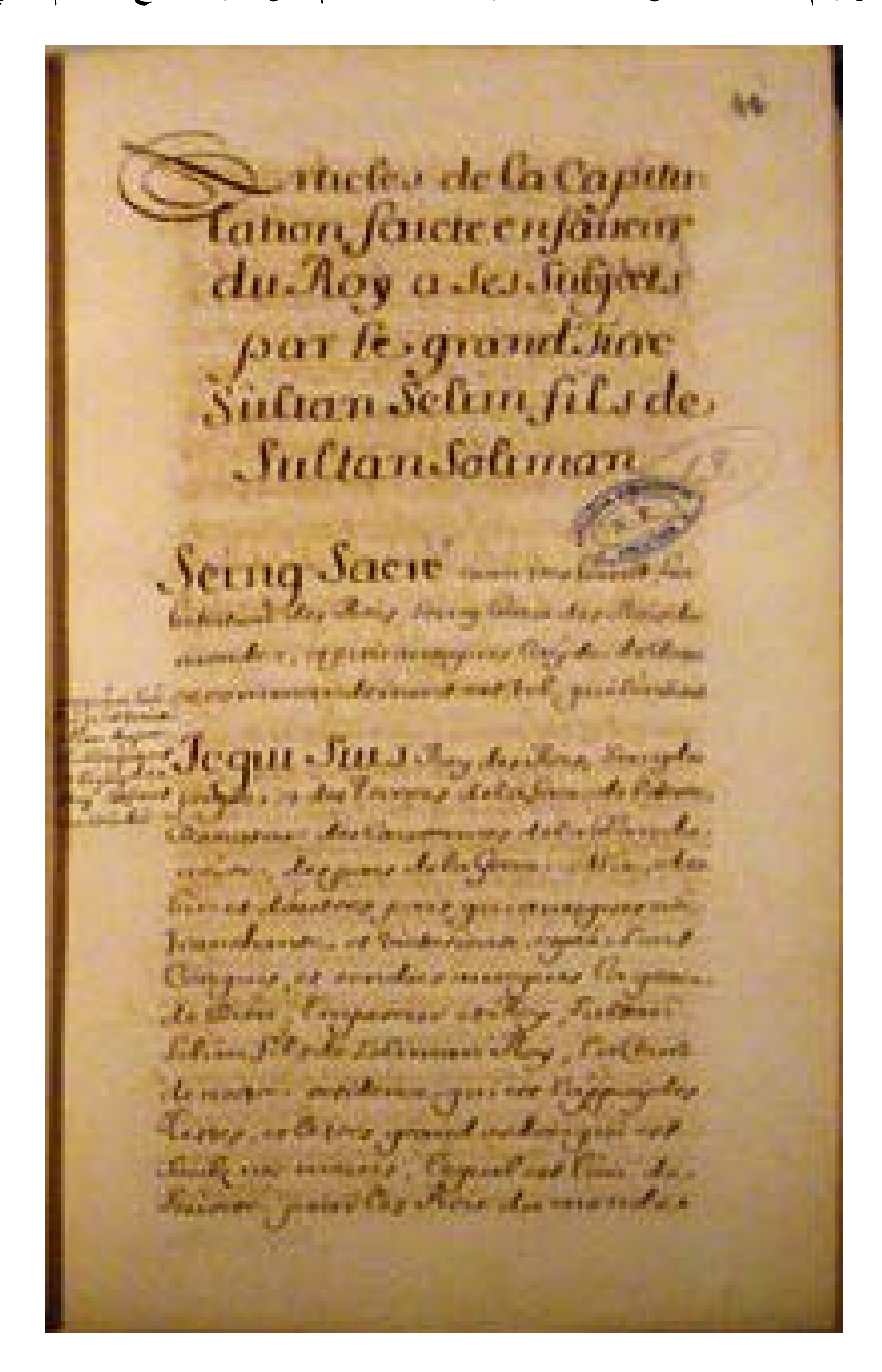
الملحق رقم 10: منظر لحصار مدينة نيس، من قبل أسطول خير الدين بربروس سنة 1543م،محفوظة في المكتبة الوطنية الفرنسية، مصلحة الخرائط والمخططات.



المصدر:

- منشورات معهد العالم العربي بباريس، بعنوان: ***Venise et l'orient***, op.cit, p 12.

الملحق رقم 11: نسخة من معاهدة الامتيازات لسنة 1569م، بين شارل التاسع، وسليم الثاني.

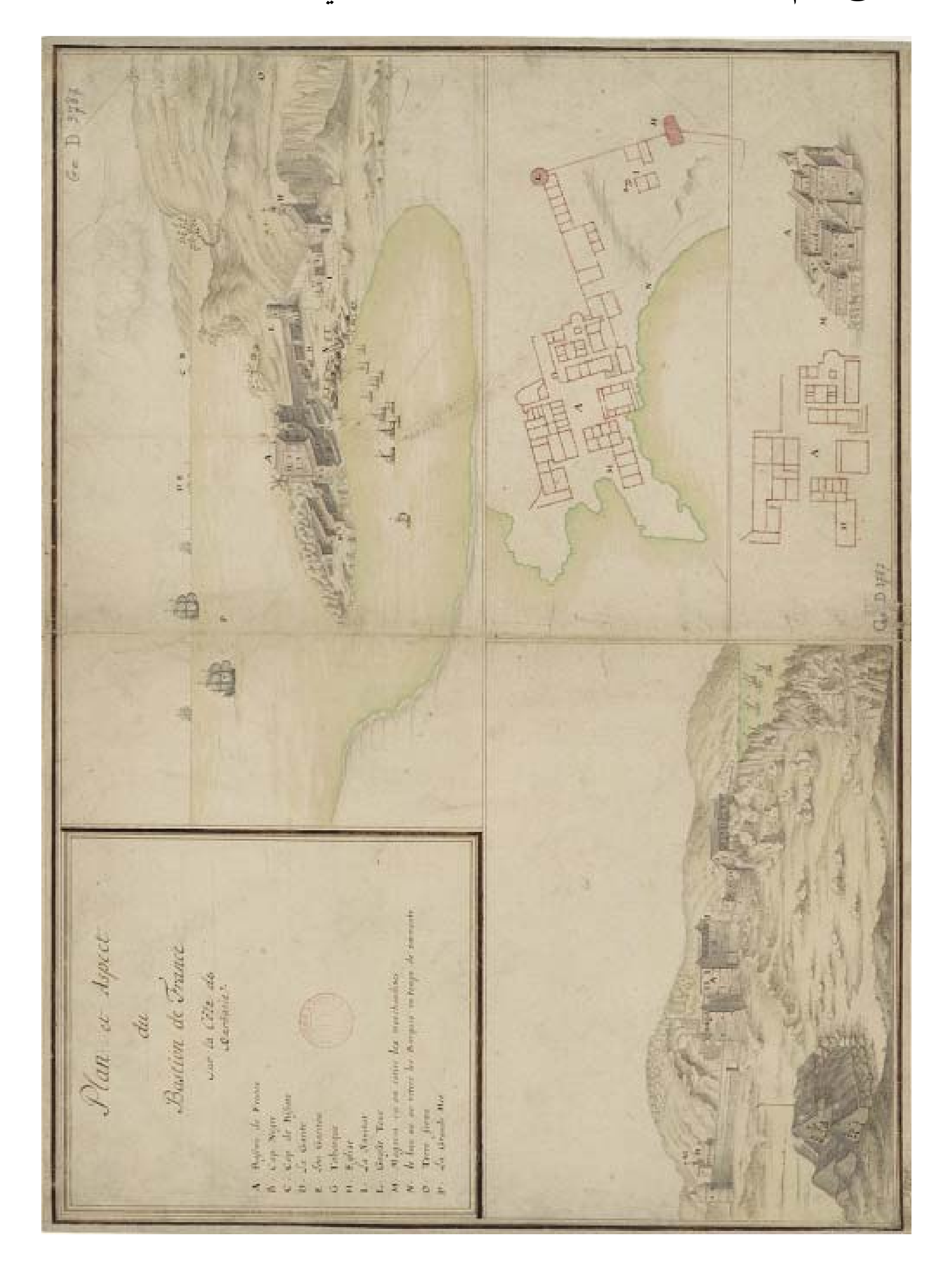

Articles de la Capitulation faicte en faveur du Roy a ses Subjets par le grand Turc Sultan Selim fils de Sultan Soliman

Seing Sacre

Je qui Suis

المصدر: - *Copie du* XVI*e siècle*, ***des capitulations de 1569 entre Charles IX et Selim II***.

الملحق رقم 12: مخطط ومنظر لحصن فرنسا في القالة:



المصدر: - ***Plan et aspect du Bastion de France sur la Côte de Barbarie***. [ca 17], Collections de la Bibliothèque nationale de France, site: www.gallica.bnf.fr

الملحق رقم 13: عملة الآقجة في عهد كل من السلطان أورخان الأول، والسلطان مراد الثاني خلال القرنين 14-15م.



المصدر: شوكت باموك، المرجع السابق، ص 435.

الملحق 14: عملة السلطان الذهبي في كل من الجزائر والقاهرة، في عهد السلطان سليمان القانوني سنة 1520م.



المصدر: نفسه، ص 446.

الملحق رقم 15: قائمة حكام الجزائر خلال القرن 16م/ 10هـ.

الحـــــكام	فترة الحكـــم	الحـــــكام	فترة الحكـــم
خير الدين بربروس	1519م	محمد بن صالح رايس	1567م
حسن لآغا	1533م	علي حاجي	1568م
حــاجي	1545م	مــامي	1571م
حسن بن خير الدين	1546م	أحمــد	1572م
صــافا	1551م	رمضان	1574م
صالح رايس	1552م	حسن فنزيانو	1577م
حسن قورصو	1555م	جعــفر	1580م
تاكرلي	1556م	محمـــد	1583م
يوسف	1556م	أحمد (02)	1586م
يحـــي	1557م	خيضر	1589م
حسن بن خير الدين	1557م	شعبان	1592م
حسن آغا	1561م	مصطفى	1595م
محمد خوجة	1561م	خيضر (02)	1595م
محمد بن صالح رايس	1562م	مصطفى (02)	1596م
يحـــيى	1562م	علي حسن	1598م
حسن بن خير الدين (03)	1562م	سليمان	1601م

المصدر:

- Fray Diego de Haedo: ***Histoire***, Op.cit, p59 -Eugène Plantet, Op.cit, pp 63-67.

الملحق رقم 16: قائمة القناصل، ونواب القناصل، والمحافظين والمبعوثين الفرنسيين في الجزائر :

أ- القناصل :

القنصل	فترة إقامته
بـــــــــارتول	1564م
موريس صورون	1578-1585م
فرانسوا غويغي غوتو	قنصل ملحق (1579م)

ب- نواب القناصل :

بيونو	1585-1587م
جاك دوفيا	1587-1627م

ج- قائمة المحافظين والمبعوثين الفرنسيون إلى إيالة الجزائر :

دولا فوراست	1534م
دومونتليك	1537م
دارامون	1551م
دالبيس	1552-1553م
سان بيترو دورنانو	1561م
دومينيون	1573م
سفاري دوبراف	1604م

- Eugène Plantet, Op.cit, pp 63-67.

الملحق رقم 17: جدول يوضح الموازين المستعملة في الدولة العثمانية، ووزنها ومجالات استعمالها :

الموازين	وزنها	السلع المستعملة
الدرهم	3.207 غرام	الفواكه والخضر والتوابل
الأوقية	1.282 غرام	// // //
القنطار	56.44 كلغ	// // //
ليدره	348.84 غرام	الحرير
كيله الحبوب	25.65 كلغ	القمح والحبوب الأخرى
كيلة الأرز	12.82 كلغ	الأرز
يوك	162.14 كلغ	حمل جمل أو دابة
المد	513.12 كلغ	الحبوب
مدره	10.256 لتر	السوائل من خمر وزيوت
كيله	36 لتر	السوائل

– **المصدر** : عبد الرحيم بنحادة، المرجع السابق، ص 210.

البيبليوغرافيـــــا:

بيبليوغرافية الدراسة:

1- الأرشيف والمخطوطات:

- يوسف صاريناي، **الجزائر في الوثائق العثمانية**، ترجمة، فاضل بيات ويشار محمد صالح شريف، الأرشيف العثماني، سيستام أوفسات، أنقرة، 2010م.

2- المصادر باللغة العربية:

- بربروس (خير الدين)، **مذكرات خير الدين بربروس**، ترجمة، محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

- الزياني (أبو القاسم)، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا**، تح عبد الكريم الفيلالي، ط2، دار نشر المعرفة للتوزيع والنشر، الرباط، 1991م.

- الفاسي (الحسن بن محمد الوزان)، **وصف إفريقيا**، ج2، ط2، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1983م.

- كربخال (مارمول)، **إفريقيا**، ج3، ترجمة محمد حجي ومحمد زنيبر ومحمد الأخضر، دار المعرفة، الرباط، 1988م.

- مجهول، **غزوات عروج وخير الدين**، تصحيح وتعليق عبد القادر نور الدين، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934م.

- المزاري (الآغا بن عودة)، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تح يحي بوعزيز، ج2، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

- مقديش (محمود)، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تح علي الزواري ومحمد محفوظ، مج 2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1988م.

3- المصادر باللغة الأجنبية:

- Chevalier d'Avrieux, ***Mémoires***, par le R.P. Jean-Baptiste Labat, 5 T, Charles-Jean-Baptiste Delespine, Paris, 1735.

- De Testa (Le Baron I.), ***Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères, étrangères, depuis premier traité en 1534 entre Sulaymane et François jusqu'à nos jours,*** 18 T, Amayot éditeur des archives diplomatique, T 1, Paris, 1864 .

- Haedo (Fray Diego de): ***Topographie et Histoire générale d'Alger***, Traduit de l'espagnol par MM. Le Dr. Monnereau et A. Berbrugger, Alger, 1870.

- …………………….. : ***Histoire des rois d Alger***, traduite et annotée par H. D. De Grammont, Adolphe Jourdan Libraire éditeur, Alger, 1881.

- Hammer (Joseph Von-Purgstall), ***Histoire de l'Empire ottoman : depuis son origine jusqu'à nos jours (1774-1856)***, 18 T, BnF, Paris, 1995.

- Renavdor (M.), ***Alger, Tableau du royaume de la ville et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer***, Paris, 1830.

ذ

4- المراجع باللغة العربية:

- أباضة (عثمان فاروق)، **أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر**، ط 2، دار المعارف، القاهرة ، 1994م.

- أباضة (عثمان فاروق)، **دراسات في تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.

- أبو زيدي (وديع)، **تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003م.

- أرسلان (شكيب)، **تاريخ الدولة العثمانية**، تح وتعليق حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق، 2001م.

- أشرف صالح (محمد السيد)، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، دار واتا للنشر الرقمي، ط1، قطر، 2009م.

- أق (كوندز أحمد) و أوزاتورك (سعيد)، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب**، مكتبة *Amro Turan*، اسطنبول، 2008م .

- التر (عزيز سامح)، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة د . محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989م.

- أنيس (محمد)، **الدولة العثمانية والشرق العربي(1514- 1914)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985م.

- أوزتونا (يلماز)، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة عدنان محمود سلمان، ج1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1988م.

- أوغلى (أكمل الدين إحسان)، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استنبول، 1999م .

- ايناجيك (خليل)، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد الارناؤوط، دار المدار الإسلامي للنشر، 2002 م.

- إيناجيك (خليل) وكواترت (دونالد)، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، ترجمة عبد اللطيف الحارس، 2ج، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م.

- باموك (شوكت)، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تعريب د/ عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005م .

- بروكلمان (كارل)، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، 1968م.

- البطريق (عبد الحميد) ونوار (عبد العزيز)، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1971م.

- بنحادة (عبد الرحيم)، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، تقديم عبد الرحمان المودن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008م.

- بوعزيز (يحي)، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، د.م.ج، الجزائر،2007.

- بوعزيز (يحي)، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500-1830**م، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2009م.
- بيات (فاضل)، **البلاد العربية في الوثائق العثمانية النصف الأول من القرن 10هـ 16م**، تقديم خالد أرن، مج 1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 2010م.
- بيرين (هنري)، **تاريخ أوربا في العصور الوسطى الحياة الاقتصادية والاجتماعية**، ترجمة عطية القوصي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1996م.
- بيهم (محمد جميل)، **فلسفة التاريخ العثماني**، مطبعة مكتبة صادر، بيروت، سنة 1954م.
- الثقفي (يوسف)، **معاهدة الامتيازات العثمانية لعام 941 هـ / 1535م**، دار الثقافة للطباعة والنشر، مكة، 1411هـ.
- الجميعي (عبد المنعم)، **الدولة العثمانية والمغرب العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007م.
- الجيلالي (عبد الرحمان)، **تاريخ الجزائر العام**، دار الأمة،ج3، الجزائر، 2010م.
- حجار (جوزيف)، **أوربا ومصير الشرق العربي**، ترجمة بطرس الحلاَّق وماجد نعمه، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2009م.
- حسون (علي)، **تاريخ الدولة العثمانية**، المكتب الاسلامي، ط3، بيروت 1994م .
- الحصري (ساطع)، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ط 2، دار العلم للملايين، 1960م.
- حلاَّق (حسَان)، **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ب ت.
- حليم (إبراهيم بك)، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، 1988م.

- دحماني (سعيد)، **من هيبون إلى عنابة تاريخ تأسيس قطب حضري**، منشورات مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، 2007م .

- الدسوقي (محمد كمال)، **الدولة العثمانية والمسألة الشرقية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976م.

- دوروثي (لودر)، **اسبانيا شعبها وأرضها**، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م.

- رائسي (إدريس الناصر)، **العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر**، دار الهادي للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 2007م.

- رمضان (عبد العظيم)، **تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث**، ج1، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1997م.

- الزبيري (محمد العربي)، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792-1830**، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1984م.

- ساحلي اغلي (خليل)، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 2000 م .

- سبنسر (وليم)، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م.

- سرهنك (إسماعيل): **من حقائق الأخبار عن دول البحار**، ج1، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، 1894م.

- سعيدوني (ناصر الدين) و البوعبدلي (المهدي)، **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، ج4، م.و.ك، الجزائر، 1984م.

- سعيدوني (ناصر الدين)، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار البصائر، ط2، الجزائر، 2008م.
- سيار (كوكب علي الجميل)، **تكوين العرب الحديث 1516-1916م**،جامعة الموصل، العراق 1991م
- السيد (حبيب كمال)، **الأقليات والسياسة في الخبرة الاسلامية**، عربية للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2002 م.
- شاكر (محمود)، **التاريخ الاسلامي العهد العثماني**، المكتب الاسلامي، ط3، بيروت، 1991م.
- الشلق (أحمد زكريا)، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م.
- شمس الدين (زين العابدين)، **تاريخ الدولة العثمانية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م.
- الشناوي (محمد عبد العزيز)، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ط2، المكتبة الأنجلو مصرية، ج2، القاهرة 2004م.
- الشناوي (محمد عبد العزيز)، **أوربا في مطلع العصور الحديثة**، ج1، دار المعارف بمصر، 1969م.
- شوجر (بيتر)، **أوروبا العثمانية**، ترجمة عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، ط1، القاهرة، 1998م.
- شوقي أبو خليل: **أطلس التاريخ العربي الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، 2005م.
- شويتام (أرزقي)، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني1519-1830م**، دار الكتاب العربي، 2009م .

- شويتام (أرزقي)، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية (1519-1830)**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م.

- شويتام (أرزقي)، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م**، دار الكتاب العربي، للطباعة والنشر، الجزائر، 2011م.

- الشيَال (جمال الدين)، **دراسات في التاريخ الإسلامي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، ب ت.

- الصباغ (ليلى)، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1982م..

- الصباغ (ليلى)، **الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، 2ج، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989م.

- الصلابي (محمد علي)، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 2008م .

- طقوش (محمد سهيل)، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط2، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008م.

- ضاهر (مسعود)، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697- 1861م** ط4، دار الفارابي، بيروت، 2009 م.

- عبَاد (صالح)، **الجزائر خلال الحكم التركي**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

- عبد الدايم (عبد العزيز محمود)، **مصر في عصري المماليك والعثمانيين**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1996م.

- عبد الرحيم (عبد الرحمان عبد الرحيم)، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط4، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1986م.

- العزاوي (قيس جواد)، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** , ط 2، الدار العربية للعلوم, بيروت 2003 م.

- عزتلو (يوسف بك آصاف)، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، تقديم محمد زينهم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م.

- علي ميلاد (سلوى)، **وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983م.

- عمر (عبد العزيز عمر)، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة الأوربية للطباعة والنشر، بيروت، ب ت.

- عمر (عبد العزيز عمر)، **تاريخ المشرق العربي (1516م-1922م)**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1989.

- عمر (عبد العزيز عمر)، **في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005م.

- عميراوي (احميدة)، **علاقات بايلك الشرق بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، دار البعث، قسنطينة، 2002م.

- العودات (حسين)، **العرب النصارى**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1992م.

البيبليوغرافية:

- عيسى (حسن)، **تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.

- غربي (الغالي)، **دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916**م، د.م.ج، 2007م.

- فاروقي (ثريا)، **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها**، ترجمة حاتم الطحاوي، دار المدار الإسلامي،بيروت، 2008م .

- قنان (جمال)، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1997م.

- قنان (جمال)، **معاهدات الجزائر مع فرنسا، 1619-1830**، م.و.ك، الجزائر، 2007م .

- كات (فليت)، **التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية**، تعريب أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004 م.

- كلو (أندري)، **سليمان القانوني**، تعريب البشير بن سلامة، دار الجليل، بيروت، 1991 .

- الكيلاني (شمس الدين) و باروت (محمد جمال)، **الطريق إلى القدس**، منشورات المجمع الثقافي رابطة الشرق والغرب، الإمارات العربية المتحدة، 2000م .

- لامب (هارولد)، **سلطان الشرق العظيم سليمان القانوني**، ترجمة شكري محمود نديم، الدار العربية للموسوعات، القاهرة، سنة، 2007م.

- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية** الحديث، ط 9، دار الفارابي، بيروت، 2007م.

- لويس (برنارد)، **استانبول حضارة الخلافة الإسلامية**، تعريب سيد رضوان علي، ط2، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1982م.

- مانتران (روبير)، **تاريخ الدولة العثمانية**, ترجمة بشير السباغي، ج 1، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر، القاهرة , 1993م.

- المحامي (محمد فريد بك)، **تاريخ الدولة العثمانية**، تح د / إحسان حقي، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، سنة1981م .

- محمود مصطفى (نادية)، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، السنة 1996م.

- المدني (أحمد توفيق)، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492–1792**، دار البصائر للتوزيع والنشر، الجزائر، 2006م.

- مروش (المنور)، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة الأسعار والمداخيل**، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.

- مروش (المنور)، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير والواقع**، ج2،دار القصبة للنشر، الجزائر،2009م.

- مصطفى (أحمد عبد الرحيم)، **في أصول التاريخ العماني**، دار الشروق، القاهرة، 1982م.

- المقداد (محمود)، **تاريخ الدراسات العربية في فرنسا**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع 167، الكويت، 1992م.

- ميمونة (حمزة المنصور)، **تاريخ الدولة العثمانية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.

البيبليوغرافية:

- نايت بلقاسم (مولود قاسم)، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م**، ج1، 2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2007م .

- النقاش (زكي)، **العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والإفرنج خلال الحروب الصليبية**، منشورات دار الكتاب اللبناني، 1995م.

- نوار (عبد العزيز سليمان)، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دار الفكر العربي، بيروت، ب ت .

- نوار (عبد العزيز) و محمود (جمال الدين)، **التاريخ الأوربي الحديث**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999م.

- الهاشمي (عبد المنعم)، **الخلافة العثمانية**، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004م.

- هاملتون (جيب) و بوين (هارولد)، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة عبد المجيد القيسي، ج1، دار المدى للثقافة والنشر،سوريا، 1997م.

- هربرت (فيشر)، **أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية**، ترجمة زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، ط3، دار المعارف بمصر، 1961م.

- هرشلاغ (ز.ي)، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، 1964م.

- الوذيناني (خلف بن دبلان ابن خضر)، **الفتح العثماني لجزيرة الرودس**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 1997م.

- وولف (جون. ب)، **الجزائر وأوروبا 1500–1830م**، ترجمة أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، طبعة خاصة، 2009م.

- ياغي (أحمد إسماعيل)، **الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995م.

- ياغي (أحمد إسماعيل)، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م.

- اليوسف (عبد القادر أحمد)، **علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1969م.

5- المراجع باللغة الأجنبية:

- Agoston (Gabor) and Masters (Bruce), ***Encyclopedia of the ottoman Empire***, Fact On File, U.S.A, 2009.

- Anonyme: ***Dossier Pédagogique: ORIENT et OCCIDENT***. Musée national de la Renaissance, château d'Ecouen, S.D.

- Babelon (Jean), ***Charles-Quint (1500-1558)***, éditions Sefi, Paris 1947.
- Blochet (E.), ***Les Sources Orientales De La Divine Comédie***, Maisonneuve Editeur, Paris 1901.

- Braudel (Fernand), ***La Méditerranée et le monde méditerranée à l'époque de Philippe 0***2 T, Armand Colin, Paris, 1966.

- Bruneau (André), ***Traditions et politique de la France au levant***, Félix Alcan, Paris 1932 .

- Brunswir (Benoit), ***Etudes pratiques sur la Question d'Orient; reformes et Capitulations,*** Veuve Berger-Levrault et Fils, Paris,1869 .

- Charrière (E.), ***Négociations de la France dans le levant***, Correspondance, Mémoires et actes diplomatiques, 4T, Imprimerie Nationale, Paris, 1848.

- Cirilli (Gustave), ***Le régime des capitulations*** : ***son histoire, son application, ses modifications,*** par un ancien diplomate, Librairie Plon, Parris, 1898.

- Colomer (Louis), ***Le rôle de Marseille dans les relations politiques et économiques de la France avec les pays d'orient,*** Imprimerie, J. Fournier, Toulouse, 1929.

- Coulet du Gard (René), ***La course et la piraterie en méditerranée***, Eds France-Empire, Paris, 1980.

- De Grammont (H.-D), ***Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830),*** Ernest Leroux, éditeur; Paris, 1887.

- Deschanel (Louis Paul), ***Histoire de la politique extérieur de la France***, 1806-1936, Payot, Paris, 1936.

- Féraud (Charles), ***Histoire de la province de Constantine***, La Calle, Typ. De l'association ouvrière V. Aillaud et Cie, Alger, 1877.

- Frazee (Charles A), ***Catholics and Sultans The church and The Ottoman Empire 1453-1923*** , Cambridge University Press London, 1983.

- Gabor (Agoston) and Masters (Bruce), ***Encyclopedia of the Ottoman Empire***, Facts on File, U.S.A, 2009.

- Gabriel (F.) Capprreto (G.E.) et autres, ***Histoire de la civilisation de l'Islam en Europe***, arabes et turcs en occident du 17 au 20,Traduit de l'italien par Claud Carme, édition, Bordas, France, 1983.

- Garrot (Henri), ***Notice sur La pêche Du Corail***, Joseph Angelini Imprimeur-Editeur، Alger, 1900.

- Goffman (Daniel), ***The Ottoman Empire and Early Moderne Europe***, Cambridge University Press, 2004.

- Imber (Colin), ***The Ottoman Empire 1300-1650***, The Structure of Power, Palgrave Macmillan, Great Britain, 2002.

- Institut du Monde Arabe, ***Venise et l'orient***, Paris, 2007.

- Lavallee (Theophile), ***Histoire l'Empire Ottoman***, Garnier Frères Libraries-editeurs, Paris,1855.

- Maddy (Degen), ***Le Bastion De France***, Eds Confrérie Castille, Paris, 1993.

- Mantran (Robert), ***Histoire de la Turquie*** , Presses universités de France, puf, Paris, 1975.

- Masson (Paul), ***Les Compagnies du corail; Etude historique sr le commerce de Marseille au Siècle et les origines de la colonisation Française en Algérie, Tunisie, Imprimerie Barlatier, Marseille***, Editeur Fantemoing, Paris, 1908.

- ------------------, ***Histoire des établissements et du commerce Française dans l'Afrique Barbaresque (1560 – 1793) Algérie – Tunisie – Maroc*** – Librairie Hachette et Cie 79 Boulevard Saint- Germain, Paris, 1903.

- Meneveau (Félix), ***Histoire moderne, 1498-1715, avec introduction sur l'Europe du Xe au XVe siècle,*** Imprimerie et librairie Classiques, Paris, 1903 .

- Mercier (Ernest), ***Histoire de l'Afrique septentrionale (Berberie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830)***, 3T, Ernest Leroux éditeur, Paris,1868.

- Mercier (Ernest), ***Histoire de Constantine***, J. Marle et F. Biron, Imprimeurs – éditeurs, Constantine, 1903.

- Pinon (René), ***L'Europe et L'empire ottoman***, les aspects actuels de la question d'orient, Librairie Académique, Paris, 1908.

- Plantet (Eugène), ***Les consuls de France à Alger avant la conquête 1579-1830***, Extrait des etudes, Paris, 1930.

- Pradt (M. de), ***Question de l'orient sous ses rapports généraux et particuliers***, *Librairie de Roret, Paris, 1836.*

- Quadrigue (André Corvisier), ***Histoire militaire de la France***, des origines à 1715, P.U.F, Paris.

- Renavdor (M.), ***Alger, Tableau du Royaume de la ville et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer***, Paris, 1830.

- Roux (F. Charles), ***France et Afrique du nord avant 1830***, Les précurseurs de la conquête , Librairie Félix Algan, Paris,1932.

- Valmy (le Duc de), ***Question d'Orient, Capitulations Européennes***, Imprimerie de L. Tinterlin et C[c], Paris, 1856.

- Van Dyck (Edward A.), ***Capitulations of the Ottoman Empire since the year 1150*** *; part I, Washington government printing office.1881.*

6- المقالات والدراسات باللغة العربية:

- الدوري (رائد سامي حميد): "**معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 1536م**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 19، العراق، 2012م.
- رجب (معد صابر): "**قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي 1520-1798**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 20، ع/ 03، 2013م.
- السروجي (محمد محمود)، "**التنافس بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط**"، مجلة المؤرخ العربي، ع/ 04، بغداد، 1977.
- سعيدوني (ناصر الدين): "**الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء التواجد العثماني**"، مجلة الأصالة، ع/ 34-35، 1976م.
- الصباغ (ليلى): "**عنابة بين اسمها وموقعها وعلاقاتها مع العالم المتوسطي حتى الاحتلال الفرنسي**"، مجلة الأصالة، ع/ 34-35، 1976م.
- الغاشي (مصطفى): "**العلاقات الفرنسية العثمانية خلال القرن السادس عشر وانعكاساتها المستقبلية، قراءة في معاهدة 1535م**"، مجلة كلية الآداب، ع/ 08، تيطوان، 1997م.
- غطاس (عائشة): "**التجار الجزائريون من خلال سجلات القنصلية الفرنسية (1636-1830)**"، المجلة التاريخية المغاربية، ع/ 61-62، تونس، 1991م.
- قرقوط (ذوقان): "**الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية**"، مجلة الوحدة، ع/ 29 /30، سوريا، 1987م.
- الكيلاني (شمس الدين): "**العثمانيون والأوربيون في القرن السادس عشر**"، مجلة الاجتهاد، ع/ 43، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، 1999م.
- الكيلاني (شمس الدين): "**المتوسط وعلاقات الإسلام والغرب على مشارف الحقبة المعاصرة (سفن، وتجارة، وحرب)**"، مجلة تسامح، مج 02، ع/ 06، سلطنة عمان، 2004م.

7– المقالات والدراسات باللغة الأجنبية:

- Anonyme; "***Les Turks; De la splendeur ottomane au défi de l'Europe***", in, Les collections de l'Histoire, Trimestriel octobre 2009, N° 45, Sophia publications, Paris, 2009.

- Anonyme; "***Plan et aspect du Bastion de France sur la Côte de Barbarie***"; [ca 17], Collections de la Bibliothèque nationale de France, site: www.gallica.bnf.fr

- ***Histoire de France***, *Source*: http://fr.wikipedia.org/w/index.php?oldid=51276774

- ***Histoire de l'empire Ottomane (1280-1774),*** Article réalisé dans le cadre du JPC Alliances Royales.

- GÜMÜS (Hüseyin), "***Le français dans les territoires de l'empire ottoman***", Synergies Turquie, N° 2 – 2009.

- IIkay (Sunar), "***Anthropologie politique et économique:l'Empire ottoman et sa transformation***". Ln : Annales, Économies, Sociétés, Civilisations. 35 année, N.3-4, Paris, 1980.

- Meunier (Huguette), «***François 1er et Soliman a Écouen***» in, Les collections de l'Histoire, Trimestriel octobre 2009, N° 45, Sophia publications, Paris, 2009.

- Poumarède (Géraud), «***Négocier près la Sublime Porte, Jalons pour une nouvelle histoire des captilations franco-ottomanes***», in, L'Invention de la diplomatie (Moyen Age-temps modernes), sous la direction de -Géraud Poumarède, PUF, Paris, S.D.

- Watebled (E.), "***Aperçu sur les premiers consulats français dans le levant, et les pays Barbaresques***", in, R.A, Vol 16, A. Jourdan, Alger, janvier 1872.

8- الموسوعات:

- أحمد أحمد (مصطفى) و (إبراهيم (حسام الدين)، **الموسوعة الجغرافية**، ج1، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004م.

- الخطيب (مصطفى عبد الكريم)، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

- العفيفي (عبد الحكيم)، **موسوعة 1000 مدينة إسلامية**، أوراق شرقية للطباعة والنشر، بيروت، 2000م.

- صابان (سهيل)، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2000م.

- محفوظ (محمود محمد)، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط2، ج1، الجمعية المصرية للنشر، مصر، 2001م.

9- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- ابن سعيدان (محمد)، **علاقات الجزائر مع فرنسا 1659-1756**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، غرداية، 2012م.

- بركات (داليا محمد خيري عبد السلام)، **العلاقات الخارجية للدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الثاني 1421م-1451م**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، جامعة الزقازيق، مصر، 2011م.

- بعيو (غانية)، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا(1839-1876م)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009م.

- بوجلطي (فاطمة)، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010م.

- حسنة (كمال)، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789-1807**، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007.

- خرنق (مباركة)، **العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن 17م سياسيا وتجاريا**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، غرداية، 2012م.

- زيتوني (حمزة إسحاق)، **البحرية الجزائرية وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية السياسية 1519-1800**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، غرداية، 2012م.

- عبد الصمد (فائقة محمد حمزة)، **أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوربا**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، رسالة ماجستير، سنة 1989م.

- علوش (سهيلة)، **حصن الباستيون والسلطات المحلية في الجزائر العثمانية**، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2006م.

- غطاس (عائشة)، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، الجزائر، 1984.

- قاري (ياسر بن عبد العزيز)، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، رسالة دكتوراه، سنة 2001م.

- قدور (عبد المجيد)، **الجالية الفرنسية ودورها الاقتصادي والسياسي في الجزائر أواخر العهد العثماني**، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2008.

- المضيان (ماجد بن صالح)، **أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية 1520-1924م**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين، 1995م.

الفهـــــارس

1- فهـرس الأعـلام:

2- فهرس القبائل والجماعات:

3- فهرس الأماكن والبلدان:

فهـرس المحتويـات: